

تاريخ أفريقيا الحديث

إعداد

الأستاذ الدكتور

محمود حسن صالح منسي

الفصل الأول

أفريقيا قبل الاستثمار الحديث

- لمحة جغرافية
- الحالة الاجتماعية
- معرفة قدماء المصريين بأفريقيا
- دور العرب في انتشار الإسلام بأفريقيا

لمحة جغرافية:

تؤثر البيئة التي ينشأ فيها الإنسان في سلوكه وتصرفاته وحضارته، ولهذا فإنه من المفيد أن نلقي نظرة سريعة على جغرافية القارة الأفريقية حتى يسهل علينا التعرف على النشاط البشري لشعوب هذه القارة.

ومن أهم المظاهر الجغرافية التي تحظى بها القارة الأفريقية ما يلي:

١- الأنهار الكبرى:

الظاهرة العامة في الأنهار الأفريقية الكبرى أنها غير صالحة للملاحة إلا في مناطق متقطعة، ذلك لأن الشلالات تقف في سبيلها كما هو الحال في نهر الزمبيزي، أو الجنادل كما في نهر النيل، أو المستنقعات كما هو موجود في نهر النيجر، أو التيارات المائية الجارفة كما في نهر الكونغو ونهر النيجر في بعض أجزائه، وهذه الأنهار الكبرى تتبع من أربع مناطق فقط:

أ- منطقة الفونجالون في الغرب: وينبع منها جميع الأنهار المتجهة إلى الشرق (مثل نهر النيجر) وإلى الجنوب (مثل نهر الفولتا) وإلى الغرب (مثل نهر السنغال).

ب- منطقة الهضبة الحبشية: وتتبع منها روافد النيل الكبرى والنيل الأزرق - السوبات - نهر عطبرة.

ج- منطقة هضبة البحيرات: في قلب القارة وينبع منها نهر النيل ونهر الكونجو.

د- منطقة الهضبة الجنوبية الغربية: وتشمل أجزاء من أنجولا وروديسيا وينبع منها نهر الزمبيزي ونهر اللمبوبو، والمعروف

أن أحواض هذه الأنهار كانت مهداً للحضارات الإفريقية القديمة سواء ما اكتشف منها بشكل واضح (كالحضارة الفرعونية) أو ما اكتشفت جوانبه الفنية التشكيلية (كحضارة بينين في الغرب) أو ما اكتشفت منه لمحات متناثرة في الكهوف (كحضارة زمبابوي) في حوض الزمبيزي).

والملاحظة الأخيرة على هذه الأنهار الكبرى أن أكثرها استغلالاً في نواحي الري وتوليد القوى الكهربائية هو نهر النيل، وأكثرها استخداماً في النقل والمواصلات هو نهر الكونغو، أما نهر النيجر فبحكم طبيعته وطبيعة المناطق التي يجتازها والمناخ الممطر السائد بالقرب من منابعه ومصباته فهو قليل الجدوى في نواحي الري والنقل ولا تبدو إمكانيات ذات بال لإمكان توليد الطاقة الكهربائية من مجاريه، وأما نهر الزمبيزي فتكاد تنحصر أهميته الكبرى فيما يولد منه من كهرباء وعلى الأخص من خزان كاريبا المشهور.

٢- الصحارى:

الظاهرة العامة في أرض أفريقيا أن أكثرها — حوالي ثلثها تقريباً — يمكن أن يوصف بأنها صحراء أو أراض قاحلة ويشمل ذلك الصحراء الكبرى وصحارى كلاهاري في الجنوب والقرن الشرقي وأكثر الأراضي الساحلية في كينيا وتنجانيقا وموزامبيق وأنجولا وجنوب غرب أفريقيا وأجزاء واسعة من هضاب الحبشة وبعض الروديسيات.

(أ) الصحراء الكبرى:

وتمثل أهم مساحة صحراوية في أفريقيا بل وفي العالم أجمع حيث تمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً ومن

المتوسط شمالاً حتى وسط أفريقيا جنوباً. وتشمل النسبة الكبرى من أراضي الدول والأقطار الآتية: مراکش — الصحراء الأسبانية — موريتانيا — مالي — السنغال — النيجر — فولتا العليا — تشاد والسودان الغربي — جمهورية أفريقيا الوسطى — جمهورية مصر العربية — ليبيا — تونس — والجزائر.

(ب) صحراء العظمور:

وتشمل المنطقة الممتدة من حلفا إلى بور سودان شرقاً وإلى أبو حمد جنوباً وإلى كردفان إلى الجنوب الغربي.

(ج) صحراء الصومال:

وتشمل معظم أراضي جمهورية الصومال والجزء الشمالي والشرقي من كينيا.

(د) صحراء كلاهاري:

وتشمل محمية "بتشوانالاند القديمة" (بتشوانا حالياً) والأجزاء الشمالية من جمهورية جنوب أفريقيا والأجزاء الشرقية من إقليم جنوب غرب أفريقيا.

وعلى أطراف الصحراء الكبرى المترامية وكذلك صحاري العظمور والصومال وكلاهاري — مناطق واسعة شبه صحراوية وهي مناطق تتساقط عليها كميات قليلة من الأمطار في فترات متباعدة تنتج عنها مراعى مؤقتة.

وقد فرضت الطبيعة الصحراوية على المناطق التي أشرنا إليها أنواعاً متقاربة من الحياة المادية والاجتماعية والفنية، كما أحدثت آثاراً متشابهة من ناحية الأنظمة السياسية التي تقوم أسسها على مجتمعات

غير مستقرة يسودها النقص والبساطة ويتحكم فيها العرف والتقاليد الموروثة.

٣- الهضاب :

تعتبر أرض أفريقيا على وجه العموم أرضاً منبسطة، وتتركز المرتفعات - التي هي عبارة عن هضاب واسعة تتخللها أحياناً جبال عالية - في المناطق الآتية:

(أ) منطقة الجبل الأخضر في برقة وتوجد في شمال القارة:

وهي عبارة عن قوس كبير يبدأ محوره عند مدينة درنا - تقريباً - وينتهي قرب مدينة المرج، وهي منطقة دائمة الخضرة كثيرة الوديان، صالحة للاستغلال الزراعي وغنية بالثروة الخشبية، ومن أكثر مناطق أفريقيا جاذبية وصلاحية للسياحة.

(ب) منطقة جبال الأطلسي:

وتمتد من تونس إلى المناطق الداخلية في جنوب مراكش وتشمل جبال القبائل التي اشتهرت أيام الثور الجزائرية وإقليم الريف الذي كان مهداً لثورة الأمير عبد الكريم الخطابي، وهذه المنطقة تماثل في طبيعتها منطقة الجبل الأخضر وتزيد فيها نسبة الأمطار، وهي تعتبر - من الناحية الجيولوجية - امتداداً للمناطق الجبلية في جنوب أوروبا، وقد كان هذا - بالإضافة إلى أن السكان الأصليين للمنطقة وهم قبائل البربر التي تعتبر من الناحية الأنثروبولوجية أقرب إلى الجنس الآري - قد كان هذا كله من الأسباب التي استند عليها بعض الساسة الشعبويين المناهضين لفكرة العروبة والوحدة الإفريقية، لكي

يقرروا أن الشمال الإفريقي أجدر بالارتباط بأوروبا منه بأفريقيا وبقية البلاد العربية.

(ج) منطقة الـ "قوتا جالون" في غرب أفريقيا:

تمتد هذه المنطقة من مناطق غينيا الداخلية في الشمال عبر سيراليون وليبيريا إلى قرب حدود ساحل العاج.

وإذا كانت المنطقتان السابقتان، الجبل الأخضر ومنطقة جبال الأطلسي، هما من المناطق التي يسودها جو البحر الأبيض المتوسط المعتدل ونباته وحيوانه، فإن منطقة الـ "قوتا جالون" هي منطقة مدارية، جوها حار مشبع بالرطوبة ونباتاتها أكثر غزارة وضخامة وحيواناتها مدارية كذلك (حيث يعيش الجاموس البري وغيره من الحيوانات).

على أن أكبر وأظهر فارق يبين الـ "قوتا جالون" ومناطق الشمال هو أن مناطق الشمال تخلو تماماً من الأنهار الهامة وليس بها إلا نهيرات ونبابيع وأخاديد تفيض بالماء في فصل الأمطار وتجف في باقي أيام السنة. أما الـ "قوتا جالون" فينبع منها ثلاثة أنهار أحدها يتجه إلى الغرب وهو نهر "السنغال" والثاني — وهو من أعظم أنهار أفريقية — يتجه إلى الشمال ثم إلى الشرق ثم إلى الجنوب وهو نهر "النيجر"، والثالث يتجه إلى الجنوب مباشرة ويخترق غانا من أولها إلى آخرها وهو نهر الفولتا، هذا إلى جانب أنهار كثيرة أقل أهمية كتلك التي تخترق جامبيا وليبيريا، وإلى جانب الروافد الكبرى لنهر "النيجر".

(د) والمنطقة الرابعة هي منطقة هضاب الكمبيرون:

وهي هضاب مدارية أيضاً، تنحدر منها أنهار كثيرة بعضها يتجه إلى الغرب ويصب في "النيجر" وبعضها يتجه إلى الجنوب الغربي

ويصب في المحيط الأطلسي، لدى الساحل المسمى تاريخياً بساحل غينيا، وهو في الواقع يمتد من سواحل الكميرون إلى قرب "السنغال" وبعض هذه الأنهار يتجه إلى الشمال ويصب في بحيرة تشاد، ومنها نهر يجري جنوباً ليتلقى بنهر الكونغو.

(هـ) المنطقة الخامسة هي الهضبة الحبشية:

وتشمل أثيوبيا والمناطق الداخلية من أريتريا والصومال، وعلى الرغم من أن هذه المنطقة على نفس خطوط العرض تقريباً التي تقع عليها هضاب أفريقيا الغربية والكميرون وعلى الرغم من وفرة الأمطار الساقطة عليها، فإنها أقل خضرة وتشجيراً من مثيلاتها في الغرب، ولعل ذلك راجع إلى طبيعة جبالها التي تتحدر منها شرايين مائية لا حصر لها وتتجمع في النهاية أما في بحيرة "تانا" حيث ينبع النيل الأزرق، أو في وديان ضخمة إلى الشمال من بحيرة "تانا" حيث يتدفق نهر "عطبرة" وإلى الجنوب منها حيث يبدأ نهر "السوبات".

(و) الهضبة الوسطى:

وتسمى أحياناً هضبة البحيرات، ويسمى بها بعض الرحالة سقف أفريقيا The roof of Africa وبها أكبر بحيرة للماء العذب في العالم القديم، وهي بحيرة "فكتوريا" التي تعتبر من بعض الوجوه بحراً داخلياً تحيط بشواطئه دول كثيرة هي: أوغندا، كينيا، تنجانيقا، وبها من حركة الصيد والنقل والملاحة ما يضيف إلى أهميتها كأكبر خزان دائم يزود نهر النيل بالماء على مدار السنة، بالإضافة إلى قيمتها كمصدر للطاقة الكهربائية التي بدئ في استغلالها من مساقط مياه "جنجا" التي أنشئ سد عليها بالمشاركة بين مصر وأوغندا على أن تستفيد أوغندا بإنتاج الكهرباء وتستفيد مصر بالمخزون من المياه.

وهذه الهضبة الكبرى التي تمتد من جنوب السودان إلى أن تتصل بالهضبة الأخيرة — وهي هضبة "الروديسيات" — لدى منطقة "كاتنجا" تشمل بحيرات أخرى كثيرة إلى جانب بحيرة "فكتوريا" أهمها بحيرات "رودولف" و "ادوارد" و "تتجانيقا"، وبها شبكة واسعة من المجاري المائية والنهيرات التي تربط تلك البحيرات بعضها ببعض أحياناً وتتجمع لتكون روافد لأنهار أخرى.

من هذه الهضبة ينبع نهر "النيل"، ومن جانبها الغربي ينبع الفرع الرئيسي لنهر "الكونغو" وهذا يدل على تشابك المصالح في حوض النيل وحوض الكونغو، ولذلك فإنها إلى جانب أهميتها الطبيعية والاقتصادية فإن لها قيمة حضارية، وقد نشأت في كثير من أنحائها — وخاصة في مناطق بوجندا ورواندا وأوروندي — حضارات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحضارة الفرعونية وبحضارات الجنوب العربي.

والذي ينظر إلى الخريطة لا يفوته أن يلاحظ القيمة الاستراتيجية السياسية لهذه الهضبة، التي تقع على منابع النيل والكونغو وعلى مشارف سواحل أفريقيا الشرقية المواجهة للهند وجنوب شبه الجزيرة العربية وأندونيسيا.

(ز) هضبة الروديسيات:

وتبدأ مشارفها من "أنجولا" الداخلية ثم تتحدّر إلى أواسط "روديسيا الجنوبية" وترتفع مرة أخرى لتغطي ما يسمى "بالمرتفعات البيضاء" ثم "نياسلاند" (ملاوي) و "موزمبيق الداخلية". ومن "مساطبها" في الجنوب مناطق المناجم حول "كمبرلي" و "جوهانسبرج" كما يعتبر من أجنحتها المترامية سلسلة جبال "دراكنبرج" التي تتأخم الساحل الشرقي لجمهورية جنوب أفريقيا.

ويخترق هذه الهضبة من الغرب إلى الشرق نهران كبيران هما: "الزمبيزي والليمبويو"، وقد اشتهر الزمبيزي تاريخياً بشلالات فكتوريا واشتهر في السنوات الأخيرة بالسد الذي أقيم عليه لتوليد الكهرباء وهو سد "كاريبا".

وهذه الهضبة تشمل من الأقاليم السياسية ما تزيد مساحته على مساحة أوروبا الغربية، وقد كانت تعتبر من الناحية السياسية حاجزاً كثيفاً يحمي المستوطنين البيض في جنوب أفريقيا من الحركات التحررية أو الغزوات التي قد تأتي من الشمال، ولكن هذا الحاجز قد ضعفت فعاليته باستقلال الكونغو وتنزانيا وبتفكك اتحاد وسط أفريقيا المكون من الروديسيات ونياسلاند.

سبق القول أن أكثر أراضي أفريقيا أما صحراء أو شبه صحراء، أما نصيب القارة من الغابات الاستوائية فضئيل جداً، ولا يكاد يوجد هذا النوع الاستوائي إلا في المثلث الواقع في جنوب السودان وشمال الكونغو وغرب أوغندا، وتأتي بعد ذلك أقاليم الغابة المدارية التي توجد نماذج منها في المناطق الداخلية من غينيا وسيراليون وليبيريا وساحل العاج وغانا وتوجو والداهومى والكاميرون والكونغو وأقاليم الهضبة الوسطى وهضبة الروديسيات.

٥- المدن الكبرى:

من الممكن تقسيم أنواع المدن الأفريقية الكبرى من الناحية التاريخية إلى مدن قديمة ومدن حديثة، فالنوع الأول الذي مرت عليه مئات السنين وأحياناً آلاف السنين مثل الإسكندرية وأنديس أبابا وتمبكتو، وتتميز بالتنوع في أساليب المعمار وفي ألوان التقاليد

والعادات والملابس والمأكل والمشرب وانعكاسات هذا كله على الحياة الاجتماعية والأنظمة السياسية والاقتصادية.

والنوع الثاني من المدن الحديثة - التي نشأت منذ أن استقر الأمر للدول الأوروبية في أفريقيا، وهي تتشابه في تكوينها وأنماط الحياة فيها إلى حد بعيد وتتقسم عادة إلى حي أوروبي يعيش فيه السادة الحكام على نفس النظام الذي ألفوه في بلادهم، وحي أفريقي يعيش فيه أهل البلاد على الصورة البدائية التي عاشوا عليها منذ العصور الوسطى.

وإذا تجاوزنا عن مدن الساحل الأفريقي الشمالي المألوفة لدينا، ففي الوسع أن نقسم باقي المدن الأفريقية من الناحية الطبيعية إلى قسمين رئيسيين هما:

(أ) مدن السواحل:

الطابع العام الذي يميز مدن السواحل الغربية والشرقية (فيما عدا بعض مدن جنوب أفريقيا) هو أنها شديدة الحرارة والرطوبة على مدار العام. وليس هناك فصول بالمعنى المألوف في المناطق المعتدلة، وإنما هناك " فصل أمطار " و " فصل جفاف " وقد يكون فصل الأمطار أقل انخفاضاً في درجة الحرارة ولكنه لا يقلل في الغالب من وطأة الحر لسبب ازدياد نسبة الرطوبة.

وهذه الرطوبة هي التي تجعل وطأة الحرارة وأثرها على نشاط الإنسان واضحاً ملحوظاً وخاصة في الجانب الغربي من أفريقيا.

(ب) مدن الداخل:

أما عن مدن الداخل — ومن أمثلتها باماكو، نيامي، فورلامي، ياندوي، الخرطوم، كامبلا، ليوبولد فيل، وسالزبرج — فهي تتشابه مع مدن الساحل إلى حد كبير في نظم المعيشة، ولكنها تختلف عنها في المناخ، وسهولة المواصلات.

فالمناخ يخضع فيها لعوامل مختلفة منها: الارتفاع عن سطح البحر، والقرب والبعد عن الشواطئ.

ويمكن القول — على وجه العموم — أن أفضل المدن مناخاً هي التي تقع على الهضاب والمرتفعات، ومن أمثلة ذلك: كمبالا وياوندي وسالزبرج، ونيروبي.

ويليها في الاعتدال المدن البعيدة عن الشواطئ التي تتأثر حطاً من الأمطار مثل: ليوبولد فيل والخرطوم (في فترة قصيرة من العام) ونيامي.

أما المدن الداخلية التي لا تتأثر نصيباً معقولاً من فصل الأمطار فإن مزيتها المناخية الوحيدة هي الجفاف، الذي يسمح باستخدام الأماكن المكشوفة والخلوية للاسترواح وللنوم في بعض الأحيان.

وتشترك المدن الأفريقية على وجه العموم في صفة تشملها جميعها وهي صعوبة المواصلات بين بعضها والبعض الآخر، فهناك عدد قليل جداً من العواصم الأفريقية التي يصل بينها وبين غيرها خط حديدي أو طريق ممهد، بل أنه لم يكن هناك إلى عهد قريب خطوط جوية محلية تربط العواصم المختلفة في تبعيتها السياسية، وكان المؤلف أن ترتبط العاصمة بالدولة " الأم " في أوروبا على بعد آلاف الأميال أحياناً.

وكذلك الأمر فيما يتصل بالمواصلات التليفونية والبرقية. وما تزال وسائل المواصلات الرئيسية بين العواصم الأفريقية (أي الوسائل

التي يستخدمها الأهالي) هي سيارات النقل (اللوري) والسفن النهرية التي تقطع بضع مئات من الأميال في عشرات الأيام" كما هو الحال في أحواض الأنهار الكبرى: النيل، النيجر الكونغو".

والعواصم الأفريقية على وجه العموم تتوفر فيها وسائل المعيشة الحديثة من المساكن الصحية، والمخازن التجارية ووسائل التسلية والترفيه على الطرازين الأوروبي والأفريقي، ولكنها تتفاوت حسب حجم العاصمة والمصالح المالية والشركات التي قد تتخذ المدينة مقراً لها، وكذلك حسب نوع النظام الاقتصادي الذي تتخذ الدولة.

الحالة الاجتماعية

وكما تؤثر البيئة في الإنسان يؤثر المجتمع أيضاً، فالأصول العرقية واللغات والديانات والعادات والتعليم ... الخ لها أيضاً دورها المؤثر في تاريخ شعوب القارة الأفريقية، ولذلك فسوف نلقى نظرة عامة على أهم مكونات المجتمع الأفريقي:

أولاً: الأجناس والقبائل

يمكن تقسيم سكان أفريقيا إلى مجموعات كبيرة ترجع إلى أصول معروفة لدى علماء التاريخ وعلماء الأجناس، وهذه المجموعات لا توجد بينها حدود فاصلة واضحة فإن عوامل الهجرة والانتقال الموسمي والترحال والغزو قد فعلت في المزج والتطعيم بين جنس وآخر. ولهذا فإن التمييز بين جنس وآخر يخضع لكثير من التسامح العلمي والتجاوز في التعريف.

وعلى أي حال، فالأجناس الواضحة المعالم في القارة الأفريقية يمكن تحديدها فيما يلي:

١- الشعوب السامية:

وتتكون من الجنس العربي السامي الذي يقطن الجانب الشمالي من القارة ويمتد من شواطئ البحر الأبيض المتوسط إلى تخوم السنغال ومالي والنيجر وتشاد ويهبط في السودان إلى منطقة "الجبيلين". وقد دخل هذا الجنس إلى أفريقيا منذ آلاف السنين (أي قبل الإسلام) ولكنه لم ينتشر في أنحائها بصورة واسعة إلا بعد الفتح الإسلامي، ومن ذلك الحين تداخلت في هذا الجنس أجناس أخرى متنوعة، بعضها يعتبر أجناساً "حامية" مثل المصريين القدماء والأثيوبيين وبعضها يعتبر أجناساً "أرية" مثل "الطوارق" و"البربر" وبعضها يعتبر أجناساً زنجية مثل السكان القدماء لأعالي النيجر وحوض نهر السنغال.

٢- الشعوب الحامية:

وينسب إليها الآن سكان الهضبة الأثيوبية وشرق السودان (قبائل البجة) كما ينسب إليها أكثر سكان أوغندا ورواندا وأورندي. ومن المؤرخين من يذكر أنه في قديم الزمان حدثت هجرات ضخمة من وادي النيل الأدنى (مصر) إلى بلاد الحبشة والصومال وأن إحدى تلك الهجرات لم تقف عند هذا الحد بل اتجهت إلى الجنوب الغربي وسكنت الهضبة الاستوائية إلى الشمال والغرب من بحيرة فيكتوريا وهم يؤيدون أقوالهم بأدلة كثيرة منها أن التكوين البشري لسكان أوغندا ورواندا يختلف تماماً عن تكوين جيرانه — من جهة —

ويتفق مع تكوين المصريين القدماء والأثيوبيين من جهة أخرى ولهم كذلك أدلة من الآثار القديمة وتماثل الحضارات لا مجال لذكرها الآن.

٣- شعوب البانتو:

يطلق اسم البانتو على مجموعة الشعوب التي كانت — وما تزال — تمتد من حدود ليبيريا الجنوبية شرقاً إلى الكاميرون الجنوبي ثم إلى الكونغو (برازافيل) وجمهورية "وسط أفريقيا" وينحدر جنوباً عند أوغندا فيشمل الكونغو (البليكي سابقاً) والروديسيات وأنجولا وموزامبيق واتحاد جنوب أفريقيا والمحميات البريطانية السابقة (بنشوانالاند، باسوتولاند، سوازيلاند)

وتنقسم البانتو إلى قبائل وفروع في كل منظمة من تلك المناطق الواسعة وأهمها قبائل الـ "يوروبا" في غرب نيجيريا والـ "ابو" في شرقها وقبائل "المونج" والـ "لولوا" والـ "بالوبا" في المناطق الكنغولية وشعب "الزولو" الذي ينقسم إلى أقسام عديدة جداً في الروديسيات وجنوب أفريقيا.

٤- الأقزام: Pygmies

هي قبائل متناثرة صغيرة العدد في طريقها إلى الانقراض وتوجد منها مجموعات الآن في أقصى الجنوب الغربي للسودان وفي شمال الكونغو وفي بعض مناطق رواندا وأورندي.

٥- البوشين: Bushmen

هو جنس أشرف على الانقراض ويتقارب في الشبه من الأقزام وكان يسكن بعض مناطق الروديسيات واتحاد جنوب أفريقيا ومنه الآن مجموعات قليلة في الغابات.

ثانياً: اللغات والثقافة

١- اللغة العربية:

تشغل أفريقيا العربية أوسع مساحة متكاملة من القارة الأفريقية إذ تمتد من البحر الأبيض المتوسط في الشمال إلى حدود النيجر في الجنوب، ومن البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً - ويتحدث أهلها أوسع اللغات العريقة في القارة الأفريقية وهي اللغة العربية، فقد مر عليها في أفريقيا أكثر من ألف سنة ولا يمكن اعتبارها مع ذلك لغة أجنبية، فقد تفرعت عنها لغات كثيرة خلال ألف عام، يتحدثها الملايين في الغرب والشرق، ومن هذه اللغات لغة الهوسا ولغة السواحلي.

٢- الهوسا:

نشأت هذه اللغة في الشريط البشري الممتد من السنغال غرباً إلى كرفان شرقاً، وأكثر من ٣٠% من كلماتها من اللغة العربية والباقي من اللغات المحلية في تلك المناطق، وقد كانت تكتب منذ مئات السنين بالحروف العربية ولكنها في الفترة الأخيرة كتبت أيضاً بالحروف اللاتينية وهي لغة التفاهم المحلية الرئيسية في شمال نيجيريا وفولتا العليا الداهومي وتوجو وغانا، وتصدر بها صحف محلية كثيرة وكتب مدرسية ويقدر عدد المتكلمين بها بحوالي ٦٠ مليون.

٣- اللغة الأمهرية:

تعتبر هذه اللغة - وهي سائدة في المناطق الوسطى من الهضبة الحبشية - لغة سامية قديمة وهي قريبة جداً من اللغة الحميرية التي كانت سائدة في اليمن قبل الإسلام، وقد ظلت هذه اللغة "شبه ميتة" في

هضاب الحبشة حتى اليوم وهي أقرب إلى لغة الحديث والحياة اليومية منها إلى لغة الأدب والكتابة.

٤- اللغة السواحيلي:

كان من أثر اختلاط العرب وتزاوجهم بالأفريقيين في زنجبار وسواحل أفريقيا الشرقية أن تولدت من اللغة العربية لغة السواحيلي التي ما لبثت أن انتشرت إلى الداخل في الوسط والجنوب وأصبح يتحدث بها الآن أربعون مليوناً تقريباً ينتشرون في المنطقة من حدود الصومال إلى وسط الكونغو ومن هضاب نياسلاند إلى جنوب موزامبيق.

ويقدر عدد المصطلحات والكلمات العربية في لغة السواحيلي أكثر من ٧٠% وهي الآن اللغة القومية لزنجبار وكينيا وتجانيقا.

٥- اللغات البنطوية:

تنتشر في وسط أفريقيا وجنوبها مجموعة من اللغات اصطلاح على تسميتها باسم اللغات البنطوية نسبة إلى شعب البانتو ذي الخصائص البشرية التشريحية المعروفة (هيئة الجسم والجيئة والملامح والجمجمة).

وهذه اللغات بدائية جداً ليست بها آداب رفيعة ولا مؤلفات وأن كان يصدر بها بعض الصحف المحلية الضيقة الانتشار في الكونغو والروديسيا والمحميات البريطانية في جنوب أفريقيا، وأهم تلك اللغات اللينانجا والسوتو.

٦- لغة الأفريكانرز:

كان من آثار امتزاج العناصر الهولندية والجرمانية في جنوب أفريقيا أن تولدت هناك لغة الأفريكانرز وهي مزيج من اللغات الهولندية والألمانية ولكنها لها تركيبها الخاص، وقد كانت هذه اللغة إلى وقت تشارك الإنجليزية في كونها اللغتين الرسميتين في جنوب أفريقيا ولكنها ما لبثت أن انفردت بكونها اللغة الرسمية في جنوب أفريقيا.

٧- اللغات الرسمية الأجنبية:

من المعروف أن كل مستعمرة كانت تتخذ لغة الدولة الأم كلغة رسمية لها في المدارس ودواوين الحكومة والمعاملات التجارية. لذلك وجدنا عدة لغات أجنبية كثيرة استخدمت كلغات رسمية في بعض البلاد الأفريقية، هذه اللغات هي الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والأسبانية والإيطالية.

نلقاها في:

١- الإسلام:

سري تيار الدعوة للإسلام إلى أفريقيا في اتجاهين، أحدهما من شبه الجزيرة العربية إلى شرق أفريقيا والآخر - وهو الأقوى - جاء على أثر الفتح العربي للشمال الأفريقي وقد اندفع بعد ذلك إلى الجنوب حتى التقى بالأول في وسط شرق أفريقيا وبذلك أصبحت مراكز النقل الإسلامي في القارة في:

(أ) الشمال الأفريقي.

(ب) الشمال الغربي من القارة ويشمل السنغال ومالي وموريتانيا وغينيا.

(ج) وسط القارة ويشمل كلاً من نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون.

(د) شرق القارة وخاصة في الصومال وزنجبار. وعلى الرغم من أن الإحصائيات "الرسمية" تؤكد أن غالبية سكان أثيوبيا من المسيحيين فإن الخبراء والمؤرخين يؤكدون العكس وكذلك الأمر فيما يتعلق بالأقطار الأفريقية الشرقية (أوغندا وكينيا وتنزانيا) فإن الإحصائيات الرسمية تتحرف أيضاً عن الحقائق التي يلمسها الزائر لتلك البلاد من غلبة الطابع الإسلامي العام الذي يتجاوز العقيدة إلى الملبس واللغة والتقاليد والعادات.

ولقد يضاف إلى هذه المناطق ذات الطابع الإسلامي المقاطعة الشرقية في الكونغو وإقليم نياسالاند والجزء الشمالي من إقليم موزامبيق على الرغم من أن المسلمين هناك لا يعرفون من الإسلام إلا قشوره وبعض الطقوس الصوفية كالموالد والأذكار.

٢- المسيحية:

ويغلب الطابع المسيحي على الكونغو وأنجولا والروديسيات واتحاد جنوب أفريقيا ومناطق متفرقة من أوغندا ورواندا وتنزانيا، وهذه الأقاليم كانت منذ عشرات السنين مجالاً لنشاط البعثات المسيحية التبشيرية بمذاهبها المختلفة ولكن أكثرها تنظيماً وأشدّها تعصباً هي الإرسالية الكاثوليكية.

وقد كانت الإرساليات تعمل في تفاهم تام وبخطط مشتركة مع السلطات الاستعمارية التي تترك شئون التعليم كله في يد المبشرين، وعلى الرغم من نمو الحركات الوطنية وانتشار الوعي القومي فما تزال أغلب مدارس التعليم الابتدائي في تلك المناطق في أيدي

الجمعيات التبشيرية، وفي ليبيريا - وهي بلد مستقل - لا يسيطر المبشرون على التعليم فحسب وإنما يسيطرون على محطة الإذاعة، وهكذا الأمر في ساحل العاج وداهومي والتوجو والمقاطعتين الشرقية والغربية في نيجيريا وفي الكونغو (بقسميه الفرنسي والبلجيكي سابقاً) وفي أنجولا والروديسيات.

ولقد كان من نتيجة التعاون بين التبشير والاستعمار أن تخرج من المدارس التبشيرية جميع من يتولون الحكم الآن في بلادهم تقريباً حتى البلاد ذات الأغلبية الإسلامية الواضحة مثل تشاد والنيجر، وكان من نتيجة ذلك أيضاً أن ترى رؤساء الجمهوريات في كثير من تلك الأقطار أما من خريجي مدارس الإرساليات أو من القساوسة.

٣- الوثنية:

وتتركز الوثنية في مناطق الأدغال في الغرب والوسط والجنوب ويغلب عليها الطابع الوثني.

والمقصود بالطابع الوثني هو الإيمان "بكائنا علوية تملك اجتلاب الخير وإحاق الضرر، والشقاء والمرض والقحط والمطر و"رسل" هذه الديانات جماعة من "السحرة" الذين يزعمون إمكانيات توجيه تلك "الكائنات العلوية" بالطقوس والهدايا والقرابين واتباع تلك الديانات هم طبقة التأخر الأفريقي الذين يدينون بالقبلية ولا يعرفون الأمة أو الدولة ويخضعون للقوة الغاشمة أيأ كان مصدرها ولكنهم - إذا تغيرت الأحوال - يعتبرون سلاحاً ذا حدين، قد يخدم المستعمر وقد ينقلب عليه بنفس التعصب والاندفاع كما حدث في الحركة المسماة "ماو-ماو".

وإذا كان من العسير أن نبين بالأرقام عدد أتباع الديانات السماوية أو الوثنية في أفريقيا، فإن هناك فكرة تقريبية نستدل منها على أن الترتيب العددي هو كما يأتي:

١- الإسلام.

٢- المسيحية.

٣- الديانات الوثنية.

رابعاً: المجتمع الأفريقي:

يتكون سكان أفريقيا — كما قدمنا — من مجموعات بشرية مختلفة الأصول والألوان، ولكن عوامل الاختلاط والامتزاج وتفاعل الأفكار والعادات كانت تقوم بدور فعال منذ أقدم العصور إلى أواخر القرن التاسع عشر حينما قسمت أفريقيا بصورة حاسمة — إلى مستعمرات، وأقيمت بين كل مستعمرة — أو كل مجموعة — وأخرى فواصل إدارية وسياسية وثقافية واقتصادية، وخيمت على تلك المستعمرات عزلة مصطنعة لم تأخذ في الزوال إلا بعد عهد الاستقلال الحديث.

لقد كانت " حرية الحركة " متوفرة في أفريقيا منذ أقدم العصور وكتبت الهجرات الجماعية والفردية ميسورة على الدوام، والأمثلة على ذلك كثيرة وخاصة في أحواض الأنهار الأفريقية الكبرى، النيل والكونغو والنيجر والزمبيري، ولقد شاع — فترة من الوقت — اصطلاح خاطئ يقسم أفريقيا إلى "شمال الصحراء" و "جنوب الصحراء" باعتبار الصحراء الكبرى حاجزاً طبيعياً، ومن ثم — حاجزاً بشرياً واجتماعياً بين الأقاليم الشمالية وأقاليم الغرب والشرق والجنوب ولكن النظرة التاريخية والواقعة تثبت أن ذلك الإصلاح لا يقوم على أساس سليم.

بل أن تلك النظرة تؤيد العكس، وهو أن الصحراء كانت "رباطاً" أكثر مما كانت "فاصلاً" بين الشمال والجنوب.

والدليل على ذلك هو التفاعل البشري والعقلي والديني واللغوي بين أقطار "الشمال الأفريقي" والأقطار المحيطة بـ "خليج غينيا" من السنغال إلى الكاميرون، وأن الزائر اليوم للبرلمان الاتحادي في "لاجوس" ليرى ملامح كثيرة بشرية ولغوية وثقافية — من برلمان أفريقي آخر يقع على بعد آلاف الأميال من مدينة "طرابلس" عاصمة ليبيا في أقصى الشمال.

وعلى الرغم من انتشار وسائل النقل الميكانيكية الحديثة في أقطار أفريقيا، فإن "طرق القوافل" التي كانت العامل الأكبر — فيما مضى — في ربط البلاد والشعوب الأفريقية بعضها ببعض، ما تزال تؤدي دوراً حيوياً كبيراً، ويكفي أن أشير الآن إلى أحد تلك الطرق التاريخية العريقة المسمى "درب الأربعين".

أن هذا الطريق ما يزال يربط إحدى ضواحي القاهرة "إمبابية" بمدينة "الأبيض" في السودان الغربي، ومدينة "أبشر" في دولة "تشاد" وما تزال قوافل الإبل تعبره ذهاباً وإياباً، وعلى ظهورها البضائع من جنود ومنسوجات وتوابل، وكذلك المسافرين والحجاج.

وإذا كانت المجتمعات الأفريقية لم تتميز بالعزلة بعضها عن بعض — قبل العهد الاستعماري — فإنها أيضاً لم تتميز في مجموعها — بالجهل والتأخر.

وتكفي نظرة واقعية أخرى، إلى ما تبقى من الحضارات الأفريقية العريضة في غرب القارة وشمالها وشرقها ووسطها وهضابها الجنوبية لنؤكد أن المجتمعات الأفريقية القديمة وصلت إلى ذروة التقدم العالمي

والفني بالنسبة للعصور التي عاشت فيها، وأن الكثير من مظاهر التقدم العقلي والتطبيقي قد انعكست آثاره الحضارية على السواحل الأوربية المواجهة لأفريقيا.

بل أن الأفريقيين الذين ألفت بهم تجارة الرقيق إلى جزر البحر الكريبي والسواحل الأمريكية قد أصبحوا، فيما بعد، مصدر إشعاع فني واضح الأثر — في العالم الجديد.

وفي الوسع تقسيم المجتمعات الأفريقية — بوجه عام — إلى قسمين:

- المجتمع الحضاري المستقر.
- المجتمع البدائي المرحل.

وكل قسم يمكن تصنيفه على درجات كثيرة، ولكننا نكتفي هنا بذكر الطابع العام لكل منهما وكذلك الطابع المشترك بينهما.

١- فالمجتمع الأفريقي الذي استقر على هيئة شعوب في الأراضي الخصبة في أحواض الأنهار الأفريقية الكبرى، والذي يرجح أنه نشأت على يديه "حرفة الزراعة" كان يتميز بتقديس الروح واحترام العلم وإبداع الفن.

ولقد شغلت الحياة الروحية جانباً هاماً من كيان الجماعات الأفريقية المتحضرة، وكان من شأنها أن تضيء البهجة والتفاؤل وأن تفتح الطريق للإنجازات المادية الضخمة في "ممفيس" و "جوندار"، "تمبكتو"، وغيرها من العواصم الأفريقية التاريخية الكبرى.

وفي أحد المجتمعات الأفريقية القديمة، نشأت أول ديانة — غير سماوية — عليها طابع "التوحيد"، وكان ذلك على يدي "اخناتون"، حاكم مصر، قبل الميلاد بنحو عشرة قرون.

وكانت نقطة الضعف في ذلك النشاط الروحي أنه كلما بلغ نروته، كان قابلاً للتجمد، وكثيراً ما أفسح الطريق للكهانة وما ترتب عليها من تسلط مغرض على مقدرات المجتمع، ومن تهينة الجو لبعض المذاهب الصوفية التي تستهلك الطاقة البشرية وتدور بها في حلقات غيبية عقيمة.

ويتبدى احترام العلم — النظري والتجريبي — من المكانة التي كان يحتلها المشروعون (رجال الفقه) واللغويون والمؤرخون والأطباء والمهندسون وعلماء الفلك في كثير من المجتمعات الأفريقية في العصور القديمة وفي العصر الوسيط، ومنها المجتمعات التي كانت تقطن مناطق "جبال الأطلس" وما يليها إلى الجنوب الغربي في شنيط "موريتانيا الحالية"، وإلى الجنوب في حدود "مالي" و "غانا القديمة" و "برنو" و "سنجاي".

وكان في وسع "العالم" أن يبلغ — بعلمه وحده، ودون استناد إلى العوامل السياسية أو المادية أو العنصرية أو الدينية — أن يبلغ أرفع مناصب الدولة، وأن يكون له في المجتمع مركز الصدارة.

وقد اجتذب "المناخ العلمي" في بعض المجتمعات الأفريقية القديمة كثيراً من العلماء والمفكرين الشبان من خارج أفريقيا وخاصة من أثينا وروما — فنالوا حظاً من التمرس ونضجت أفكارهم في الإسكندرية وأسيوط حيث ازدهرت مداس فلسفية متعددة في القرن السابق على مولد المسيح.

وكان أشهرهم أفلاطون الذي قضى فترة خصبة من شبابه في حلقات الدراسة الحرة في مصر العليا.

أما عن الفنون الجميلة، سواء في ذلك الفنون التشكيلية، والعمارة، والرقص والموسيقى، فقد كانت، ولا تزال، عناصر أساسية في المجتمعات الأفريقية.

وكان توفر المواد الأولية الضرورية لفن من الفنون هو الذي يحدد انتشار هذا الفن واتخاذ أداة للتعبير عن الأفكار والمشاعر في المجتمعات الأفريقية المختلفة.

وهكذا أدى توافر الأحجار وتنوعها في الشمال الأفريقي وفي الهضاب الأنثوية الوسطى والجنوبية إلى ازدهار فن العمارة منذ أقدم العصور، وأدى توفر العاج والأخشاب الملائمة للتشكيل، إلى الإبداع في فن النحت لدى المجتمعات المقيمة في مناطق الغابات الغربية والوسطى.

أما الرقص والموسيقى فهما غذاء للروح الأفريقية وأداة للتعبير عن تأثيراتها العاطفية والاجتماعية والسياسية والدينية.

والموسيقى في المجتمع الأفريقي، هي المنشط على العمل الشاق والمحرض على مواجهة الأعداء، والدواء الشافي لشتى الأمراض.

ولقد كان الرقص والموسيقى من أهم العناصر التي بلورت الشخصية الأفريقية وحافظت على حيويتها خلال عصور الكبت والاضطهاد والحرمان، ولما جاء وقت النضال الوطني برزت تلك الشخصية واستطاعت أن تثبت وجودها وأن تسترد حقوقها في التحرر والاستقلال.

٢- أما المجتمع البدائي المرتحل فهو الذي يوجد على هيئة قبائل تجوب الصحراء الكبرى في الشمال، وصحراء كاهاري في الجنوب ومناطق الأمم الخفيفة البعيدة عن مجاري الأنهار.

وهذا المجتمع تنقصه عناصر الاستقرار ولا تتاح له فرص لتعلم والثقافة والنمو الحضاري، ويكاد ينحصر طموحه فيما يملكه من قطعان الماشية وما يسيطر عليه من أرض المراعي وهو مجتمع يتجمد فيه "العرف" و "العادة" ويسود فيه السحر ويعمره الخيال والخرافة، ويفلت عيار الذكاء الفطري حتى ينغمس في الدجل والكهانة.

وأكبر شخصيات هذا المجتمع رئيس القبيلة القوي العضل البعيد النظر، وساحرها وطبيبها، صاحب الخوارق "صانع المطر".

وللمجتمعات الأفريقية المتقدمة والبدائية خصائص مشتركة: فمن ناحية التركيب الاجتماعي، كلاهما يقدس "الأسرة" ويتمسك بـ "القرابة" ويحترم "السن" و "الخبرة" ومن ناحية النظرة المادية، كلاهما يتشبث بالأرض وما عليها من نبات وحيوان، ويعتبرها مصدر الخير والنعمة، حتى القبائل الرحالة تعتبر الصحراء أو مجال الرعي منطقة مقدسة تغار عليها من الدخلاء والغرباء.

ومن ناحية النظرية المعنوية، كلاهما لا يقنع بوجوده المادي وإنما يتطلع إلى "حياة أخرى" يختلف تصورهما باختلاف الأديان والمعتقدات والثقافات.

ومن ناحية النظرة السياسية، كلاهما يتميز بالنظرة الواقعية وحب المناقشات المفتوحة والنزول على رأي الأغلبية.

ومن ناحية النظرة الأخلاقية العامة، كلاهما لا يميل إلى السلوك المنعزل الأناني وإنما يغلب عليه طابع الروح الجماعية، تلك الروح التي تجعل الفرد متجاوباً مع غيره من أبناء قبيلته أو أبناء قريته أو أبناء وطنه.

خامساً: التعليم :

في أفريقيا الآن معاهدة علمية يرجع تاريخها إلى ألف سنة. وقد زالت قبل ذلك من الوجود معاهد أخرى كانت تؤدي رسالتها قبل التاريخ الميلادي بعشرات القرون. وقبل "عصر النهضة" في أوروبا كان في غرب أفريقيا جامعات كثيرة ومكتبات خاصة وعامة وحياء أدبية زاهرة. وعند بدء العهد الاستعماري لأفريقيا، كانت "زوايا" الصحراء الكبرى و "كتاتيب" شنقيط "موريتانيا"، والسنغال وإقليم الهوسا والفولاني وجبال الكاميرون وشواطئ بحيرة فيكتوريا وسواحل كينيا وتجانيقا عامرة بطلاب العلم. وكان التعليم داخلًا في نطاق مسئولية المجتمع أكثر مما هو في مسئولية الحكومات. كان القادرون يتبرعون لإنشاء المدارس، ولكن أكثر المدارس كانت تستمد وجودها مما يقدمه أهالي الطلبة من العطايا والهبات. وكان القائمون بالتعليم — في مجموعهم — من الأفريقيين الذين يعملون تلاميذهم باللغات الأفريقية الكبرى، العربية والهوسا والأمهري والسواحيلي. ولما جاء العهد الاستعماري وتم تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ دخلت إلى ميدان التعليم في أفريقيا عوامل كثيرة جديدة. فمن ناحية المسئولية دخلت الجمعيات التبشيرية بعقائدها ومناهجها وأهدافها المختلفة. ومن ناحية القائمين بالتعليم ظهر أعضاء الإرساليات وأصبحوا سادة الموقف.

ومن ناحية لغة التعليم، أخذت اللغات الأفريقية تتراجع شيئاً فشيئاً أمام لغات الدول الأوروبية المسيطرة على الأقاليم الأفريقية.

ومن ناحية المثل العليا للتعليم تغير الأمر فلم يعد التعليم — في مجموعه — يهدف إلى الثقافة في ذاتها أو إلى سد حاجة الجماعة إلى الوظائف العامة، وإنما اتجه أساساً إلى غاية لاهوتية تكاد تحجب الاحتياجات الدنيوية.

ومضت أجيال قبل أن تعرف المستعمرات "المدرسة الوسطى" ثم "المدرسة الثانوية"، ثم "المدرسة العليا"، ثم "الكلية الجامعية" ثم "الجامعة" بمعناها الحديث.

ولقد كانت معاهد العلم في أفريقيا، وما تزال، أقل جداً من احتياجات المجتمع وخاصة في مجال الدراسة الثانوية والدراسات الجامعية وما يزال المجتمع الأفريقي يعاني الآلام النفسية في بدء كل عام دراسي وهو يرى النسبة المئوية العالية التي تضيق عنها المدارس الابتدائية والنسبة العليا التي ترفضها المدارس الوسطى والنسبة الكبرى من خريجي المدارس الوسطى الذين يعجزون عن دخول المدارس الثانوية، ثم بالنسبة الضئيلة من خريجي المدارس الثانوية الذي يتيح لهم الحظ دخول الجامعات أو المعاهد العليا.

ولقد يوضح أمامنا هذا الموقف أن ننظر إلى التعليم العالي في المناطق التي كانت تحكم الحكم الاستعماري المباشر في أفريقيا، فنرى مثلاً كلية جامعية واحدة في أوغندا، كانت تؤدي خدماتها — إلى وقت قريب — لأقاليم شرق أفريقيا ووسطها، وكان يتخرج منها بضع عشرات من المدرسين والمهندسين والأطباء والأخصائيين الزراعيين لسد حاجة أكثر من خمسة وعشرين مليوناً من السكان.

وكان دافع الضرائب الأفريقي — وما يزال — مثقلاً بالنفقات الباهظة التي يتكفلها استيراد الأساتذة من الخارج وما يتطلبه ذلك من الرواتب وعلاوات السفر ومنشآت السكن، فضلاً عن فرض نظام "الداخلية" على جميع الطلاب.

وقد كان من أثر فرض هذا النظام قلة عدد من تستطيع الكليات قبولهم وتهيئة أماكن الدرس والإقامة لهم من الطلاب، كما أن ارتفاع المصروفات فوق إمكانيات أكثر الأهالي الأفريقيين أعجز الكثيرين من الطلبة النابهين عن مواصلة تعليمهم الجامعي.

أما المناهج فقد كان يلاحظ عليها عدم مراعاتها لظروف البلاد الأفريقية، ونقلها — بأمانة — عن مناهج "الجامعات الأم" في أوروبا وتجاهل اللغات الأفريقية، تجاهلاً يكاد يكون تاماً.

ولقد حاولت كثير من الدول الأفريقية التي حصلت على استقلالها مؤخراً أن تحقق مصلحة شعوبها في حقل التعليم باتباع الخطوات التالية:

١- نقل مسؤولية التعليم — بالتدرج — من أيدي الجهات الأجنبية الأهلية إلى الحكومة الوطنية.

٢- تعديل المناهج بما يلائم احتياجات الوطن.

٣- العناية باللغات الوطنية وجعلها لغة التدريس في المراحل — الابتدائية والوسطى.

٤- الإكثار من معاهد المعلمين تمهيداً لـ "أفرقة" هيئات التدريس تدريجياً.

٥- التوسع في إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب.

٦- افتتاح الفصول المسائية للعمل على محو الأمية بين الكبار .
وقد سارت تلك الدول خطوات واسعة في هذا المجال ويكفي أن
نذكر بعض تلك الخطوات في قطاع واحد هو قطاع التعليم الجامعي
وهي دولة واحدة هي نيجيريا، فقد كان فيها عند استقلالها جامعة
واحدة فأصبح فيها الآن ثلاث جامعات، وهناك خطة لإنشاء جامعتين
جدينتين.

ولما كان التعليم هو أهم العوامل في تقديم المجتمع وتحقيق سعادته
وحرريته ورخائه، فقد اهتمت به منظمة الوحدة الأفريقية، وخصصت له
إحدى لجانها الوزارية التي عقدت منذ إنشاء المنظمة أكثر من اجتماع
ورسمت خطة من شأنها التوسع في خدمات التعليم إلى أقصى حد
مستطاع، وتعاون الدول الأفريقية بتبادل الخبرات وإعارة الأساتذة
والتقريب بين المناهج وإنشاء جامعة أفريقية شاملة.

ومن شأن هذا كله أن يدفع أفريقيا إلى مرحلة انطلاق تعوض فيها
ما فاتها من فرص النمو الاجتماعي والثقافي وتسهم من جديد في أداء
رسالة الحضارة ودعم أسس الرخاء والسلام.

معرفة قدماء المصريين بأفريقيا:

سبق المصريون القدماء الأوروبيين في معرفتهم لما في داخل
القارة الأفريقية، وتدل بعض النقوش والآثار على أنه كانت بين مصر
وبلاد النوبة الواقعة جنوباً علاقات منذ فجر التاريخ، ومنذ عصر
الدولة القديمة في مصر (٣٠٠٠ ق.م) بدأنا نجد اسم (بلاد النوبة)
بكثرة على الآثار المصرية وتستدل من هذه الآثار على تعدد رحلات
المصريين القدماء نحو الجنوب في عهد الدولة القديمة، وأن المصريين

التقدماء أسهموا في هذا الوقت المبكر في تنظيم طرق الاتصال ببلاد النوبة سواءً عن طريق البر في الدروب الصحراوية مارين بالواحات، أو عن طريق النيل، فقد حفروا القنوات للتغلب على العقبات الطبيعية في منطقة الجنادل الواقعة جنوبي أسوان.

ومن أهم مظاهر هذه الصلات بين مصر وبلاد النوبة انتشار المعابد والمعتقدات المصرية في هذه البلاد.

وحين أدى الانقسام والخلافات على العرش في أواخر الأسرة العشرين لتدهور الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مصر هاجر عدد كبير من المصريين للجنوب واستقر عدد كبير منهم قرب الشلال الرابع، وساهموا في إقامة مملكة (نباتا النوبية)، وقد نجح أحد منوكها (بعنجي) في غزو مصر، وخلفتها بعد ذلك في بلاد النوبة مملكة أخرى هي مملكة (مروى).

وكذلك ثبت من النقوش أنه في عصر الدولة القديمة في مصر كانت هناك علاقات تجارية بين المصريين وبين سكان الأقاليم المطلة على البحر الأحمر، وقد ازدهرت هذه العلاقات في عصر الدولة الحديثة.

ويذكر في هذا المجال بعثة الملكة حتشبسوت من ملوك الأسرة الثامنة عشر لبلاد بنت (أرتيريا والصومال) والتي سجلت صورها على معبد الدير البحري بالأقصر.

وقد ذكر المؤرخ هيرودوت الذي زار مصر عام (٤٥٧ ق.م) أن أحد الفراعنة المصريين نيخاو الثاني أرسل في القرن السادس قبل الميلاد جماعة من الفينيقيين اتجهوا في البحر الأحمر جنوباً وبعد أن غابوا حوالي ثلاث سنوات عادوا لمصر عن طريق البحر المتوسط

فإذا صحت روايته فإن هذا يعني أن هذه الرحلة البحرية دارت حول القارة الأفريقية الأمر الذي لم يتحقق للأوروبيين إلا في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي بعد اكتشاف البرتغال لطريق رأس الرجاء الصالح.

كما اهتم الجغرافيون بأمر النيل وتتبع مجراه فبطليموس الجغرافي وهو رجل مصري يوناني رسم خريطته للعالم ووصف النيل ومجراه حتى مدينة مروي (بين الدامر وشندي) كما وصف نهر العطبرة، والنيلين الأزرق والأبيض وغير ذلك من المعلومات التي ذكر أنه استقاها من مؤلف آخر ضاعت كتاباته.

ويعتقد بعض الباحثين أن هناك تشابهاً واضحاً بين بعض المعتقدات وبعض الآلات والأدوات التي ما زالت موجودة لدى قبائل غرب أفريقيا اليوم وبين المعتقدات والآلات التي كانت لدى المصري القديم.

دور العرب في انتشار الإسلام بقارة أفريقيا:

إن الأمر الذي لا شك فيه هو أن العرب عرفوا طريقهم إلى القارة الأفريقية. ووصلوا إلى سواحلها الشمالية والشرقية، بل ووصلوا إلى أقصى جنوب القارة قبل أن يصل إليها البرتغاليون بعدة قرون، ولم يقتصر العرب على السواحل، بل استطاعوا — وهم البدو ذوو المقرة على عبور الفيافي والقفار — أن يتوغلوا في الداخل، فوصلوا إلى أقاليم السودان بمعناه الجغرافي الواسع، حيث نشروا الإسلام، وترتب على ذلك قيام إمبراطوريات إسلامية عظيمة داخل أفريقيا. وقد استمرت بعض هذه الدول الإسلامية حتى بداية عهد أفريقيين بالأوروبيين.

وهذا الانتشار العربي يعتبر طوراً من أطوار الانفصاح العربي الإسلامي، ولكنه يختلف من ناحية أخرى عن الفتوح الإسلامية المعروفة، إذ لم يكن هذا الانتشار من عمل دولة إسلامية بذاتها، أو خلافة إسلامية معينة، بل كان أحياناً نتيجة جهود إمارات عربية على ساحل حضرموت، وأحياناً أخرى لم يكن لهذه الإمارات شأن بهذا التوسع بالمرّة، بل كان يرجع إلى جماعات تسهم فيها بقصد الاستقرار والتجارة، وما قد يستتبع ذلك من اندماج.

وبمضي الزمن زاد عدد القادمين للاستقرار على الساحل الأفريقي الشرقي، وتوثقت العلاقات مع داخل القارة، وتشعبت المصالح، وأصبحت الإمارات العربية على هذه السواحل الأفريقية على صلة بتجار شبه الجزيرة العربية من ناحية، وبتجار القارة الأفريقية من ناحية أخرى، وقد تم استقرار العرب على الساحل الأفريقي المواجه لشبه الجزيرة العربية في هدوء، ودون استخدام القوة والعنف، إذ لا يذكر التاريخ حروباً بين المهاجرين والسكان الأصليين. وكان الغرض التجاري هو الهدف الوحيد لهذه الجماعات العربية الوافدة على أفريقيا، فلم تكن لديهم أية فكرة استعمارية. ولذلك استقروا على الساحل فقط، وفي نقاط مناسبة لهذا الغرض التجاري، كثغر من الشغور سهل الاتصال بداخل القارة، ولم يهتموا بامتلاك الأرض إلا بتقدير الضروري اللازم لحماية هذا الثغر التجاري. ولذلك كانت رقعة الإمارات العربية على الساحل الأفريقي ضيقة. وبسبب وجود عوائق طبيعية تعوق التوغل، مثل التضاريس والمناخ والنبات. إلا أن النشاط التجاري استلزم في بعض الأحيان التوغل داخل القارة لحماية القوافل، ولعقد اتفاقات تجارية مع الأمراء الأفريقيين في داخل القارة، مما أدى

إلى إمام العرب بكثير من المعلومات عن بعض الجهات في داخل أفريقيا.

ويلاحظ أن المهاجرين العرب لم يلبثوا أن اندمجوا بالسكان الأصليين وحدث بين الفريقين تزاوج، وبمرور الزمن ظهر جنس تبدو فيه الصفات العربية مع الصفات الأفريقية، وحتى اللغة السائدة أصبحت لغة أفريقية عربية "اللغة السواحلية".

دخل الإسلام إلى القارة الأفريقية خلال ثلاثة طرق رئيسية:

١- طريق بلاد اليمن وحضر موت والبحرين والإحساء:

إلى الساحل الشرقي لأفريقيا، إذ أخذت هجرات المسلمين تتدفق عبر خليج عدن. لتتزل على الساحل الشرقي لأفريقيا. وتمتد جنوباً حتى مدار الجدي على حافة المنطقة التي كان جغرافيو العرب يطلقون عليها اسم "بر الزنج". وقد بنى المسلمون مدينة مقديشو على ساحل المحيط الهندي في بلاد الصومال، وذهبت جماعة منهم إلى زنجبار حيث نشروا الإسلام بين أهلها، كما أسسوا مدينة كلوة في تنجانيقا حالياً. بل ونفذوا إلى كينيا وأوغندا، ووصل الإسلام إلى أقصى جنوب القارة "مستعمرة الرأس" عن طريق أهل الملايو، الذين نقلهم الهولنديون في القرن السابع عشر أو الثامن عشر. كما شق الإسلام طريقه إلى بلاد الحبشة، ومن الأمور التي سهلت الاتصال بين عرب جنوب شبه الجزيرة العربية والخليج العربي. وبين الساحل الشرقي لأفريقيا، طبيعة الرياح التي تهب في المنطقة في مختلف فصول السنة، ففي شهر ديسمبر وحتى فبراير تهب الرياح متجهة الشمال الشرقي، ومن أبريل وحتى سبتمبر تهب الرياح في اتجاه مضاد. أي نحو الجنوب الغربي، وبذلك كانت هذه الرياح تحمل أهالي جنوب شبه

الجزيرة العربية إلى شرق أفريقيا. حيث يقضون بضعة أشهر في التجارة، ثم تحملهم الرياح المضادة إلى أوطانهم مرة أخرى.

وكانت هذه العلاقات قائمة حتى قبل ظهور الإسلام، ثم تدعمت بعد ظهوره، فإنه من المعروف أنه لما اشتد إيذاء قريش للرسول ﷺ في مكة وتكليفهم بالمسلمين. هاجر بعض المسلمين إلى الحبشة، لما تقوه من حسن استقبال النجاشي، وامتناعه عن تسليمهم لقريش، وبعد ذلك استمرت هجرات المسلمين تتدفق على شرق القارة الأفريقية، فرحلت جماعة من البحرين وأسسوا مدينة مقديشو، وهاجرت جماعة أخرى من الخليج إلى زنجبار وأسسوا مدينة كلوة في تنجانيقا الحالية. كما بلغ أهل عمان - وقد عرفوا بمهارتهم في الملاحة وبناء السفن - فوصلوا ساحل زنجبار. وقد استقر العرب في مقديشو ومالندي وممبسا وبمبا وزنجبار وكلوة وموزمبيق وسوفالا - عند نهر الزمبيري - وبعض هذه الأماكن عبارة عن جزر ساحلية، ولكل منها مسجدها الجامع، ومرت على الساحل الشرقي في أفريقيا فترات استطاع العرب توحيدته في إمارة واحدة. وكانت آخرها إمارة كلوة التي بقيت حتى مجيء البرتغاليين في القرن الخامس عشر، حين وجدوا أمير موزمبيق يدين بالطاعة لسلطان كلوة، ويجمع الضرائب باسمه.

وقد ساد نوع من التفاهم والتعاون بين العرب وأهل البلاد. وأخذ العرب يتزوجون من هؤلاء الأهالي، حتى تكون العنصر السواحيلي الذي يدين بالإسلام.

أما العبيد الذين كان العرب يجلبونهم، فقد استبقى العرب بعضهم للعمل في مدنهم ومزارعهم وجيشهم، ونقلوا البعض الآخر إلى أسواق الرقيق في أوروبا وآسيا. مع ملاحظة أن هؤلاء الرقيق لم يشعروا بشيء من الاضطهاد، لأن الإسلام كان يحث على حسن معاملة

الرقبيق، وقد أعجب الرحالة العربي ابن بطوطة بتلك الحياة المترفة التي رآها في شرق أفريقيا. فتحدث عن كلوة وذكر أنها أجمل بقاع العالم، وأن ممبسا مدينة عظيمة، وأشاد بجمال مقديشو التي زارها عام ١٣٣٢. وقال إنها أعظم مدن الساحل الشرقي، وأعجب ابن بطوطة بما عرف به أهل هذه البلاد من الورع والتقوى. وفي عام ١٤٣٠ زار الأسطول الصيني مقديشو. وعندما جاء الأوروبيون إلى هذه البلاد وجنوا بها حضارة لا تقل عما كانوا يرونه في أوروبا. وقد لاحظ فاسكو داجاما أن مقديشو مدينة عظيمة بها القصور الشامخة، كما وصف كلوة بأنها مدينة إسلامية عظيمة، بيّتها من الحجر، وشوارعها نظيفة، وأبواب دورها من الخشب المحفور حفراً بديعاً، تحيط بها الحدائق والبساتين، وأن ممبسا ميناء عظيمة ترسو فيها السفن الكبيرة. ولم تقتصر جهود العرب على الساحل، بل أوغلوا في داخل القارة الأفريقية فيما وراء الساحل، حيث صادف الإسلام نجاحاً كبيراً بين قبائل الجالا في الحبشة، لا عن طريق الغزو، ولكن عن طريق التجارة، حيث أخذ التجار المسلمون يتوافدون على بلاد الحبشة والصومال، ويدخلون الكثيرين في الدين الإسلامي.

كما شق الإسلام طريقه إلى أوغندا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وإلى نياسلاند في أوائل القرن العشرين، وإلى جزيرة مدغشقر وكينيا وتنجانيقا، بل وإلى مستعمرة الرأس، حيث نجد مسلمي هذه البلاد من سلالة أهل الملايو الذين جاء بهم الهولنديون في القرن السابع عشر أو الثامن عشر.

هذا عن انتشار الإسلام في شرق أفريقيا من جنوب شبه الجزيرة العربية والخليج العربي. ولم يكن هذا هو الطريق الوحيد الذي سلكه الإسلام إلى أفريقيا، بل كانت هناك طرق أخرى.

٢- الطريق الشمالي - طريق النوبة ودنقلة:

وذلك بعد الفتح الإسلامي لمصر، ولم يكن السودان مجهولاً للعرب، حيث كان نهر النيل طريقاً تجارياً لهم، رغم وقوف مملكة النوبة المسيحية في وجه انتقال هؤلاء المهاجرين، من أجل التجارة، أو من أجل الرعي.

وفي عهد عمر بن الخطاب حاول العرب بقيادة عقبة بن نافع فتح بلاد النوبة. ولكنه لم يستطع، فعقد مع أهلها صلحاً كان أشبه بمعاهدة اقتصادية، فزاد هذا من معرفة العرب ببلاد النوبة، كما عرفوا أرض البجاة في شرق السودان بين النيل النوبي والبحر الأحمر وبين أسوان ودنقلة. وفي عام ١٣١٩ زالت النوبة وأصبح ملوكها تحت تأثير القبائل العربية. ومنذ ذلك الوقت تدفقت موجات من العرب - وخاصة جهينة - إلى السودان ودارفور. كما حاول التجار المسلمون من النوبة تحويل جماعات الفونج - أصحاب السيادة على سنار - إلى الإسلام.

٣- طريق أفريقيا الشمالية الغربية:

فإن العرب المسلمين - بعد أن تم لهم فتح مصر - امتدوا بفتوحهم إلى بلاد المغرب. فتأسست مدينة القيروان في تونس على يد عقبة بن نافع عام ٥٠هـ. اتخذ منها المسلمون قاعدة لنشر الإسلام في شمال القارة الأفريقية وغربها. وقد انتشر الإسلام بين البربر - أهل شمال أفريقيا - الذين صاروا عماد الجيش الإسلامي في محاربة أوروبا. وفتح الأندلس. وقد حرص الخلفاء - وخاصة عمر بن عبد العزيز - على إعلاء شأن الإسلام في تلك الأقطار، فكانون يرسلون مع الولاة طائفة من الفقهاء، ليعلموا البربر فرائض الدين الإسلامي وتفسير القرآن الكريم، حتى أنه بعد أن أخذ بعض زعماء المغرب في

الخروج على الدولة العباسية. والاستقلال ببلادهم، وتأسيس ولايات مغربية مستقلة. مثل ولاية تاهرت وسجلماسة وتلمسان، حتى أخذوا على عاتقهم نشر الإسلام والثقافة الإسلامية في شمال وغرب أفريقيا. وتعتبر الدولة المرابطية "المرابطين" أول دولة وحدث المغرب الأقصى والأوسط، وقامت بدور هام في نشر الإسلام على الساحل الأفريقي الغربي وبلاد السودان. وكانت للمرابطين نزعة دينية وحب للجهاد. ويقال إن اسم المرابطين مأخوذ من الرباط. أي الخلوة التي اتخذها زعيمهم عبد الله بن ياسين في جزيرته بنهر السنغال. ولذلك سمي أتباعه بالمرابطين، وعبد الله بن ياسين يرجع إليه الفضل في انتشار الإسلام في الصحراء وفي حوض السنغال.

ويعتقد البعض الآخر أن اسم المرابطين مأخوذ من اسم واقعة حربية. استبسل فيها أتباع عبد الله بن ياسين. ورأي ثالث بأن لفظ المرابطين مأخوذ من الرباط، وهو حراسة الحدود. وقد ورد في القرآن الكريم قوله سبحانه وتعالى {وَأَمَّا حُدُودُهُمْ فَمَا يَحْتَفِظُوهُ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْمِيُونَ بِهِ بِحُدُودِهِمْ وَأَخْرَجَ مِنْ حُدُودِهِمْ لَا يَعْلَمُونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ. وَمَا تَبَيَّنُوا مِنْ حَمِيٍّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [سورة الأنفال، الآية ٦٠]

وقد نشر المرابطون الدين الإسلامي بين الفولاني على ساحل غينيا، كما انتشر على أيدي التجار بين قبائل الأشانتي في ساحل الذهب.

ثم جاء الموحدون، وكان لهم أيضاً أثر طيب في نشر الدعوة الإسلامية إلى قلب القارة الأفريقية.

وقد كان لتحول الزنوج إلى الإسلام أثر بعيد في حياتهم الاجتماعية، لأن الإسلام — كما هو معروف — لا يقيم وزناً للون أو

الجنس، وإنما يسود المجتمع الإسلامي الإخاء والمساواة. وقد جعلت الحضارة الإسلامية الزنوج يتخلون عن كثير من عاداتهم وطباعهم الهمجية. ويشهد بذلك الكاتب الإنجليزي بودورث سميث، فيقول إن أقبح الرذائل مثل أكل لحوم البشر. وتقدير الإنسان قريانياً، ووأد الأطفال أحياء، قد اختفت فجأة، وتحول الناس من العرى إلى ارتداء الملابس، بل والتأنق فيها، والأهالي الذين لم يغتسلوا قط من قبل بدعوا يغتسلون، بل ويكثرون من الاغتسال، لأن الشريعة الإسلامية تحض على الطهارة، كما أخذت القبائل في الاندماج، وبازدياد النشاط والمعرفة تصير الأمم إمبراطوريات، وأنشئت المدارس الأولية. ولو اقتصرنا على تلاوة القرآن الكريم لكانت ذات قيمة في ذاتها، وقد تكون خطوة في سبيل ما هو أعظم، وأصبح المسجد الجيد البناء النظيف، بما فيه من آذان للصلاة خمس مرات في اليوم، وقبلة تتجه إلى مكة، وإمام وصلاة جمعة، مركزاً للقرية بدلاً من دار عبادة الأوثان ذات المنظر البشع.

وهكذا استطاع الإسلام أن يقيم في أفريقيا في العصور الوسطى حضارة.

ويقودنا الحديث عن انتشار العرب والإسلام في أفريقيا إلى مناقشة ما يدعيه بعض الكتاب الغربيين. من أن الدولة الإسلامية التي تكونت عقب ظهور الإسلام، وصارت تنمو حتى أصبحت تمتد من حدود الهند والصين شرقاً إلى المحيط الأطلنطي غرباً، يدعون أن هذه الإمبراطورية كانت "إمبراطورية استعمارية"، تكونت بالغزو وإخضاع الغير للتبعية العربية الإسلامية.

ولكن المتأمل المنصف يجد أن الأمر يختلف عن ذلك تماماً، حتى يمكن القول بأنها إمبراطورية تحريرية، لأنها حررت الشعوب التي

دخلت في نطاقها من ربة الاستعماريين الروماني والفارسي: وما كان يصحبهما من اضطهاد ديني ، واستغلال اقتصادي واجتماعي. ولم تكن الدولة العربية الإسلامية تعرف التفرقة العنصرية، بل كان الباب مفتوحاً أمام كل رعاياها للاختلاط والتزاوج. مما أدى إلى قيام مجتمع حضاري متجانس. الناس فيه سواسية كأسنان المشط، ولا تسلط ولا استغلال. ولذلك فإنه يمكن القول بأنه إذا كانت أفريقيا تسمى القارة المظلمة التي ظلت مجهولة، وكانت آخر القارات تعرضاً لتجارب الأوربيين التي امتدت من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين. فإنه لم يكن معنى هذا أنها أكثر القارات تخلفاً في بداية العصور الحديثة، فالأستراليون عندما حل بهم الاستعمار، كانوا يعيشون على الجمع والالتقاط، ويستخدمون الآلات الحجرية، وهو ما يشبه الدور الذي تمر به الشعوب في العصور الحجرية التي خلفتها أوربا ومعظم الأفريقيين قبل بضعة آلاف من السنين. وكذلك كان معظم الهنود الحمر الأمريكيين في القرن السادس عشر يستخدمون الآلات الحجرية المصقولة، ولم تكن هناك إلا فئة قليلة منهم تستخدم المعادن، وكان معظمهم لا يزال يعيش على الجمع والالتقاط.

الفصل الثاني

الاستعمار الأوروبي لأفريقيا

- الاستعمار ومراحله
- تأخر كشف القارة
- الدوافع الأوروبية لاستعمار أفريقيا
- الكشف الجغرافي لأنهار أفريقيا

مقدمة:

ابتليت قارة أفريقيا في بداية التاريخ الأوروبي الحديث بزحف استعماري استحوذ علي مناطق واسع من أراضيها، وأستغل جيرانها، وأستعبد شعوبها، وظلت ترزخ تحت ألوان الاستعمار للدول الأوروبية المختلفة منذ بزوغ فجر التاريخ الأوروبي الحديث وحتى النصف الثاني من القرن العشرين. ولقد كانت ظروف أوروبا ذاتها، وما وصلت إليه من تقدم ونهضة في المجالات المادية والمعنوية عاملاً أساسياً في اتجاه أطماعها نحو أقرب مكان لها (قارة أفريقيا) لما تحتويه من خيرات عديدة حبتها الطبيعة إلي جانب ما وصلت إليه شعوب القارة من ضعف وتفكك وانقسام وتخلف بعد أن كانت مهد الحضارات عريقة في العصور القديمة والوسطى.

ولقد روج لهذه الهجمة الاستعمارية بعض الفلاسفة والكتاب الذين حاولوا الدفاع عن الاستعمار وتبرير أفعاله وتغطية أهدافه الحقيقية بدعوى حمل نور المدينة والحضارة الغربية إلي البلاد المختلفة للسمو بها، ولا شك أن الواقع الذي نلمسه في أفريقيا بالذات رغم طول فترة الحقبة الاستعمارية — يكذب هذا الإدعاء ويهدمه من أساسه فالخراب والدمار والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والحضاري أكبر دليل على ذلك. ولقد تطور أمر الاستعمار الأوروبي لأفريقيا حيث جاء في بداية نخاساً يخطف النساء والأطفال والشبان لبيعهم في أسواق العالم الجديد عبر الأطلنطي، ثم مكتشفاً يحمل الكتاب المقدس ويبشر بالمسيحية ثم تاجراً يجمع العاج أو الذهب الأبيض أو الرقيق أو العاج الأسود، ثم جندياً فاتحاً غازياً وحاكماً استعمارياً، حتى لقد ذهب بعض الكتاب إلي القول بأن الرجل الأبيض عندما جاء إلي أفريقيا كان يحمل الكتاب

المقدس، وكان الأفريقي يمتلك الأرض، وما لبث أن أنقلب الحال، فقد أعطي الكتاب المقدس للأفريقي وأخذ منه الأرض.

الاستعمار ومراحله:

والاستعمار ظاهرة قديمة، وقد شهد العالم القديم قيام إمبراطوريات استعمارية ضخمة كالإمبراطورية الرومانية وإمبراطورية الإسكندر المقدوني، ولكن الاستعمار الأوروبي الحديث تطور في أساليبه ووسائله وأهدافه والنتائج التي ترتبت عليه، مما يدعونا للبحث عن تعريف للاستعمار الحديث ولعل أكثر التعريفات شمولاً ما ذكره الدكتور محمد عوض محمد بأنه "العمل أو مجموعة الأعمال التي من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ بواسطة دولة أو جماعة منظمة من الناس على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم، أو على سكان تلك الأرض أو على الأرض والسكان في أن واحد" فالأعمال قد تكون باستخدام دولة لقوتها الحربية أو استخدام جماعة منظمة لشركات استعمارية، أو غيرها من الأساليب التي تتخذ من المشروعات الثقافية والاقتصادية ذريعة لبسط سلطان دولة قوية على أخرى ضعيفة.

وقد مر الاستعمار الأوروبي في أفريقيا بمرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى: وهي التي يطلق عليها المرحلة الساحلية، وقد حدثت في بداية العصور الحديثة، واقتصر الاستعمار فيها على الارتكاز على بعض النقاط الساحلية مع عدم التوغل في الداخل، وفي هذه المرحلة ظل قلب أفريقيا مجهولاً بالنسبة لأوروبا ولذلك نعتوها بالقارة المظلمة حتى القرن التاسع عشر. والمرحلة الثانية، مرحلة التوغل، وهي أكثر أهمية وخطورة، وفيها توغل الاستعمار في داخل القارة، وتأتي هذه

المرحلة في القرن التاسع عشر بالذات نتيجة التطور الاقتصادي الذي مرت به أوروبا، بعد أن سبقها كشف جغرافي للمناطق المجهولة بالداخل وأهمها بالطبع منابع الأنهار وروافدها ومساراتها حتى مصباتها. ولقد ظل الأوروبيون حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر يسيطرون فقط على أجزاء بسيطة من أفريقيا لا تعدو السواحل وبعض الجزر البسيطة، وفي أوائل القرن التاسع عشر لا نكاد نحس بأقدام الأوروبيين إلا في أماكن محدودة في السواحل الأفريقية أو الجزر المقابلة لها، واستمر الوضع على هذا المنوال رغم تعدد الدول الاستعمارية (البرتغال، أسبانيا، هولندا، فرنسا، بريطانيا) حتى عام ١٨٨٥م، كان الجزء المستقل من القارة حوالي ٩٥% من مساحتها، ولكن بعد مؤتمر برلين ١٨٨٥/٨٤م، تغيرت الصورة ووصل الجزء المستقل من القارة إلى ٥٨% من مساحتها في عام ١٩١٠م.

تأخر كشف القارة:

ولقد تأخرت كشف القارة الأفريقية حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر لعدة أسباب لعل أهمها ما يلي:—

أولاً: أن السواحل الأفريقية قليلة بالنسبة لمساحة القارة. ومن بعض مناطق القارة نجد أن الهضبة الداخلية تقرب من الساحل ولا تعطي فرصة لتكوين ساحل واسع يمكن من الاستقرار و التحرك منه إلي أجزاء أخرى من القارة. ويلاحظ أنه كلما ازداد طول الساحل كلما ساعد علي التوغل في الداخل، وبالطبع كان قصر السواحل الأفريقية عاملاً من عوامل تأخر كشف المناطق الداخلية بها.

ثانياً: قلة الخلجان والجزر قرب الساحل، فقارة أفريقيا فقيرة في جزرها بعكس القارات الأخرى، فهي قارة واسعة كتلة واحدة ليس لها

طرف أو رؤوس خارجية. وقد أدى هذا إلى عدم وجود خلجان كافية تسهل من عملية إنشاء الموانئ التي تعد نافذة القارة علي العالم الخارجي. وحتى الجزر القريبة من القارة مثل مدغشقر وزنجبار وبمبا في الشرق أو حتى جزر كناري وساوتومي في الغرب لم تلعب دوراً هاماً في حياة القارة، ولذا ظل داخل القارة فترة طويلة مجهولاً للأوروبيين.

ثالثاً: أنهار القارة عديمة القيمة للتوغل داخلها لأن هذه الأنهار رغم ضخامتها وطولها (النيل والكونغو مثلاً) فإنها أنهار تنتهي عند البحر بفروع كثيرة متشعبة، ومناطق سدود نباتية أو مساقط مياه صعبة الاجتياز، وبالتالي لم تساعد أنهار القارة علي التوغل داخلها بل وقفت حجر عثرة أمام توغل الأوروبيين إلى الداخل، ولم يتم كشف هذه الأنهار إلا بالطرق البرية المجاورة لهذه الأنهار.

رابعاً: العوامل المناخية في القارة الأفريقية كانت سبباً رئيسياً في تأخر كشف القارة الأفريقية ذلك لأن أفريقيا ظلت حتى فترة قصيرة تعرف باسم مقبرة الرجل الأبيض (White man's tomb). فالمناخ الأفريقي قاس حار ورطب، والأمراض في كثير من جهات القارة متعددة وفتاكة، ولم يستطع الأوروبي الاستقرار حتى علي سواحلها إلا باكتشاف المضادات الحيوية والأدوية التي تقضي علي أمراض الملاريا ومرض النوم وغيرها من الأمراض التي لا تحصي ولا تعد. ولقد كانت هذه العوامل المناخية القاسية سبباً في هلاك عدد كبير من الأوروبيين الذين تطوعوا لارتياح أجزاء القارة المجهولة، وزاد من سوء الأحوال المناخية وقوف الأفارقة بعنف أمام الأوروبيين الذين

كانت أول محاولات احتكاكهم بالأفارقة العمل علي استرقاقهم، والقبض عليهم للبيع في أسواق الرقيق.

خامساً: سياسة الأوروبيين نحو القارة في القرن السادس عشر لم تكن موجهة إلى كشف باطن القارة أو دخالها، بل اعتبرها الأوروبيون مجرد محطة في الطريق المؤدي إلى الشرق، ولذا كانت استراتيجية الدول الأوروبية إقامة المحطات فقط على السواحل دون التطلع لارتياح المناطق الداخلية، وظلت الأحوال على هذه الوتيرة حتى القرن التاسع عشر وبداية المحاولات الأوروبية لاكتشاف ثروات القارة ودخالها بعد أن صارت تجارة الرقيق سلعة يندى لها جبين الجنس البشري. فبدأت عمليات الكشف للداخل وإعادة توطين الأفارقة في القارة تمهيداً لعملية السيطرة على القارة ومواردها البشرية والطبيعية.

سادساً: سواحل القارة الأفريقية عرقلت محاولات التوغل للداخل لأنه بالإضافة إلى قلتها ووعورة بعض مناطقها بسبب ارتفاع الهضاب والجبال فإن كل ساحل من القارة كانت له طبيعة خاصة عرقلت توغل الأوروبيين منه، فمثلاً إذا نظرنا إلى الساحل الشمالي وهو أقرب السواحل إلى أوروبا نجد أن هذا الساحل كان مهداً لسلسلة من الحضارات البابلية والآشورية والفينيقية، والحضارة المصرية القديمة، وحضارة قرطاجة والحضارة الإسلامية التي امتدت على طول هذا الساحل. وإذا كانت هذه الحضارة لم تستطع التعمق في أفريقيا جنوب الصحراء بسبب العوامل الطبيعية إلا أنها وقفت سداً أمام محاولات الأوروبيين للتوغل داخل القارة.

وإذا نظرنا إلى الساحل الغربي نجد أن هذا الساحل لم يسهل من مهمة الأوروبيين للتوغل إلى داخل القارة بسبب قلة موانئه الطبيعية،

وعندم جدوى الجزر فيه وانحدار الأنهار بشدة نحو الساحل، وانتشار الأمراض الفتاكة بسبب الرطوبة الشديدة، كما أن الساحل الأفريقي في هذه الجزر ينتهي إما بمناطق صحراوية أو شبه صحراوية أو غابات كثيفة صعبة الاجتياز والاختراق.

ولا يختلف الساحل الشرقي كثيراً عن الساحل الغربي، بل إن هذا الساحل يزداد بعداً عن أوروبا، وأنهاره أيضاً عديمة الفائدة في التوغل للداخل بسبب الشلالات التي تعترض مجرى نهر الزمبيزي. ورغم أن هذا الساحل أقل أمراضاً عن الساحل الغربي ويتمتع ببعض الجزر والموانئ الطبيعية إلا أنه لم يلعب الدور الهام في كشف أعماق القارة. وزاد من صعوبة اجتياز هذا الساحل الشرقي أن دولة المماليك كانت تتحكم في البحر الأحمر وفي طريق الملاحة بين الشرق وأوروبا ومنعت السفن الأوروبية من اجتياز البحر الأحمر.

الدوافع الأوروبية لاستعمار أفريقيا:

وبما أن استعمار الدول الأوروبية للقارة الأفريقية قد مرّ بمرحلتين، فلقد كان لكل مرحلة دوافعها الخاصة، فبينما كانت دوافع المرحلة الأولى وثيقة الصلة بالكشوف الجغرافية، كانت دوافع المرحلة الثانية وثيقة الصلة بالتطور الاقتصادي الذي حدث لأوروبا في القرن التاسع عشر، ولعل أهم الدوافع في المرحلتين هو ما يلي:

١- الدافع الديني:

انتهى الصراع بين العرب والإمارات المسيحية في شبه جزيرة ليبيريا بخروج العرب نهائياً في عام ١٤٩٢ فأصبحت الأندلس بحق — كما عبر عنها بعض الكتاب العرب (فردوس العرب المفقود) — لكن

البرتغال استطاعت أن تتخلص من الوجود العربي وأن تقيم مملكة مستقلة قبل الأسبان بما يقرب من قرنين .

وحمل البرتغال لواء حركة دينية جديدة يعتبرها بعض المؤرخين امتداداً للحركة الصليبية وذلك بهدف تعقب القوى الإسلامية والاتصال بملك الحبشة المسيحي — الذي ذاع صيته في أوروبا، وإن كانت بلاده لم تكن معروفة على وجه الدقة للاشتراك في معركة تطويق الدول الإسلامية ودولة المماليك بالذات والقضاء على مصر وقوتها التي تتمثل في احتكار تجارة الشرق والسيطرة على شرايين الملاحة المؤدية إلى مصادر هذه التجارة.

ولاشك في أن الحملات التي قام بها الأمير هنري الذي اشتهر باسم هنري الملاح (Henry the Navigator) ورحلات غيره من الرحالة البرتغال كانت كلها تهدف إلى توجيه ضربة قوية للقوى العربية بالقضاء على احتكار العرب لتجارة الشرق، وبذا تستنزف هذه الثروة التي كانت تتدفق عليهم وتضعف قدرتهم العسكرية بالتالي.

والدليل على الدافع الديني وراء الحركات الاستعمارية في ذلك الوقت أن البابوية باركت هذه الحركة وبادرت بالتدخل لفض النزاع بين الدولتين الاستعماريتين البرتغال وأسبانيا.

وقد أدركت القوى الإسلامية الهدف من وراء هذا النشاط الاستعماري ولذا تصدت مصر المملوكية للعمل ضد البرتغال ونشاطهم في البحار الشرقية — لكن هزمت الأساطيل المصرية في موقعة ديو البحرية سنة ١٥٠٩ واستأنف العثمانيون الذين ورثوا السلطة في مصر والشام والحجاز من المماليك — القتال.

ولا يقلل من حقيقة هذا الهدف اشتراك المدن الإيطالية المسيحية إلى جانب المماليك في حربهم ضد البرتغال فقد كانت أساطيل هذه المدن هي التي تقوم بنقل بضائع الشرق من مواني الشام ومصر إلى أوروبا فمصلحتها الاقتصادية هي التي حتمت عليها هذا الاتجاه.

ويرتبط بالعامل الديني — الحركات الدينية التي شاهدها أوروبا أثر النهضة الأوروبية فقد أدت حركة الإصلاح الديني والدعوة لتخليص المسيحية من الشوائب التي ارتبطت بالكنيسة ورجال الدين في العصور السالفة — إلى تحطيم الوحدة الدينية لأوروبا، وظهرت مذاهب دينية كالبروتستانتية، وقامت نتيجة لذلك مذاهب دينية وحروب في أوروبا أدت لهجرة الكثيرين من بلادهم — لكن لم تلبث موجه الصراع والنشاط الديني أن اتجهت إلى ناحية التبشير بالمسيحية بين القبائل في المناطق التي كانت تسود فيها الوثنية في المستعمرات الجديدة.

واتجه نشاط الجمعيات التبشيرية بصفة خاصة إلى أفريقيا بعد الكشف الجغرافية التي بدأت تلقي الأضواء على داخل القارة فكان المبشرون يسكرون عادة في ركاب المستكشفين، وإن كانت بعض البعثات التبشيرية قد سبقت أحياناً في كشف النقاب عن مناطق لم تكن معروفة للأوروبيين.

ونذكر في هذا المجال جهود لفنجستون (Livingstone) فقد انضم في عام ١٨٣٨ إلى جمعية لندن التبشيرية، وقد دفعت رحلات لفنجستون ببعثات دينية أخرى من بريطانيا وإسكتلندا.

وفي شرق أفريقيا كان للبعثات التبشيرية الكاثوليكية نشاطها الملحوظ، ونذكر بالذات في هذا المجال جهود الأب سابيتو (Sapeto) وهو من أشهر رجال التبشير الإيطاليين، وقد دخل فيما بعد في خدمة

شركة روباتينو الإيطالية للملاحة وهي الشركة التي لعبت الدور الأول في الاستعمار الإيطالي في شرق القارة.

علي أن الجمعيات التبشيرية التي بدأت نشاطها بالعمل علي نشر المسيحية والحضارة بين الأفارقة انغمست في ميدان الاستعمار فقد أصبح الهدف الديني يتخذ وسيلة لتبرير الاستعمار فكان كثيرون من رجال الدين دعاة الاستعمار، واشتهرت منهم أسماء متعددة في هذا المجال نذكر منهم علي سبيل المثال الكاردينال الفرنسي لافيجيري (Lavigerie).

وقد كثر في كتابات هؤلاء وأقوالهم الحديث عن النظريات الإنسانية والأبوية ودور الرجل الأبيض الذي عبر عنه بالأب الأبيض (White Father) أو الأخ الأكبر (Elder Brother) — لكن أثبتت الأيام أن الأمر لا يخرج عن كونه قناعاً يغطي به الاستعمار وجهه القبيح. وفي كثر من الأحيان حدث أن انعكست النظرية المعروفة فكانت البعثات التبشيرية ممهدة للاستعمار وليس العكس.

لكن من الإنصاف أيضاً أن نذكر لهذه البعثات التبشيرية جهودها في مجال التعليم ومجال العلاج بالذات.

٣- الرق:

كان الهدف من حركة الكشف الأولي الوصول إلي الشرق بغرض الحصول علي بضائع الشرق المطلوبة في أوربا، ولذا اهتمت البرتغال التي بدأت صفحة الاستعمار الأوربي في العصر الحديث بإنشاء مراكز تجارية أو حصون عسكرية علي الساحل الغربي لأفريقيا أو بالقرب منه حتى أطلق علي الاستعمار البرتغالي في ذلك الوقت تعبير (استعمار البهار) إشارة للهدف منه — لكن الأمر تحول

بسرعة فأصبحت السلعة المتداولة هي (العاج الأسود) بالإضافة إلى بضائع أفريقية أخرى كالذهب والصبغ والعاج.

ورغم أن البداية التي افتتحت بها البرتغال صفحة الرق في العصر الحديث تبدو في مظهرها إنسانية متصلة بالدافع الديني إذ ادعت البرتغال أن هدفها هو إبعاد الأفارقة الوثنيون عن أجوائهم لتلقيهم مبادئ المسيحية ليعودوا إلى بلادهم ليكونوا رسلاً لنشرها — فلا شك في أن هذا لا ينفي أن البرتغال هم مؤسسو مدرسة الرق بكل مساوئه في العصر الحديث فقد تطور الأمر حتى أصبح الساحل الغربي لأفريقيا مورداً هاماً للأيدي العاملة التي احتاجها الغرب لتعمير العالم الجديد.

وحتى نهاية القرن السادس عشر كانت البرتغال هي التي تحتكر تجارة الرقيق وتقوم بتمويل أملاكها والأملاك الأسبانية وغيرها بحاجتها من الرقيق الأفريقي وكانت في لشبونة سوق كبيرة للرقيق تمد العالم الجديد بحاجته منهم.

ولما ازدادت الحاجة للرقيق الأفريقي — اتجه البرتغاليون لتسليح أتباعهم ممن أطلق عليهم لفظ (الجلابة) بالأسلحة النارية لمضاعفة قدرتهم على القنص فقد كان البرتغال يفضلون عدم المخاطرة بأنفسهم بالتوغل للداخل طالما أنهم يستطيعون عن طريق أتباعهم المسلحين الحصول على حاجتهم من الرقيق وهم مطمئنون في مراكزهم الساحلية ولذا أطلق بعض المؤرخين على القرن السادس عشر في أفريقيا تعبير (عصر البنادق) فقد انتشر استخدامها في القارة بعد أن كانت الأسلحة البدائية كالرمح والسهام هي الأسلحة التي عرفها الأفريقي قبل ذلك. وهكذا أصبح الرقيق أغلى سلعة اكتشفتها القوي الاستعمارية في أفريقيا.

ومع ذلك لم تستطع الجهود التي بذلتها البرتغال أن تسد طلبات الدول الأوروبية الأخرى المتزايدة للرقيق فدخل الهولنديون والفرنسيون والإنجليز والدانمارك وغيرهم من الأوروبيين هذا الميدان إلى جانب البرتغال ليسدوا الطلبات المتزايدة للرقيق اللازمين للعمل في مزارع القطن والدخان وقصب السكر في أمريكا.

واتجهت هذه الدول لبسط سيطرتها علي مناطق معينة من الساحل الأفريقي أو في الداخل لتضمن حصولها علي حاجاتها من الرقيق — وتشكلت شركات خاصة لنقل الرقيق الأفريقي وما يرتبط بهذا العمل من نشاطات أخرى.

وقد بلغت أرباح هذه التجارة تجارة الرقيق — حداً خيالياً فمثلاً كانت سفن الرقيق البريطانية تقوم في الجولة الواحدة برحلة مثثة فتقل الفئاض من المصنوعات الإنجليزية لغرب أفريقيا حيث تستبدلها بشحنات آدمية تعبر بها المحيط الأطلسي فتفرغها في مناطق العمل بأمريكا ثم تعود بالتالي لبريطانيا محملة بالسكر والقطن الخام والتبع وغيرها من محاصيل هذه الأقاليم، وفي كل مرحلة من هذه المراحل تحقق بالطبع أرباحاً طائلة وكان هذا سر الثراء الفاحش الذي بدت مظاهره في بعض المدن والموانئ الأوربية " فإذا كان الهولنديون يرددون في تراثهم أن مدينتهم العظمية "امستردام" قد بنيت على عظام الرنجة التي اشتهروا بتسويقها فليس بعيداً عن الصواب أن نقول بالمثل إن لشبونة في البرتغال وليفربول في إنجلترا قد بنيت على عظام الرقيق الأسود ویدمائه".

وقد قدر ما وصل المستعمرات الأوربية كلها في قرن واحد من ١٦٨٠ إلى ١٧٨٠م بحوالي ٤٠ مليون أفريقي — وإذا صح هذا

التقدير وإذا وضعنا في الاعتبار أن النظام الذي أتبع في عمليات القنص والشحن والترحيل ترتب عليه أن ما كان يصل حياً لا يمثل إلا نصف ما فقدته القارة فهذا يعني أن القارة استنزفت في قرن واحد ما يقرب من ٨٠ مليون من أبنائها.

وهذا وقد أطلق الأوروبيون على السواحل الأفريقية بل وعلى بعض المناطق التي بسطوا نفوذهم عليها في القارة أسماء تتطابق مع نشاطهم فيها مثل ساحل الذهب وساحل العبيد، وساحل العاج، وساحل الزنج.

هكذا ظل الرق مستمراً والقارة الأفريقية تتعرض لحملات منتظمة من الاستنزاف البشري والحكومات الأوروبية والشركات وتجار الأسلحة يشجعون استمرار هذه التجارية التي ثبت أنها أكبر أنواع التجارة ربحاً.

لكن مع أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بدأت ترتفع الصيحات مطالبة بوضع حد لهذه التجارة البشعة، وظهرت حركات تعارض الرق والاتجار فيه، كما إنبرى عدد من رجال الدين ومن الجماعات التي عرفت باسم أنصار الإنسانية تحاول أن تنفع الحكومات والبرلمانات لسن القوانين باعتبار هذه التجارة محرمة.

ولقيت هذه الحركات معارضة من العديد من المنتفعين بهذه التجارة فقد وصل الحد مثلاً إلى أن اللورد دارموت (Darmot) وزير المستعمرات البريطانية يرد على الداعين لوضع حد لهذه التجارة بقوله: "إننا لا نسمح بأي حال بعرقلة هذا النشاط التجاري الذي ثبت أنه عظيم الفائدة لشعبنا".

وقد وجدت في الحركة الداعية الموضع هذا لهذه التجارة الأشخاص من أمثال ويليم ويلبرفورس (William Wilberforce) العضو البرلمان الإنجليزى. ١٦٨١. وقد دعا إلى إلغاء هذه التجارة وقد توجت جهود هؤلاء بصدور القوانين بمنع هذه التجارة وفرض عقوبات على من يعمل بها ولم يتم هذا الأمر في كل الدول الأوربية في وقت واحد، كما أن الأمر تدرج من تحريم الإتجار في الرقيق إلى إصدار القوانين بتحرير العبيد السابقين. وقد طالب لينكولن على أن ترتب على هذه الحركة تحرير عدد كبير من الرقيق الموجودين خارج القارة في إنجلترا وأمريكا وغيرها وأبدى بعضهم رغبته في العودة إلى القارة الأم التي سبق أن عاش فيها آباؤهم وأجدادهم - وأدى هذا لتأسيس شركات تعمل لإعادة توطين هؤلاء الأفارقة في وطنهم الأصلي، كما نادى هذا لاتخاذ مناطق معينة على الساحل الأفريقى لإقامة مستوطنات هؤلاء الأفارقة العائدين فقامت مثلاً جمهورية ليبيريا المستقلة لتكون أرضاً للزنجى الأمريكين وبالمثل سيراليون للزنجى البريطانيين. لهذا فحينئذ لا داعى لمطالب قلمهته بل قد قد على أن الدول الاستعمارية اتخذت حتى من هذه الخطوة الإنسانية ذريعة لتحقيق أطماعها الاستعمارية بإسهم ضمان تنفيذ قوانين تحرير الرقيق فقد تدخلت إنجلترا في شئون زنجبار بحجة التأكد من أن السفن في موانئها لا تحمل رقيقاً.

٣- دوافع استراتيجية:

جاءت المطالبات في ذلك الوقت في دولها بضرورة جعل النطاحن بين الدول الاستعمارية لمناطق معينة في القارة مركزاً ممتازاً بالنسبة لموقعها وتحكمها في الملاحة البحرية أو غيرها، فلم يسمع قلمهته عند ذلك إلا رسالته (Poincaré) طالباً

ودفع ذلك الدول صاحبة المصلحة للإسراع باستعمارها، فمثلاً موقع الجزائر على البحر المتوسط في مواجهة سواحل فرنسا الجنوبية كان من الدوافع وراء الاستعمار الفرنسي لها في عام ١٨٣٠ ويقال مثل هذا عن أماكن أخرى في شرق القارة وغربها فموقع مصر الهام على البحرين المتوسط والأحمر والأهمية التي أصبحت لها بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ كان وراء الاستعمار البريطاني لمصر وتمسك بريطانيا بالنفوذ في منطقة القناة.

لذلك أثر موقع المغرب الأقصى (طنجة) بالذات وتحكمها في المدخل الغربي للبحر المتوسط في موقف الدول الاستعمارية من المغرب، ويقال مثل ذلك على منطقة رأس الرجاء الصالح (كيب تاون) وأهميتها في الملاحة بين غرب القارة وشرقها، كذلك منطقة باب المندب والمناطق التي تقع خلفها على الساحل الأفريقي الشرقي وما نطلق عليه اليوم (منطقة القرن الأفريقي) كان ولا يزال موقعها سبباً في الصراع الاستعماري عليها.

٤- عوامل متصلة بالدول الأوروبية ذاتها وحالتها الداخلية:

كانت الأوضاع الداخلية في بعض الدول الأوروبية من الدوافع التي دفعتها لتخرج لميدان الاستعمار، نذكر على سبيل المثال: أن حالة القلق الداخلي التي كان يعاني منها الشعب الفرنسي منذ عام ١٨١٥ جعلت الحكومة تفكر في تحويل نظر الشعب عن المشاغل والاهتمامات الداخلية — فالشعب الفرنسي كان لا يزال في حالة السكر بمجد العظمة الإمبراطورية وكان ذلك من الأسباب التي دفعت الحكومة الفرنسية للتفكير في غزو الجزائر، وقد صرح رئيس الوزراء بوليناك (Poliynac) في مجلس الوزراء عند مناقشة موضوع حملة

الجزائر بأن هذه الحملة سيجعل أنظار الشعب الفرنسي تتجه إلى الخارج، وأن النصر في هذه الحملة سيساعد على تقوية الملكية، وسيكون فيه الرد العملي على الذين اتهموا الملكية منذ عودتها في عام ١٨١٥ باتباع سياسة السلم والاستسلام.

٥- العوامل النفسية وراء الاستعمار الأوربي الحديث:

الدول كالأفراد يتحكم فيها ما يتحكم في الأفراد من ظاهرات نفسية كشهوة الامتلاك، وحب العظمة والظهور والمباهاة والغيرة، ومحاكاة الغير - وأدى هذا للتنافس الشديد بين أبناء أوروبا ودولها وحكوماتها.

وكان أفريقيا القارة المكتشفة حديثاً المجال الفسيح للتفيس عن هذه الصراعات النفسية كالأوضاع الاجتماعية والسياسية والثورات الداخلية والضغط من الأفراد والجماعات على الحكومات لمجاعة الدول الأخرى في ميدان الاستعمار، كل هذا كان وراء خروج الأوربيين للاستعمار.

وقد كان الكتاب الإنجليز في القرن الماضي يتحدثون عن إمبراطوريتهم التي لا تغيب عنها الشمس ويتضح ذلك أيضاً في ضغط الرأي العام الألماني على الزعيم الألماني بسمارك ليخرج بألمانيا إلى ميدان الاستعمار أسوة بإنجلترا وفرنسا وغيرهما من الدول الأوربية.

٦- الثورة الصناعية في أوروبا:

أوجدت الثورة الصناعية في أوروبا حوافز جديدة دفعت عجلة الاستعمار الأوربي - فهذه الثورة أدت للإنتاج الكمي الذي يترتب عليه التخفيض في تكلفة الإنتاج، وذلك بدلاً من الإنتاج لسد الحاجات

الضرورية للمواطنين فحسب، فأصبحت الحاجة ماسة للمواد الخام ثم لأسواق لتصريف الفائض من الإنتاج.

ووجدت الدول الصناعية في أفريقيا مجالاً طيباً حيث تتوافر المواد الخام الزراعية والمعدنية بالإضافة إلى السوق الواسعة لتصريف الفائض من منتجاتها من الإنتاج وذلك بعكس الوضع في أوروبا.

وقد برز هذا العامل الاقتصادي كدافع هام وراء الاستعمار حين انتقلت مقاليد الأمور في الدول الكبرى الصناعية إلى طبقة التجار والرأسماليين وأصبحت الأغراض التجارية والصناعية والعالمية بالذات تتحكم في سياسات هذه الدول وسعت الرأسمالية الأوروبية إلى البحث عن مجالات أخرى لاستثمار رؤوس أموالها — وكان المجال أمامها واسعاً في القارة الأفريقية بالذات.

وترتب على هذا تأسيس الشركات التجارية الكبرى التي ذاع صيتها في ميدان الاستعمار في أفريقيا، فقد اكتشفت هذه الشركات في أفريقيا مستودعاً كبيراً للمواد الخام من منتجات الكساء الخضري إلى الثروة المعدنية فاندفعت لاستنزاف موارد القارة حتى كادت تنضب مواردها النباتية والحيوانية والمعدنية، فقد كان قانون المستعمرين هو امتصاص زبد الإقليم، وأصبح أفضل تشبيه للاستعمار بأنه مضخة ماصة في المستعمرات كابسة في الدول الاستعمارية.

وكانت المستعمرات في نظر الدول الاستعمارية لا تخرج عن كونها مصدراً للمواد الخام وللعمال ذوي الأجور الرخيصة، بالإضافة إلى أنها مستودع للفائض من المصنوعات غير الجيدة التي تباع بأسعار عالية، وأصبح الأوروبيون ينادون "بأن العقل الأبيض والعصل

الأسود يجب أن يتعاونوا لخير الطرفين ". وتاريخ هذه الشركات الأوربية الاستعمارية ودورها في القارة الأفريقية جدير بالدراسة، فقد اندفعت هذه الشركات لاستغلال القارة مستندة على ما أمدها به العلم من وسائل وإمكانات فأصبحت المواصلات ميسرة، كما أخضعت أمراض المناطق الحارة لسلطان العلم والطب وأصبح الوصول إلى دخل القارة ممكناً ومأموناً إلى حد كبير.

وكانت الشركات كثيراً ما تبدأ العمل في القارة ثم لا تلبث أن تترك المجال للحكومات متذرة بسبب أو آخر، والأمثلة على ذلك كثيرة، فالاستعمار البلجيكي للكنغو كانت بدايته الشركة التي أسسها الملك ليوبولفو الثاني (Leobold II) ملك بلجيكا برأس مال مليون فرنك لاستغلال الكنغو، كذلك فإن الشركات الاستعمارية الألمانية كشركة كارل بيترز (K.Peters) التي بدأت نشاطها في شرق أفريقيا في عام ١٨٨٤ مهدت للاستعمار الألماني لهذه الجهات، وفي جنوب أفريقيا كانت شركة سيسيل جون ردوس (Cecil. J. Rhodes) التي عرفت باسم شركة جنوب أفريقيا البريطانية والتي صدر مرسوم بتأسيسها في عام ١٨٨٩ بدعوى استغلال مناجم الذهب في جنوب أفريقيا وروديسيا والمناطق المحيطة بها. الأساس الذي قام عليه الاستعمار البريطاني في هذه الجهات، وكانت شركة روباتينو الإيطالية (Robbatinio) ممهدة للاستعمار الإيطالي لميناء عصب ولمستعمرة إريتريا.

ولكي تحقق الدول الاستعمارية أهدافها رسمت سياستها على أسس

هي:

- ١- التحكم في أسعار المواد الخام بالمستعمرات بحيث تصل
لأماكن التصنيع في الدول الكبرى بأقل سعر ممكن.
- ٢- أن تبقى المستعمرة دائماً بلاداً غير صناعية.
- ٣- ألا يكتسب أبناء المستعمرة الخبرة الفنية والمعرفة التي تعينهم
على تنمية صناعاتهم المحلية.
- ٤- العمل على أن تكون الأيدي العاملة الوطنية دائماً متوفرة
وعلى استعداد لتلبية طلبات الدولة المستعمرة.
- ٥- الاحتفاظ بمستوى أجور العمال الوطنيين المنخفضة في
المستعمرات.
- ٦- وضع قيود على المستعمرات بحيث لا تتجر مع الدول
الأخرى.

وهذا يفسر لنا السبب في أن الدول الأفريقية حين استقلت وجدت
نفسها عاجزة عن استغلال مواردها الطبيعية، فقد كانت بحاجة للخبرة
الفنية والتدريب وإلى غير ذلك من المقومات الأساسية لقيام ونجاح
الصناعات الوطنية وهو ما حرص الاستعمار على عدم إتاحة الفرصة
لأبناء المستعمرات لاكتسابه.

٧- تكوين المستعمرات السكنية كدافع للاستعمار:

تذرع بعض الدول الأوروبية الكبرى كفرنسا وألمانيا بأن
الاستعمار ضرورة فرضتها ظروفها لتكون المستعمرات كمصرف
للزائد من سكانها الذين ضاقت بهم رقعة بلادهم.

فالكتاب الفرنسيون والألمان أخذوا يتحدثون عن نوعين من

المستعمرات:

أ — مستعمرات سكنية بغرض الإقامة الدائمة بها.

ب — مستعمرات استغلالية للأغراض الاستغلالية التجارية.

وقد دفعت بعض النظم الاجتماعية الجديدة في المجتمع الصناعي الأوروبي بالإضافة إلى الصراعات السياسية والدينية في أوروبا ببعض إلى الهجرة من أوطانهم.

وقد وجدت بعض الدول الأوروبية أنه لكي لا تفقد زهرة شبابها الذين كانوا يهاجرون للخارج ويقطعون صلاتهم بأوطانهم أن تحل هذه المشكلة بأن توجد مستعمرات سكنية ترتبط بالوطن الأم يهاجر إليها أمثال هؤلاء الشبان وبذلك تبقى صلتهم بالوطن الأم مستمرة.

ولكن ثبت أن ادعاءات هذه الدول بحاجتها الماسة للمستعمرات السكنية ليست صحيحة بدليل أن هذه الدول لم تجد من أبنائها من يرغب بمحض إرادته في أن يهاجر واضطرت الحكومات إلى إرسال المجرمين والمحكوم عليهم في قضايا جنائية وغيرهم من غير المرغوب فيهم.

هذا على أن النهضة الصناعية الأوروبية امتصت في الحقيقة معظم الأيدي العاملة في هذه البلاد.

٨ — دوافع ظاهرية تذرعت بها الدول المستعمرة:

أدعى بعض الكتاب السياسيين الفرنسيين وغيرهم بأن دولهم لها رسالة في نشر المدنية في الجهات غير المتحضرة من القارة الأفريقية، فقد كان رودس مثلاً يردد القول بأن خير الإنسانية يتحقق بأن يمد الجيش الأنجلوسكوني نفوذه على أكبر مساحة ممكنة.

لكن ظهر أيضاً من الكتاب الأوروبيين أنفسهم من وجد لديه الشجاعة الكافية ليسخر من هذا الإدعاء، ففي عام ١٨٨٥ كتب بعض

الكتاب الفرنسيين مقالات يسخرون فيها من سياسة بلادهم الاستعمارية ومن ادعاءات رجال السياسة عن المهمة الإنسانية التي تقوم بها فرنسا في أفريقيا ونكروا أن مهمة فرنسا في بلد كالجزائر انحصرت في تعليم العرب هناك شرب الخمور الرديئة وطائفة أخرى من الرذائل لم يكونوا يعرفونها.

على أن رجال السياسة الاستعماريين أنفسهم لم يجدوا بعد ذلك ما يدعوهم لأن يسدوا على أعمالهم الاستعمارية هذا الستار الإنساني، فمثلاً نجد لوجارد (Lugard) وهو من الاستعماريين البريطانيين يصرح سنة ١٨٩٣ بأن الاستعمار الإنجليزي في أفريقيا تدعو له مصالح إنجلترا الحيوية الخاصة بمواجهة الزيادة في منتجاتها، ففي أفريقيا مجال طيب لتوزيع الفائض من هذه المنتجات ولتنمية التجارة الإنجليزية.

وبالمثل ففي فرنسا نجد الكاتب الفرنسي (Darcy) يذكر سنة ١٩٠٤ أن توسع الدولة خارج حدودها أصبح شرطاً أساسياً لقيام ودوم هذه الدولة، ففي عصرنا هذا من لا يتقدم ويسبق يتأخر، ومن يتأخر لابد أن يغرقه الطوفان.

وفي عام ١٩٢٣ صرح وزير المستعمرات الفرنسي الجديد ألبرت سارو (Albert Sarrau) بأن الاستعمار لم يكن إلا عملاً من أعمال القوة دعت إليه المنافسة المتزايدة بين الأفراد والجماعات — وهكذا لم تصبح هناك ضرورة للبحث عن أعذار شكلية تتذرع بها الدول الاستعمارية لتبرر عملياتها الاستعمارية.

الكشف الجغرافي لأنهار أفريقيا:

بدأت الكشوف الجغرافية لأفريقيا بالمرحلة الجزرية والساحلية التي برز فيها نشاط البرتغال خلال القرن الخامس عشر، وسوف يتم تناول هذا الموضوع في الفصل الثالث " الاستعمار البرتغالي"، ولذا فسوف يقتصر الحديث هنا عن الجهود التي بذلت لكشف أسرار أنهار أفريقيا الكبرى - النيل، الزمبيزي، النيجر، الكونغو - خلال القرن التاسع عشر، تلك الأسرار التي فتحت الباب على مصراعيه للتنافس بين الدول الأوروبية، ومن ثم التوغل داخل القارة لاستعمار ما تبقى من المرحلة الأولى، خاصة بعد مؤتمر برلين ١٨٨٥/٨٤م، والذي انتهت فيه الدول الأوروبية على اقتسام القارة الأفريقية فيما بينهم بطريقة سلمية.

١- مشكلة النيل وكشف منابعه

من أهم من ساهم في العصر الحديث في حل مشكلة النيل والكشف عن منابعه:

١- جيمس بروس (James Bruce):

هو اسكتلندي وصل إلى القاهرة في عام ١٧٦٨ ومنها إلى قنا ثم القصير على البحر الأحمر ومنها عبر البحر الأحمر إلى جدة ومن جدة أبحر في البحر الأحمر إلى مصوع ومنها اتجه إلى إكسيوم عاصمة أثيوبيا القديمة، وترك إكسيوم إلى جندار، وقد خدمته معرفته بالطب إذ قربه من حاكم الحبشة فأعطاه حرية التجول في كل أنحاء البلاد.

وفي صيف ١٧٧٠ زار النيل الأزرق وتتبع مجراه من مخرجه من بحيرة تانا إلى ملتقى النيلين، ثم سار إلى بلاد النوبة ومنها إلى بلاده.

وقد نشر رحلاته هذه في سبع مجلدات وصف فيها جميع البلاد التي ساح فيها ومبيناً بخرائط توضيحية مجرى النيل الأزرق، وقد أشاع بروس أن المنابع الحبشية هي المنابع الوحيدة للنيل.

٢- البكباشي سليم قبطان:

كانت جميع الجهود التي بذلت لكشف سر النيل عند منطقة المستنقعات والسدود التي تحول دون الاتجاه إلى المناطق الواقعة جنوبها.

وحين مد محمد على نفوذه إلى السودان في عام ١٨٢١ أرسل البكباشي سليم من رجال البحرية المصرية للكشف عن منابع النيل. فقام بثلاث حملات في الفترة من ١٨٣٩ ، ١٨٤٢ ووصل إلى قرب غندوكرو عند خط عرض ٤٢° شمال خط الاستواء.

وقد سجل البكباشي سليم قبطان في التقارير التي كتبها عن هذه الرحلات بالإضافة إلى كتابات من رفاقه من الرحالة الأوربيين وفي مقدماتهم الرحالة الألماني فيرن (Verne) ملاحظات هامة وبيانات عن النيل الأبيض والقبائل القاطنة على ضفتيه وحاصلات هذه البلاد على أن أهمية هذه الرحلات لا تقتصر على هذه المعلومات التي نشرت عن المناطق التي زارها أو عما سمعوه من الأهالي عن المناطق الأخرى - لكن هذه الرحلات أثارت اهتمام العالم كله بهذه الجهات، كما أنها أثبتت بالدليل القاطع أن النيل الأزرق ليس كما أشاع جيمس بروس هو الشيء الأساسي وأن هناك مجرى طويل أت من الجنوب، وهكذا فتح الباب من جديد للكشوف التي انتهت بالكشف عن منابع النيل الاستوائية.

وقد كانت لمصر جهود أخرى في هذا المجال في عهد الخديو إسماعيل انتهت بالكشف عما أطلق عليه اسم (مديرية خط الاستواء). هذا بالإضافة إلى أن الإدارة المصرية في السودان بما كفلته من أمن واستقرار شجعت المكتشفين والرحالة على المجيء إليه والتجول بين ربوعه ومحاولة كشف المناطق المجهولة في هذه البلاد.

٣- بروتون وسبيك (Burton and Speke):

هما ضابطان في الجيش البريطاني بالهند - التقيا في لندن واتفقا على القيام برحلة لشرق أفريقيا ومحاولة التوغل فيها للداخل، سافر الرحالتان في نهاية عام ١٨٥٦ إلى جزيرة زنجبار ومنها أبحر للساحل الشرقي لأفريقيا ووصلوا إلى مدينة تابورة (Tabora) حيث قابلا بعض التجار العرب ومنهم علموا الكثير عن المناطق الداخلية التي كانت معروفة للعرب.

وصل الرحالتان إلى بحيرة تتجانيقا وعائناها وتخلف برتون فلم يستطيع متابعة السفر بينما واصل سبك سيره للشمال فوصل في أغسطس ١٨٥٨ إلى الشاطئ الجنوبي للبحيرة التي أطلق عليها اسم فكتوريا والتي لم يخامره شك في أنها أم هذا النهر ومنبعه — كما ذكر. وعاد سبيك لزميله ورجعا للساحل ثم إلى زنجبار ومنها أبحرا إلى عدن فإنجلترا — وقد أثار سبيك الاهتمام بما ذكره عن بحيرة فكتوريا وعن يقينه بأنها منبع النيل، بينما أكد برتون بإصراره أن بحيرة تتجانيقا التي وصلا إليها سوياً هي الأصل.

٤ — سبيك وجرانت (Speke and Grant):

أرسلتهما الجمعية الجغرافية البريطانية في عام ١٨٦٠ في رحلة أخرى لتتبع نهر النيل عند خروجه من بحيرة فكتوريا وسارا بأزاء ساحلها الغربي ومكثا في بلاد ملك أوغندا وطافا حول ساحل البحيرة الشمالي وشاهد (شلالات رييون) وسمعا عن بحيرة أخرى إلى الغرب لكنهما كانا قد وصلا إلى درجة كبيرة من الإعياء فقررا العودة فاتجها إلى الشمال حيث التقيا عند غندوكر بصمويل بيكر فأخبره سبيك بأمر هذه البحيرة التي تقع إلى الغرب فاكشفها بيكر وأطلق عليها اسم (بحيرة البرت) وعاد سبيك وجرانت إلى الخرطوم بالقاهرة فإنجلترا. على أن برتون ظل يشكك في النتيجة التي وصل إليها سبيك فأعدت الجمعية الجغرافية الملكية اجتماعاً حدد له ١٦ سبتمبر ليبدلي كل من برتون وسبيك بأدلتهم وحججه على صحة رأيه فيما يتعلق بمنابع النيل — لكن انتهت حياة سبيك قبل هذا اللقاء الذي أطلق عليه (مبارزة النيل).

٥- سير صمويل بيكر (S. Baker):

بيكر من أسرة إنجليزية ثرية لكنه شغف بالرحلات، جاء إلى مصر في عهد سعيد باشا وسافر إلى السودان وبمساعدة موظفي الحكومة المصرية استطاع تتبع روافد النيل الحبشية وطاف في البلاد الواقعة على نهر العظيرة والنيلين الأزرق والأبيض ونشر مشاهداته فيما بعد.

وأرسلته الجمعية الجغرافية الملكية في عام ١٨٦٣ للبحث عن سببك وجرائنت وتقابل معهما قرب غندوكرو، وعرف منهما عما سمعاه عن البحيرة الواقعة إلى الغرب فوصل إليها وطاف بها وأطلق عليها اسم (بحيرة ألبرت) وشاهد المساقط المائية التي سماها (شلالات مرشيزون).

وقد نشر بيكر أخبار رحلته في كتابه (ألبرت نيانزا).

على أن المسألة التي بقيت معلقة هي هل توجد منابع أخرى للنيل أم لا ؟

وقد استلزم الأمر القيام بجولات أخرى اسهم فيها رحالة آخرون، سنشير لجهودهم فيما بعد، على أن بيكر كانت له جولة أخرى قرب منابع النيل الاستوائية حين أوفدته الحكومة المصرية عام ١٨٦٩ لإخضاع الأقاليم الواقعة جنوب غندوكرو للإدارة المصرية وتشكيل مديرية جديدة ضمت للإدارة السودانية هي (مديرية خط الاستواء). وقد أسهم غير هؤلاء كثيرون من أمثال غوردون، وأدوار شنتيزر (أمين باشا) الذي أصبح حاكماً لمديرية خط الاستواء المصرية — في كشف النقاب عن الحقائق المتعلقة بمرشيزون.

کشف نهر انڈیسی
 رحلت لنگهستون
 ۱۸۴۱-۱۸۴۲
 ۱۸۴۳-۱۸۴۴
 ۱۸۴۵-۱۸۴۶

وقد قام لفنجستون بعدة رحلات في جنوب أفريقيا ومنطقة نهر الزمبيزي.

وفي الفترة ١٨٤١ إلى ١٨٥٦:

قام بجولة من مدينة الرأس بجنوب أفريقيا، فتوغل في الداخل ووصل إلى نهر لمبويو واخترق صحراء كلهاري وكان يدرس المناطق التي يمر بها، واستطاع اكتساب محبة الأهالي بالتقرب منهم وتعليمهم بعض أصول الزراعة وبعض الصناعات البسيطة.

وفي عام ١٨٤٩ اكتشف بحيرة نجامي (Ngami) الواقعة جنوب غرب نهر الزمبيزي، وتتبع لفنجستون نهر الزمبيزي حتى مصبه مكتشفاً المساقط المائية التي أطلق عليها اسم (شلالات فكتوريا) وقد وصف هذه الشلالات وصفاً رائعاً، وقرب الشلالات توجد المدينة التي أطلق عليها اسم (لفنجستون).

وبعد هذه المرحلة الشاقة عاد لفنجستون إلى الساحل ثم إلى إنجلترا وقد منحته جامعة إكسفورد الدكتوراه الفخرية.

وفي الفترة من ١٨٥٨ إلى ١٨٦٤:

عينته إنجلترا قنصلاً عاماً لها على الساحل الشرقي لأفريقيا فجاء إلى مدينة الرأس مرة أخرى وقام بجولة في المنطقة الواقعة بين بحيرتي نياسا وتنجانيقا وعاد للساحل الأفريقي ثم أبحر للهند ومنها إلى إنجلترا.

وفي الفترة من ١٨٦٦ إلى ١٨٧٣:

قام لفنجستون بجولته الأخيرة في القارة وذلك بتكليف من الجمعية الجغرافية الملكية في لندن التي كلفتة بفض شبكة الأنهار والبحيرات

في وسط أفريقيا، فقد جعلت الآراء المتعددة التي ذكرها الرحالة السابقون الأمر في حاجة إلى مَنْ يبت بصفة قاطعة في مسألة المساحات المائية كلها في أفريقيا الوسطى، كما كلف ببذل جهد ضد تجارة الرقيق وكان قد كتب عنها بعد رحلاته السابقة بطريقة أثارت الرأي العام العالمي ضد هذه التجارة البشعة.

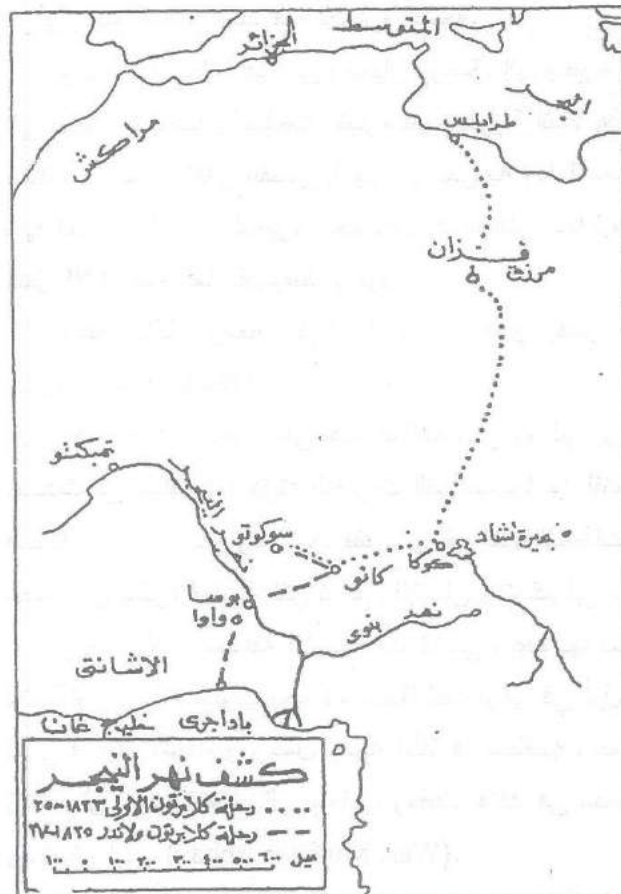
وقد بدأ رحلته هذه من زنجبار ووصل إلى بحيرة نياسا ثم أتجه إلى بحيرة تنجانيقا وانقطعت أخباره فترة طويلة أثناء هذه الرحلة عن العالم، فأرسل ستانلي لتقصي أخباره والتقى به وقاما معاً برحلة كشفها فيها الطرف الشمالي لبحيرة تنجانيقا، وأكد ستانلي أنها ليست من منابع النيل الاستوائية كما كان يعتقد برتون.

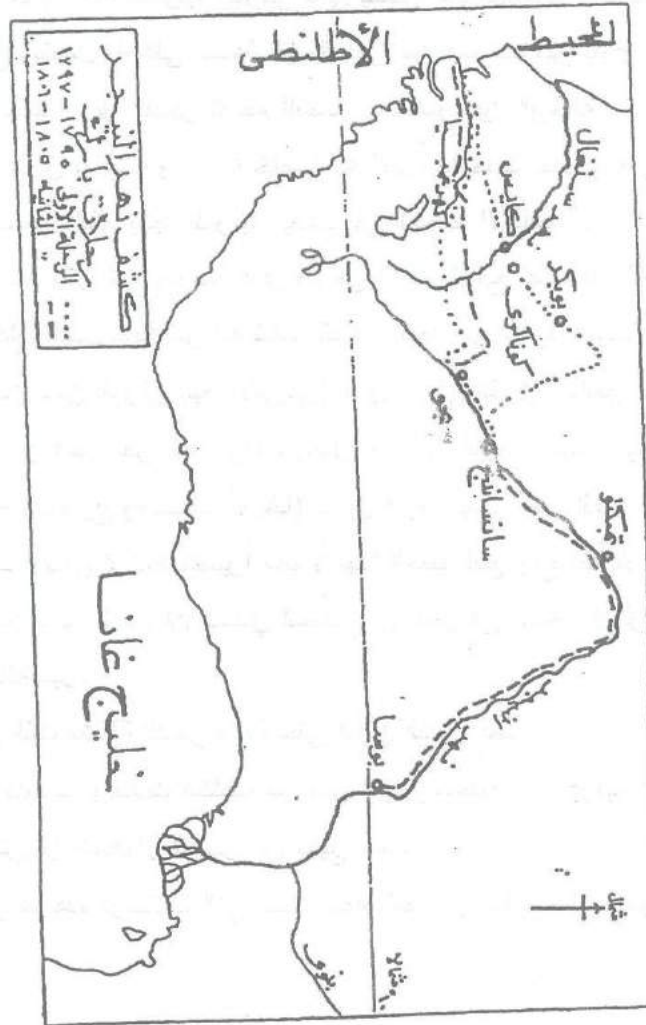
وعاد ستانلي ومعه مذكرات لفنجستون الذي رفض العودة للوطن إلا بعد إتمام استكشافاته.

وفي تعليق ستانلي على هذه المقابلة ذكر إنه لم يهز مشاعره أي حدث في حياته كما هزته العبارات التي سمعها من لفنجستون معبراً فيها عن آلامه وأماله، فقد شعر في هذه اللحظات بمدى إيمان لفنجستون بالقوة العلوية التي ترعى الإنسان وتتحكم في مصيره.

وبعد أن وصلته الإمدادات التي وعده بها ستانلي استأنف لفنجستون رحلته صوب بحيرة تنجانيقا لكنه توفى في أول مايو ١٨٧٣ في قرية تشيتامبو وحمل خدمه الأفارقة مخلفاته وحملوا جثته إلى زنجبار حيث نقلت إلى إنجلترا ودفنت هناك في مقابر العضاء في وستمنتر أبي (West Minister Abbay).

وحين نشرت باقي مذكراته بعد وفاته كان لها أثر بالغ في الرأي العام العالمي أكثر ضد تجارة الرقيق حتى أن بعض المعلقين ذكروا أن لفنجستون وهو ميت لم يكن أقل منه وهو حي في مقاومة تجارة الرقيق.





٤. مشكلة النيجر

النيجر ثالث أنهار أفريقيا بعد النيل والكنغو وهو يمتد في غرب القارة على شكل قوس يتجه من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، ثم من جديد تجاه الجنوب الشرقي حتى ينتهي عند المنصب بدللتا كثيرة الفروع ويتصل به على مسافة غير قصيرة من المصب نهر بنوي.

ومشكلة نهر النيجر ترجع للتضارب الكبير بين الرحالة والكتب فيما يتعلق بمنابعه واتجاهه خاصة أنه كثيراً ما حدث خلط بينه وبين نهر السنغال الذي يتجه للغرب ويصب في المحيط الأطلسي.

فقد ذكر ابن بطوطة الذي قام في القرن الرابع عشر برحلة من مراكش إلى تمبوكتو إنه شاهد النيجر يتجه إلى الشرق، بينما ذكر الحسن بن الوزان (ليو الأفريقي) الذي قام في القرن السادس عشر برحلة من فاس عبر الصحراء ووصل إلى نهر النيجر وأبحر فيه في كتابه (تاريخ وصف أفريقيا) - إن النيجر يسير نحو الغرب إلى المحيط، ونحن لا نجد تفسيراً مقبولاً لهذا الخطأ الذي وقع فيه الرحالة الحسن بن الوزان الذي استطاع أن يبحر في النيجر لأكثر من خمسمائة ميل.

وظلت مشكلة النيجر قائمة حتى القرن الثامن عشر.

وقامت رحلات للكشف عن نهر النيجر بعضها من غرب القارة والبعض من شمالها والبعض من خليج غانا.

وأهم هذه الرحلات التي أكدت اتجاه النهر من الغرب إلى الشرق:

١ — رحلات منجوبارك (Mungo Park):

بارك جراح اسكتلندي كان يهوى الرحلات، بدأ رحلته الأولى لكشف مجرى النيجر في يناير ١٧٩٦ من غرب القارة متتبعا نهر غمبيا ووصل إلى مدينة سيجو على نهر النيجر، واستطاع أن يتحرك على شواطئ النهر لمسافة طويلة، وإن كان لم يستطع أن يصل إلى مصبه — لكنه تحقق من أن النهر يسير إلى الشرق — وقد وصف مدينة سيجو وأشار إلى انتشار المساجد بها وإلى أن منازلها مبنية من الفخار البديع.

وقد استطاع منجو بارك أيضاً أن يصل إلى منابع نهري السنغال وغمبيا وأن يتحقق من أن هذين النهرين يجريان غرباً إلى المحيط بينما يتجه النيجر جهة الشرق، وهكذا أثبتت أن هذه الأنهار الثلاثة ليست متصلة، وعاد بارك بعد ذلك إلى إنجلترا.

وفي عام ١٨٠٥ قام بارك برحلة ثانية وكان برفقته شقيق زوجته الكسندر أندسون (A. Anderson)، واتبعت الرحلة نفس طريق الرحلة السابقة لكن مات أندرسون وعدد كبير من أفراد الرحلة بعد إصابتهم بالنوسنتاريا وذلك قبل وصولهم إلى مدينة سانساندينج على مسافة ليست كبيرة من سيجو، وتابع بارك رحلته، لكن انقطعت أخباره بعد ذلك عن العالم ولا ندري الظروف التي فقد فيها حياته وقد أدى ذلك إلى فقدان أكثر مذكراته عن الرحلة الثانية.

٢ — رحلات كلابرتون (Clapperton):

هو اسكتلندي كان أيضاً يهوى المغامرات بدأ رحلته هذه في عام ١٨٢٢ من طرابلس بشمال أفريقيا وكان برفقته دكتور أودني (Oudney) واتجهوا صوب نهر النيجر عبر مناطق قبائل الهوسا وكان معهما

كمُرشد تاجر عربي من فزان، ووصل إلى (كوكا) غرباً إلى (غانا)، وقد توفي في الطريق.

وقد وصف لنا كلابرتون سوق كانوا الشهير في ذلك الوقت. وواصل كلابرتون سيره إلى سوكوتو لكن لم يسمح حاكمها له بالاستمرار في السير حتى النيجر فعاد إلى طرابلس ومنها إلى إنجلترا.

وقام كلابرتون في عام ١٨٢٥ برحلة ثانية بتكليف من وزارة المستعمرات البريطانية ورافقه في هذه الرحلة لاندر (Lander) لعقد معاهدة مع سلطان سوكوتو، وقد بدأت رحلتها هذه المرة من خليج غانا قرب لاجوس الحالية وتابعا رحلتها شمالاً، ووصلا فعلاً إلى سوكوتو، وقد مرض كلابرتون بها وتوفي، كما أن سلطان سوكوتو كان في حرب مع ~~السلطان~~ فلم يكن مستعداً للتفكير في عقد معاهدات خارجية فعاد لاندر لإنجلترا حاملاً معه يوميات كلابرتون، كما عكف هو على كتابة بعض ملاحظاته ومشاهداته طبع مع مذكرات كلابرتون.

٣- رحلة لاندر الثانية:

قام لاندر برحلة أخرى في عامي ١٨٣٠ ، ١٨٣١ من نفس الطريق السابق وفي طريق العودة تتبع مجرى النيجر حتى مصبه في خليج غانا وأبحر إلى جزيرة فرناندوبو في خليج غانا ومنها غرباً إلى البرازيل ثم لإنجلترا.

وهكذا أثبتت هذه الرحلات أن النيجر يتجه للشرق كما أنها فتحت الباب للشركات التجارية والمستعمرين والمغامرين الأوروبيين للولوج من الساحل الغربي للقارة إلى داخلها.

وقد قامت إنجلترا بعد أن وضعت أيديها على نيجيريا بعمل مسح علمي كامل لدلتا النيجر وكشف النقاب عن كل ما يتعلق بهذا النهر والأنهار المتصلة به.

٤- كشف نهر الكونغو

كان نهر الكونغو آخر الأنهار الأفريقية التي كشفت منابعها ومجاريها، ويرتبط اكتشاف وتتبع مجراه باسم ستانلي (Stanley) وكان لكشف هذه النهر وما كتبه عن الثروة التي يعج بها حوضه أثار بالغة وخطيرة في تاريخ أفريقيا الحديث، فقد أدت كما سنرى، للصراع الاستعماري على القارة كلها.

وكان البرتغالي ديجوكام (Diogo Cam) قد وصل في عام ١٤٨٥ إلى مصب نهر الكونغو لكنه لم يستطع التوغل فيه لمسافة كبيرة.

وستانلي من أصل أيرلندي وكان جندياً وملاحاً، وأصبح صحفياً يعمل لحساب صحيفة النيويورك هيرالد الأمريكية، وقد ذاع صيته بعد الرحلة التي قام بها في عام ١٨٦٩ للبحث عن لفنجستون — وقد وصفه برتون — بأنه مغامر مرتزق.

وفي عام ١٨٧٤ كلفته الجمعية الجغرافية الملكية بلندن بالقيام برحلة لتحقيق ثلاثة أغراض هي:

١- الطواف ببخيرة فكتوريا للتأكد من أنها المنبع الرئيسي للنيل في الجنوب، وأن المجرى المنبثق منها عند شلالات ريبون هو المخرج الوحيد لها.

٢- الطواف ببخيرة تتجانيقا للتأكد من أنها غير متصلة بمنابع النيل الاستوائية.

٣- الوصول إلى نهر اللوالابا (Lualaba) وتتبعه لمعرفة إذا كان متصلاً بالنيل أم بالكنغو والوصول لمصب الكونغو.

وبذا تعرف حقيقة المجاري المائية في وسط القارة.

وبعد أن جمع ستانلي المعدات اللازمة واطلع على ما كتبه الرحالة والمستكشفون السابقون عن أفريقيا بدأ رحلته.

فغادر إنجلترا في ١٨٧٤ إلى زنجبار وبدأ رحلته للداخل فوصل إلى الشاطئ الجنوبي لبحيرة فكتوريا وجمع أجزاء قاربه وأبحر بمحاذاة الساحل الشرقي للبحيرة ووصل قرب شلالات ريون وشاهد المياه تتدفق للشمال فيما أطلق عليه اسم (نيل فكتوريا)، ودخل مملكة أوغندا وزار ملكها، وطاف ببحيرة فكتوريا واكتشف نهر كاجيرا الذي يصب في البحيرة من الغرب وأثبت أن (بحيرة فكتوريا) بحيرة واحدة ولا يخرج منها سوى مجرى واحد كبير وهو نهر كاجيرا، وهكذا حقق الهدف الأول من رحلته.

وفي مارس ١٨٨٦ اتجه ستانلي صوب بحيرة تتجانيقا، وتتبع في قارب شاطئها الشرقي حتى طرفه الجنوبي، ثم اندفع للشمال متتبعا الشاطئ الغربي وتحقق من أنه لا يخرج من هذه البحيرة أي مجرى يحتمل أن تكون له صلة بمنابع النيل.

بعد ذلك اتجه ستانلي إلى الغرب لاكتشاف نهر اللوالابا والتقى بالزعيم العربي (حميد بن محمد المرجبي) الذي اشتهر في كتب الرحالة باسم تيبوتيب (Tippo Tip)، وكان قد سبق أن قام بجولات في المنطقة وكانت له عصبية ونفوذ في منطقة واسعة بأعالي الكونغو فاتفق معه على أن يرافقه في رحلته هو وبعض أتباعه لاكتشاف نهر الكونغو نظير مبلغ كبير من المال.

وقسم ستانلي القوة التي معه إلى قسمين: قسم يسير بجوار شاطئ النهر، والآخر يسير في النهر مستخدماً القوارب، ولاقت الحملة الكثير

من المتاعب بسبب انتشار الأمراض بين رجالها، وبسبب شدة ارتفاع قاع المياه مما اضطرهم إلى حمل القوارب على رؤوسهم والسير بها براً لمسافات طويلة حتى تنتهي منطقة المرتفعات المائية فيعاد تجميعها وتعاد للمياه.

ووصلت الحملة إلى منطقة الشلالات التي عرفت باسم (شلالات ستانلي) واجتازتها، كما وصلوا إلى المدينة التي عرفت باسم ستانلي بول، ووصل الذين بقوا على قيد الحياة من أفراد الحملة إلى الأدغال الواقعة غرب مصب الكونغو عند مدينة (بوما)، ثم عادوا عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى زنجبار ومنها عاد ستانلي إلى إنجلترا. وهكذا أثبتت رحلة ستانلي أن نهر لوالابا متصل (بالكونغو) وأنه يجري عبر أفريقيا إلى المحيط الأطلنطي.

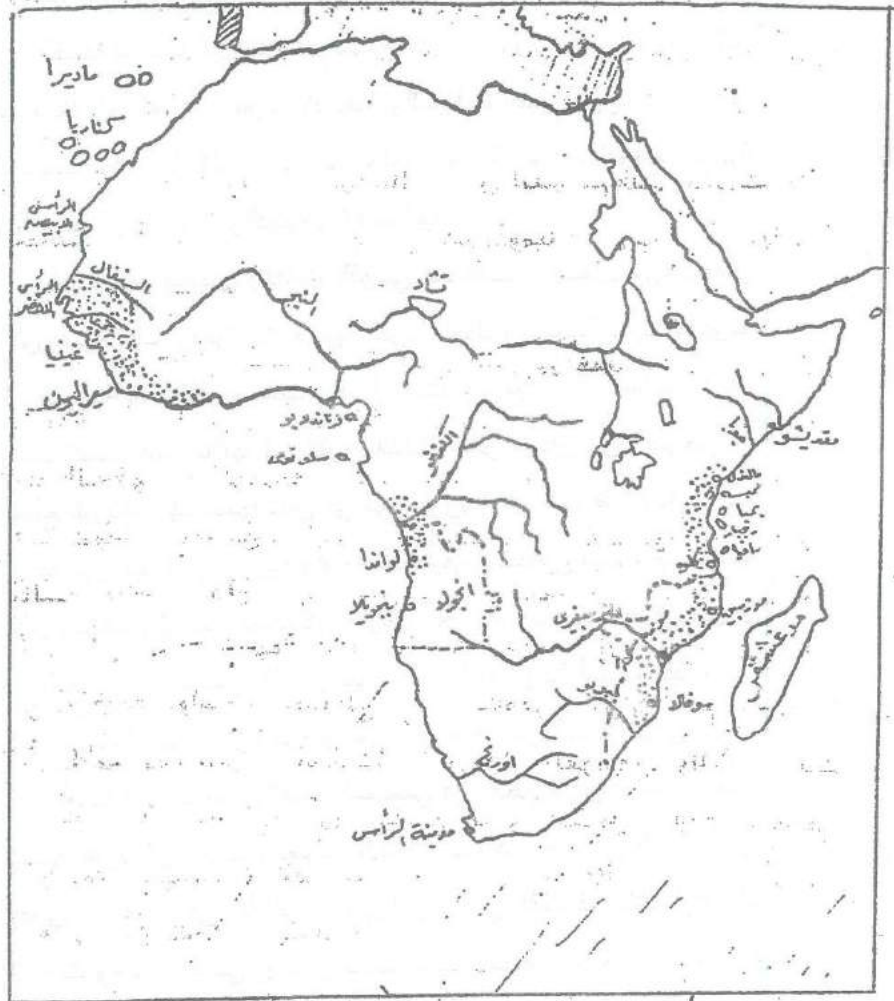
وكان ستانلي حتى قبل وصوله لإنجلترا قد أرسل بعض مذكراته للصحيفة التي يعمل بها، كما نشر فيها بعض تفاصيل رحلاته، وقد نشر مشاهداته عن ذلك في مجلدين.

على أن ما كتبه عن الثروات الضخمة بالمنطقة من نخيل الزيت والأخشاب والمطاط وغيرها أسالت لعاب الأوربيين وأدت لتطحن الدول الاستعمارية على المنطقة، وكانت بلجيكا وفرنسا ثم إنجلترا في مقدمة هذه الدول، وانتهى الأمر بعقد مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ للوصول لقواعد عامة تلتزم بها الدول الأوربية حتى لا تصطدم بعضها ببعض الآخر — وكانت هذه هي الشرارة التي أشعلت حدة الاستعمار 'أوربي في أفريقيا. — وسنشرح هذا بالتفصيل عند الحديث عن الاستعمار البلجيكي في أفريقيا.

الفصل الثالث

البرتغاليون في أفريقيا

- دوافع اتجاه البرتغال
- مراحل استعمار البرتغال لأفريقيا
- موقف الأفارقة من الاستعمار البرتغالي
- نهاية الاستعمار البرتغالي
- نظم الحكم في المستعمرات البرتغالية



الاستعمار البرتغالي في افريقية

منشور

دوافع اتجاه البرتغال لأفريقيا:

لقد كانت البرتغال في مقدمة الدول الأوروبية التي تطلعت إلى امتلاك أجزاء من القارة الأفريقية والسيطرة عليها. ويرجع هذا إلى أسباب خاصة كانت وراء اتجاهها نحو أفريقيا، كالدوافع القومية والتاريخية والسياسية والدينية والاقتصادية.

أما فيما يختص **بالعامل القومي** فقد كانت البرتغال من الأقطار الأوروبية التي تكونت فيها الدولة الوطنية الحديثة ذات الحكومة المركزية المستقلة، وخاصة بعد أن تخلصت من بقايا المسلمين فيها، واستكملت استقلالها في القرن الثالث عشر. وكان من الطبيعي أن تتطلع البرتغال — شأنها شأن أي دولة أوروبية لها مثل ظروفها — إلى أن تكون لها إمبراطورية واسعة تستطيع أن تتباهى بها أمام جيرانها الأوروبيات وترضى بامتلاكها نعرتها القومية. ولما كانت البرتغال لا تستطيع أن تتوسع نحو الشرق حيث جارتها الأيبيرية أسبانيا، فقد صار على البرتغال — إذا أرادت التوسع — أن تتجه غرباً نحو المحيط.

أما فيما يختص **بالعامل السياسي** فإننا نعلم القرن الخامس عشر شهد البرتغاليين — ومعهم الأسبان — وهي يضيفون الخناق علي القوي الإسلامية في الأندلس، وهي القوي التي كانت في ذلك الوقت قد ازدادت وهنا علي وهن بسبب انقسامها، بينما كانت الإمارات المسيحية آنذ تأخذ بأسباب القوة بالاتجاه نحو الوحدة.

ولما تم إجلاء المسلمين عن الأندلس — آخر معاقلهم في شبه جزيرة أيبيريا، بسقوط غرناطة في أيدي الأسبان عام ١٤٩٢ — ازداد مسيحيو شبه جزيرة أيبيريا — سواء البرتغاليون أم الأسبان — تحمساً وشراسة في مطاردة المسلمين خارجها، فانتقل نشاطهم إلي شمال

أفريقيا، يتعقبون المسلمين بعد انسحابهم من أبييريا إليها انتقاماً منهم لاحتلالهم بلادهم قروناً طويلة.

وهكذا أصبحت البرتغال في القرن الخامس عشر نصيرة المسيحية على الإسلام، واشتعلت للروح الصليبية بين البرتغاليين، فصار البرتغالي - والأيبيري عموماً - محارباً صليبياً بحكم الضرورة الملحة، منذ كانت الممالك الإسلامية موجودة على أرضه، وكان الأيبيري المخلص لدينه المتفاني في حب وطنه - أسبانيا كان أو برتغالياً - يعتبر القتال ضد الإسلام ضرورة ماسة، ويراه خليطاً بين الواجب الديني والضرورات الوطنية، فقد كان الإسلام هو عدوه اللدود الذي لابد من قتاله ومنازلة أتباعه في كل مكان.

ولذلك لم يقنع البرتغاليون بطرد المسلمين من بلادهم في أبييريا، بل أرادوا أن يتابعوا الحرب في بلاد أعدائهم نفسها، خاصة وقد أثرتهم هجمات المجاهدين المسلمين في البحر، الذين كانوا يتخذون من سواحل المغرب قواعد لهم، وهكذا أخذت تراود البرتغاليين الآمال في القيام بحرب صليبية على الإسلام، والقيام بحركة النفاذ استراتيجية حول جناح العالم الإسلامي، حتى يمكن محاصرته عن طريق البحر، وطعنه من الخلف، وسحقه في قارتي آسيا وأفريقيا.

وهكذا نرى أن الشعور الذي اجتاح مسيحيي أبييريا - بما فيهم البرتغاليون - بوجوب محاربة الإسلام، كان شعوراً امتزجت فيه الروح الدينية الصليبية المتأججة العنيفة بالعاطفة الوطنية، خصوصاً وأن الأمر لم يقتصر عند البرتغاليين - وكذلك الأسبان - عي مجرد محاربة المسلمين انتقاماً منهم، بل كان البرتغاليون يهتمون أيضاً بتحويل المسلمين في أفريقيا إلى المسيحية الكاثوليكية، وكذلك

تحويل الأحباش إلى المذهب الكاثوليكي، وفصل الكنيسة الحبشية عن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في مصر.

وإذ اتضح هذا الهدف الديني الممتزج بالهدف السياسي، الذي دفع البرتغاليين إلى الكشف الجغرافية في أفريقيا ومنها إلى آسيا، لتحقيق هذه الأهداف جميعاً، فقد ظفرت حركة الكشف هذه باهتمام البابوية، ووصل الحال ببعض البابوات إلى وصف الإسلام بأنه طاعون، وطالبوا ببذل الجهود لتتصير سكان المناطق التي تكتشف، والحيلولة بينهم وبين الإصابة بطاعون الإسلام، وأخذ البابوات يشجعون البحارة علي العمل في السفن التي تخرج للكشوف، ووعدوهم مقابل ذلك بالعفو عند الحساب في اليوم الآخر، والفوز بالجنة والنجاة من النار، وصدرت الأوامر برسم الصليبان علي أشرعة السفن.

وعندما جاء البابا نيقولا الخامس (١٤٤٧ - ١٤٥٥) وضع خطة خيالية تنفذ مع الكشف، والهدف منها ضرب المسلمين ضربة قاضية، والقضاء علي الإسلام قضاء مبرماً. فأرسل في عام ١٤٥٤ إلي ملك البرتغال مرسوماً بابوياً تضمن ما يعرف باسم خطة الهند، وتقوم هذه الخطة علي إعداد حملة صليبية تشنها أوربا الكاثوليكية للقضاء علي الإسلام، بعد أن يتصل البرتغاليون بالملوك المسيحيين في أفريقيا وآسيا، حتى يمكن تطويق البلاد الإسلامية بمساعدتهم.

ومصادقاً لذلك نجد أنه في أثناء الصراع العربي البرتغالي في الهند والبحار الشرقية، تحالف البرتغاليون مع ملك الحبشة المسيحية ضد مصر علي وجه الخصوص، حتى لقد دبروا مشروعاً خائياً لتحويل مجري النيل الأزرق إلي البحر الأحمر، حتى يحل الجفاف بمصر، ويهلك أهلها جوعاً، ولكن الطبيعة كانت أقوى من كل تكبيرهم.

أما عن الدافع الاقتصادي أو التجاري الذي كان وراء محاولة البرتغاليين التوسع عقب الكشف، فإن هذا الدافع الاقتصادي أو التجاري يرتبط أخيراً هو الآخر بالعامل الديني الممتزج بالعامل السياسي، ذلك أن العرب المسلمين - نظراً لموقع بلادهم عند التقاء قرات العالم القديم الثلاث - كانوا يسيطرون علي التجارة الشرقية، التي ظلت طوال العصور الوسطى تسلك إلي أوربا طرقاً تمر ببلاد العرب المسلمين، كالطريق إلي الخليج العربي فالفرات فسوريا ف ساحل البحر المتوسط، أو الطريق من بحر العرب إلي البحر الأحمر فالسويس ثم الإسكندرية، وكان العرب المسلمون يجنون أرباحاً طائلة من وراء اشتغالهم بهذه التجارة، وخصوصاً تجارة الأفوية (التوابل). التي كانت تقبل عايتها أوربا في ذلك الوقت إقبالاً عظيماً، ومروراً في بلادهم يجنون عليها المكس.

ورغبة في تحطيم قوة العرب المسلمين، وإرغام العالم الإسلامي علي أن يجثو علي قدميه أمام أوربا المسيحية، بل والقضاء عليه سياسياً بعد تحطيم اقتصادياته، وأهم مصدر وهو التجارة الشرقية، لهذا كله فكر البرتغاليون في الكشف عن طريق آخر يوصلهم إلي متاجر الشرق الغنية، دون أن يمر بأي من الأقطار العربية الإسلامية، مع الاستيلاء علي المنافذ التي يخرج المسلمون عن طريقها إلي البحار الشرقية، كمنفذ البحر الأحمر ومنفذ الخليج العربي إلي بحر الهند، وبذلك ينهار كيان العرب المسلمين اقتصادياً، وبالتالي سياسياً وتتحول الأرباح الهائلة التي كانوا يجنونها من التجارة الشرقية إلي البرتغاليين المسيحيين.

مراحل استعمار البرتغال لأفريقيا:

١- المرحلة الأولى (١٤١٥ - ١٤٦١):

كان الملك يوحنا الأول يصرح بأن الميدان الحقيقي الذي يكسب فيه أفراد البيت المالكة الفخار والمجد هو الميدان الجهاد ضد المسلمين، وفي عام ١٤١٥ أرسل جون (يوحنا) الأول ملك البرتغال حملة اشترك فيها ابنه الأمير هنري، الذي اشتهر باسم هنري الملاح لانتزاع مدينة سبته Genta علي الشاطئ الشمالي لأفريقيا تجاه أسبانيا من أيدي المسلمين، وكانت هذه المدينة معقلاً للمجاهدين المغاربة، وعين الملك الأمير هنري حاكماً عليها، ومنحه وسام السيد الأعظم، كما عينه رئيساً لفرسان المسيح مكافأة له. وكان نواة هذه الجماعة بعض الفرسان الصليبيين، الذين هربوا من جزر البحر المتوسط بعد تعقب المسلمين لهم، فجاءوا لاجئين إلي البرتغال، وكان من أمنيات الأمير هنري أن يعمل عملاً لكي يتقرب به إلي الله، عن طريق نشر المسيحية الكاثوليكية بين الوثنيين الأفريقيين، وجاشت في نفسه رغبة قوية في طرد المسلمين من مراكش، كما طردوا من شبه جزيرة أيبيريا، لكنه فشل في احتلال طنجة عام ١٤٣٦، وعندئذ تحول لاحتلال شواطئ مراكش المطلّة علي المحيط الأطلنطي، وصار هدفه وضع الخطة الإستراتيجية الكبرى التي تطوق جناح الإسلام، وتحمل العالم المسيحي رأساً إلي المحيط الهندي، وأخذ اهتمام هنري بشئون الهند ينمو مع الزمن، وملكت فكرة الوصول إلي الهند عليه مشاعره، حتى صار يعتقد ويشيع أنه تلقى من الله أمراً بأداء هذا الواجب.

وقد عزم هنري علي ارتياد سواحل أفريقيا ولذلك قام بدراسات للمعلومات الجغرافية التي كان يجمعها من البحارة، واستطاع أن

يستحدي الخرافات الشائعة، والتي كانت تعتبر المحيط الأطلسي بحر الظلمات، وأن بشرة الرجل الأبيض تتحول إلى السواد من شدة الحرارة إذا ما اتجه صوب الجنوب، كما عمل علي تحسين بناء السفن سواء الكرافيل السريعة، أو الغلايين البطيئة.

وتتابعت رحلات البرتغاليين إلى ساحل أفريقيا الغربي، فاحتلوا جزر كناريا عام ١٤٢٤، وجزر ماديرا عام ١٤٣٠، وجزر أزورس عام ١٤٣٧، واكتشفوا ريودورو عام ١٤٣٦، والرأس الأبيض Cape Blanc عام ١٤٤١، ثم مصب السنغال عام ١٤٤٦، والرأس الأخضر، واستمر نشاطهم حتى وصلوا إلى ساحل سيراليون في عام ١٤٦١ بعد وفاة هنري الملاح بعام واحد.

واهتم البرتغاليون بإنشاء الحصون والقواعد على الساحل الغربي لأفريقيا، لخدمة أغراضهم التجارية والاستعمارية، وتكونت شركة لتقوم بالاتجار مع ساحل غانا في الذهب، وفي الرقيق بتشجيع هنري نفسه، واستطاعت هذه الشركة أن ترسل مائتين من العبيد إلى البرتغال، وبذلك بدأت تلك التجارة - تجارة الرقيق المجلوب من غرب أفريقيا - تزدهر، حتى أنه بعد وقت قصير أصبح عددهم عشر سكان لشبونة عاصمة البرتغال، وبوصول البرتغاليين إلى بلاد غانا، انطلق التجار والملاحون يقتنصون أهالي هذه البلاد وينقلونهم إلى أسواق أوروبا لبيعهم كرقيق، وحقق البرتغاليون من هذه التجارة الأدمية أرباحاً خيالية، مما أغري الكثيرين من المغامرين على القيام برحلات متعاقبة، وأنشأ البرتغاليون القلاع في نقاط مختلفة من الساحل، استخدموها كمراكز عسكرية تجري في حمايتها عمليات التجارة.

٢- المرحلة الثانية (١٤٦٢ - ١٤٧١):

وفي عام ١٤٦٢ وصل البرتغاليون إلي رأس بالماس في ليبيريا الحالية وفي عام ١٤٧١ تم الوصول إلي ساحل غانا، والمرور بدلتا النيجر.

وكان ساحل غانا في تلك الفترة ينقسم إلي قسمين:

غانا العليا وتمتد من الرأس الأبيض (كيب بلانكو) إلي سيراليون (سلسلة الأسود)، وغانا السفلي وتمتد من سيراليون إلي جبال الكمرون، وقد اهتم البرتغاليون بغانا السفلي علي وجه الخصوص، وقسموها إلي أربعة مناطق حسب إنتاجها:

١- ساحل الحب في المنطقة التي توجد بها ليبيريا الحالية، وكان ينتج نوعاً من الفلفل الأسود، ولم يهتم البرتغاليون بهذا القسم لعدم وجود موان طبيعية به، وشدة التيارات البحرية والعواصف.

٢- ساحل العاج وينطبق علي دولة ساحل العاج، ولم يهتم به البرتغاليون أيضاً بسبب كثافة الغابات والمستنقعات.

٣- ساحل الذهب ويكاد يتفق مع دولة غانا الحالية، وكان هذا الجزء مسرحاً لنشاط البرتغاليين، حيث كانت أغلب الأنهار التي تنتهي إلي البحر تأتي برواسب تحتوي علي خام الذهب.

٤- ساحل الرقيق وكان يمتد بين مصب نهر فولتا ودلتا ونهر النيجر، التي كانت تعرف حتى أواخر القرن التاسع عشر بأنهار الزيت Oil Rivers، واستغل البرتغاليون هذا الساحل في اقتناص الرقيق.

وبمضي الوقت، وبعد أن وجد البرتغاليون أن سكني الساحل غير ميسورة، وأن أوربا تفضل الفلفل الهندي علي الأفريقي، وأنه يمكن لسفنهم نقل الرقيق من جزر ساو توميه Sao Thome وفرناندو بو في

خليج بيافرا، هجروا الساحل وأخذوا في تعمير الجزيرتين، حيث كانت تربتهما الخصبة البركانية صالحة لزراعة قصب السكر، الذي يشتد الطلب عليه في أوروبا، واقتصرت صلات البرتغاليين مع ساحل الرقيق علي بعض الحملات، التي كانوا يشنونها لجلب الرقيق للعمل في مزارع البرتغاليين، وإزاء ازدياد عدد الأرقام في الجزيرتين، وصار من الصعب السيطرة عليهم، اقتضت أهمية الجزيرتين علي جمع الرقيق وإرسالهم إلي مزارع قصب السكر الجديدة في البرازيل، وذلك بدأت تجارة الرقيق، التي استمرت ثلاثة قرون، ذاق فيها الأفريقيون الأهوال والويلات.

وبعد أن استقرت أسبانيا في مستعمراتها في العالم الجديد، وجدت أن بعض هذه الأراضي الجديدة مثل جزر الهند الغربية، لا تحتوي معادن ثمينة كالمسكوك وبيرو، ولكن تربتها ومناخها يناسبان زراعة المحصولات المدارية، فاحتاج الأسبان إلي الأيدي العاملة لقلّة السكان الوطنيين، فالتجّهت أنظار الأسبان إلي أفريقيا، واستغل التجار البرتغاليون هذه الفرصة وأخذت تجارة الرقيق تعبر الأطلنطي، وكانت الحكومة الأسبانية تبرم العقود مع الوسطاء البرتغاليين، الذين ظلوا يحتكرون هذه التجارة طوال القرن السادس عشر، وبلغ عدد الأفريقيين الذين سبقوا إلي العالم الجدد في هذه الفترة (١٥٣٠ - ١٦٠٠) نحو ٩٠٠ ألف، وقد جنت البرتغال أرباحاً طائلة من هذه التجارة، مما أثار حقد الدول الأوروبية، التي شرعت في محاولة انتزاع هذه التجارة من البرتغاليين، وفي مقدمة هذه الدول هولندا.

٣- المرحلة الثالثة (١٤٧١ - ١٤٩٩):

واستمرت الكشوف البرتغالية علي الساحل الأفريقي الغربي تسير قديماً، وفي عام ١٤٧١ عبر الملاحون البرتغاليون خط الاستواء،

فحطموا بذلك تلك الخرافة القديمة، وفي عام ١٤٨٤ نجح ديجو كام في الوصول إلي مصب نهر اكونغو، وفي عام ١٤٨٦ تابع بارتلميو دياز رحلات كام، فسار بمحاذاة الساحل الجنوبي الغربي لأفريقيا، حتى وصل إلي أقصى الطرف الجنوبي من القارة، الذي أسماه راس العواصف، دون أن يعرف أنه نهاية الساحل الغربي للقارة، رغم أنه عبره إلي الشرق بمسافة قصيرة ولكنه عاد أدراجه بسبب تمرد بخارته.

ومن أجل تسهيل مهمتهم في الوصول إلي الهند والبحار الشرقية، استخدم البرتغاليون جواسيس من يهود الأندلس، ممن كانوا يعرفون اللغة العربية، ففي عام ١٤٨٨ — أي قبل رحلة داجاما بعشر سنوات — جاء إلي مصر عدد من هؤلاء الجواسيس الذين يعملون لحساب البرتغال، وعلي رأسهم بيدرو دي كوفيلهام الذي جمع معلومات عن تجارة التوابل، ثم سافر من السويس إلي عدن ومنها إلي الهند، وجمع الكثير من المعلومات، وفي أثناء عودته عن طريق مصر انضم إلي جاسوسين آخرين هما ابراهام دي بيا ويوسف لاميجو، وسافر الجميع إلي هرمز ثم إلي زيلع ومنها إلي الحبشة، ثم عادوا إلي البرتغال عن طريق مصر.

وقد استطاع هؤلاء الجواسيس الحصول علي خرائط ومعلومات تفصيلية عن المحيط الهندي وتياراته ورياحه، وكذلك عن التجارة الشرقية، وكانت هذه المعلومات نعم المعين لسلطات لشبونة عندما استأنفت — بعد ركود — إرسال البعثات الكشفية لتحقيق الهدف الأساسي، وهو الوصول إلي الهند بالدوران حول أفريقيا.

ففي عام ١٤٩٧ أوفد عمانويل الثاني ملك البرتغال الرحالة فاسكو داجاما ليكتشف هذا الطريق، وخرج الملك بنفسه ومعه حاشيته لتوديعه، وكانت سفينه القيادة واسمها "سان جابريل" تحمل عشرين مدفعاً، وترفع علي ساريتها علماً عليه رسم صليب كبير.

وسلك داجاما طريق من سبقوه وخاصة دياز، وفي مارس عام ١٤٩٨ وصل إلي الساحل الشرقي للقارة، بعد أن عبر رأس الرجاء الصالح، فوصل إلي موزمبيق ومباسا ومالندي، وكانت هذه الثغور غاصة بالتجار العرب الذين فوجئوا بهذه الطلائع الغربية تهبط عليهم من اتجاه لم يتوقعوه.

قام داجاما في ثغر مالندي في كينيا بضعة أسابيع، وأخذ يجمع المعلومات عن أقصر وأسهل طريق يوصله إلي الهند، واستعان في هذا السبيل بملاح عربي يشاع أنه ابن ماجد (شهاب الدين أحمد بن ماجد)، الذي كانت له خبرة واسعة بالمحيط الهندي، وخاصة في المنطقة بين الشاطئ الشرقي لأفريقيا وبين الهند، وترك للتراث العربي الملاحي ثورة من المؤلفات العلمية القيمة في التكنولوجيا البحرية وفنون الملاحة، وتولي الملاح العربي قيادة سفينة القيادة وعليها فاسكو داجاما من ثغر مالندي قاصدة الهند، فوصلت إلي ثغر قاليقوت عل الساحل الغربي للهند المعروف بساحل ملبار، وكانت قاليقوت إذ ذاك مركزاً رئيسياً من مراكز التجارة الهندية، وفيها جالية كبيرة العدد وافرة الثراء من تجار العرب، وهكذا حققت رحلة فاسكو داجاما أهدافها، فقد عاد إلي البرتغال في سبتمبر عام ١٤٩٩ يحمل كنوزاً من الأحجار الكريمة والسلع الهندية.

ولاشك أن هذا الحادث يسجل نقطة تحول في تاريخ أوربا والشرق عموماً، والهند على وجه الخصوص، (انهيار اقتصاد دولة الممالك في مصر والشام، حيث تحول طريق التجارة إلى المحيط الأطلنطي الذي أثرت دوله على حساب الدول المطلة على البحر المتوسط، سيطرة البرتغال على السواحل الأفريقية، وخاصة الإمارات العربية على الساحل لشرقي، ووصول الاستعمار البرتغالي إلى آسيا والهند).

ولقد أحدث وصول سفن داجاما إلى المحيط الهندي انقلاباً آخر — غير كشف الطريق حول أفريقيا — ألا وهو السفينة التي تحمل المدافع، فقد كان هذا شيئاً جديداً لا عهد للبحار الهندية بمثله، أتاح للبرتغاليين ميزة على خصومهم من الهنود وكانت الدولة غير الأوروبية الوحيدة التي استخدمت المدفعية في الأسطول هي الدولة العثمانية، ولكن عندما وصل البرتغاليون إلى المحيط الهندي، لم يكن للعثمانيين أسطول بحري هناك، وحتى عندما تبناه السلطان إلى هذا التهديد، لم تكن البرتغال قد حصلت فقط على موطئ قدم. بل وصارت في موقف تستطيع فيه أن تعزز بحريتها، وهو أمر لم يكن في مقدور العثمانيين الذين كانت قواتهم البحرية مركزة في البحر المتوسط.

٤- المرحلة الأخيرة (شرق أفريقيا):

وتتابعت رحلات البرتغاليين إلى الهند من هذا الطريق الجديد. وساروا على الساحل الشرقي على سياسة إنشاء الحصون لحماية الطريق إلى الهند والتجارة البرتغالية. ففي عام ١٥٠٢ وأثناء رحلة داجاما الثانية إلى الهند نزلوا في كلوة، وأرغموا سلطانها على

الاعتراف بسيادة البرتغال، وتبع ذلك إخضاع زنجبار. وفي عام ١٥٠٥ غادر البرتغال أسطول كبير بقيادة البرتغالي فرانسيسكو دالميدا، تثنيت أقدام البرتغاليين على السواحل الأفريقية التي تتحكم في الطريق التجاري الجديد. وللقضاء على نفوذ العرب الذين كانوا يحتكرون من قبل تجارة الشرق في تلك الجهات. فاستولت القوات البرتغالية على سوفالا وكلوة قم ممبسا، وبسقوط كلوة وممبسا سقط عمودان من أهم الأعمدة. التي كانت ترتكز عليها السيادة العربية في شرق أفريقيا.

وفي عام ١٥٠٦ أرسل أسطول برتغالي آخر بقيادة البوكيرك، استولى على براوة وجزيرة سقطري التي بنوا فيها حصناً لتكون قاعدة لعملياتهم البحرية في المحيط الهندي.

وفي عام ١٥٠٧ سقطت موزمبيق في أيدي البرتغاليين. وفي عام ١٥٠٩ عين البرتغاليون حاكماً عاماً لمستعمراتهم في شرق أفريقيا، بعد أن سقطت في أيديهم معظم المناطق العربية على الساحل. وبعد ذلك اتجهوا إلى ساحل شبه الجزيرة العربية والخليج. فهاجموا مسقط وهرمز وعدن، وذلك لاستكمال تطويق العالم الإسلامي، وسد منافذه المؤدية إلى بحار الهند.

وبوصول البرتغاليين إلى المحيط الهندي في مارس عام ١٤٩٨، أنشئوا لهم مراكز تجارية مسلحة في أفريقيا الشرقية، علاوة على الساحل الغربي للهند، وجزر المحيط الهندي والخليج العربي، وعملوا على بسط سيطرتهم العسكرية والتجارية على هذه المنطقة ابتغاء احتكار تجارة الشرق، ونقلها إلى أوروبا عبر الطريق الجديد - طريق رأس الرجاء الصالح - بعيداً عن الرسوم الجمركية التي كان

يتقاضاها سلاطين الممالك عن تفريغ السلع في السويس، ثم أصبحت المتاجر الشرقية تأخذ طريقها على السفن البرتغالية رأساً إلى لشبونة، حيث يتلقفها التجار والموزعون، وصارت لشبونة قلب أوربا في دنيا التجارة والمال، وجنى البرتغاليون الأرباح الخيالية في ظل هذا الانقلاب الجديد في طرق الملاحة.

موقف الأفارقة من الاستعمار البرتغالي:

أولاً: في غرب أفريقيا:

وعلى الرغم من أن ظروف البرتغاليين كانت تملئ عندهم الاقتصار على بسط نفوذهم على المناطق الساحلية. فقد اتجهت أبصارهم صوب الداخل، فحاولوا غزو الكونغو لكنهم فشلوا في هذه المحاولة الأولى للاستعمار الاستيطاني.

وعلى الرغم من أن البرتغاليين اكتشفوا ساحل أنجولا في جنوب غرب أفريقيا منذ عام ١٤٩٠، فإنهم لم يحاولوا الاستقرار في هذه المنطقة والتوغل فيها إلا منذ منتصف القرن السادس عشر، وخاصة في المنطقة الجنوبي الكونغو، حيث ميناءي لواندا وبنجويلا، حيث كان يحكم بعض زعماء القبائل المحليين، وكان أقواهم في القرن السادس عشر يلقب نجولا ومعناها باللغة المحلية الرئيس. فأطلق البرتغاليون على المنطقة اسم أنجولا.

وفي عام ١٥٧٥ عين ملك البرتغال باولو دياز — حفيد بارتلميو دياز — حاكماً على أنجولا، فذهب ومعه سبع سفن وسبعمئة من الرجال، فبنى حصن سان ميغيل في لواندا على الساحل. وأسس مدينة ساو باولو التي صارت عاصمة ممتلكات البرتغال في جنوب

غرب أفريقيا، وفي مقابل حصول باولو دياز على ثلث دخل المنطقة، كان عليه أن يعمل على توسيع نفوذ البرتغال في الداخل.

وبعد ست سنوات من الهدوء بين البرتغاليين والأنجوليين، قام الأخيرين يقاتلون دفاعاً عن أرضهم. وحلت الهزيمة بالوطنيين أكثر من مرة قبل أن يستسلموا في النهاية، وأخيراً استطاع البرتغاليون في عام ١٥٩٧ أن يثبتوا أقدامهم، وأخذ التجار والمنصرون يتوغلون في الداخل. وقد اشتهر اسم أنجولا بعد ذلك كمركز من أهم مراكز تصدير الرقيق الأفريقي والاتجار فيه. مما أدى إلى استنزاف قوتها البشرية، ومن العوامل التي ساعدت على تأخر أنجولا أن البرتغال جعلتها منفى للمجرمين والمشاعيين غير المرغوب في بقائهم في الوطن الأم. وظلت تجارة الرقيق مزدهرة في أنجولا رغم صدور قرار في عام ١٨٣٠ بإلغاء تصدير الرقيق من المستعمرات البرتغالية، والتي اشتهرت في تاريخ البرتغال الاستعماري باسم "الأم السوداء"، إشارة إلى شهرتها في تجارة الرقيق.

إلا أن حصون البرتغاليين على ساحل الذهب لم تستمر في حوزتها طويلاً، بل استولى عليها الهولنديون في بداية القرن السابع عشر، واستولت فرنسا على ماهومي، وعلى الرغم من أن البرتغاليين هم الذين اكتشفوا سيراليون وأطلقوا عليها اسمها، فإنهم لم يحتلوها، ولكن ظلت البرتغال تحتفظ ببعض المراكز الحصينة في المنطقة بين غامبيا وسيراليون. وهي المنطقة المعروفة باسم غينيا البرتغالية.

ثانياً: في شرق أفريقيا:

أما على الساحل الشرقي فإن البرتغاليين بعد استيلائهم على كلوة وزنجبار وممبسا ومالندي ومقديشو وسوفالا وموزمبيق. حاولوا

التوغل في داخل موزمبيق عن طريق نهر الزمبيزي. وقد توقفت هذه المحاولات فترة من الزمن بسبب نشاط الترك، ذلك أنه قبيل نهاية القرن السادس عشر (١٥٨٤) وعقب استيلاء العثمانيين على مصر. وبتحريض من البندقية. أرسل العثمانيون أسطولاً قوياً إلى البحر الأحمر، وصل إلى الساحل الشرقي حتى ممبسا، واستعد لمنازلة البرتغال ومنازعتهم في السيطرة على المحيط الهندي، إلا أن البرتغاليين استطاعوا هزيمة الترك، وبذلك تدعمت سيطرة البرتغاليين في المنطقة، رغم الصراع المرير الذي خاضوه ضد الوطنيين في داخل القارة وراء كلوة في منطقة موزمبيق وعلى نهر الزمبيزي، ومن أهم الثورات التي واجهها البرتغاليون الثورة التي تزعمها ميرعلى في عام ١٥٨٠ في مقديشو، وامتدت إلى ممبسا وغيرها من الموانئ بشرق أفريقيا. ولقى ميرعلى معارضة من الأتراك ساعدته على إخضاع معظم المنطقة ما عدا مالندي، ولم يستطع البرتغاليون إخماد الثورة واسترجاع ممبسا والقبض على ميرعلى وإعدامه إلا بعد الاستعانة بالقوات البحرية من الهند، واستمالة بعض قبائل البانتو للانضمام إلى البرتغاليين.

ولم تهدأ ثورات العرب والأفريقيين على الساحل الشرقي، ففي عام ١٦٥٠ اندلعت الثورة مرة أخرى، واتصل الثوار بإخوانهم العرب على الشاطئ الآسيوي، وجاءتهم نجدات من عمان والعثمانيين، كما أن البرتغاليين منذ القرن السابع عشر أخذوا يواجهون منافسين جدد هم الهولنديون (الكاب) والبريطانيون، وظهور النفوذ الفرنسي في مدغشقر. وفي الوقت نفسه طرد العرب في الخليج العربي البرتغاليين من مسقط، وعند نهاية القرن السابع عشر بدأ العرب يهاجمون

ممتلكات البرتغاليين في ساحل زنجبار، ولم يأت عام ١٦٩٨ حتى كان البرتغاليون قد فقدوا كل حصون شمال موزمبيق، وأصبح نفوذ البرتغال مقصوراً على ما يعرف حالياً باسم غينيا البرتغالية وأنجولا في الغرب وموزمبيق في الشرق.

وهكذا نرى أن الإمبراطورية البرتغالية في الشرق لم تزد في بداية أمرها عن نقاط ومواقع عسكرية متناثرة على الساحل، ولم تمتد على مساحات واسعة من القارة، ولم تتوغل في داخلها، كل أهميتها أنها موطئ قدم ومحطات على الطريق، ولم يزد الاستعمار فيها عن نقاط وشرطة ساحلية ومواقع حربية في ساحل غرب أفريقيا وشرق أفريقيا، وفي المراحل التالية أصبحت المواقع البرتغالية على ساحل غرب أفريقيا محطات لحشد وتصدير الرقيق، وحتى في الهند لم يعتد البرتغاليون بالقبوض على الساحل الجنوبي الغربي وجواً على الساحل الشمالي الغربي، إذ وقف حائط جبال الغات المنيع في وجه توسع منطقتهم، كما أنه لم يكن لدى البرتغاليين بعددهم المحدود القوة البشرية للاستعمار السكاني (الاستيطاني) حتى لو أرادت، ففي هذا الوقت الذي أقدمت فيه البرتغال على هذه المغامرة الجريئة، لم يكن عدد سكانها يزيد على المليون، ولذلك ليس بغريب أن يسقط الاستعمار البرتغالي، ولكن الأغرب قيامه أصلاً، ولذلك لم يكن الاستعمار السكاني أمراً موضع تفكير.

نهاية الاستعمار البرتغالي:

ويلاحظ أن البرتغال — التي كانت صاحبة أول الإمبراطوريات الاستعمارية — حققت استعمارها في مدة قليلة وبسرعة غير عادية،

وتمكنت أضعاف أضعاف مساحتها، ومع ذلك — وعلى الرغم من أن القرن السادس عشر كان بلا نزاع قرن سيطرة البرتغال (وأسبانيا) — فإن الإمبراطورية البرتغالية لم تعمر طويلاً، ولم تلبث أن أخذت في الانكماش حتى انهارت بلا مقاومة. وذلك يرجع إلى عدة أسباب:

١- قلة عدد سكان البرتغال نفسها — كما ذكرنا من قبل — وبذلك لم يكن في استطاعتها أن ترسل عدداً كافياً من سكانها إلى كل مستعمراتها في العالم الجديد وأفريقيا، وكانت البرازيل أكثر من أفريقيا جاذبية للمهاجرين، بعد أن ظهر إمكان نجاح الإنتاج الزراعي فيها.

٢- كانت نظرة البرتغاليين لأفريقيا على أنها مجرد وسيلة أو طريق يؤدي إلى الشرق، وليست غاية في ذاتها، ولذلك اكتفوا بإقامة المحطات والمراكز التجارية فقط، بما يكفي لتحقيق هذا الهدف.

٣- عدااء الأفريقيين للمستعمرين ومقاومتهم العنيدة لهم، وما كان يلقاه الأفريقيون — وخاصة في شرق أفريقيا — من تعصيد من إخوانهم عرب شبه الجزيرة العربية والعثمانيين.

٤- تضارب مصالح البرتغاليين فيما بينهم، فقد كان هناك التجار وأصحاب الإقطاعيات ورجال البعثات التنصيرية. وكانت مصالح كل فريق من هؤلاء تتعارض مع مصالح الآخرين، مما أفقد المستعمرين البرتغاليين الوحدة في مجابهة أعدائهم: سواء من الوطنيين أو من الدول المنافسة. كما أفقد المسيحية الاستعمارية الاتزان الذي كان ضرورياً لنجاحها.

٥- احتلت أسبانيا البرتغال في القرن السادس عشر (١٥٨٠) في عهد فيليب الثاني ملك أسبانيا، ودام هذا الاحتلال ما يقرب من ثمانين عاماً، وعلى الرغم من أن البرتغال استعادت كيائها بعد ذلك، إلا أن هذه كانت الضربة القاضية، فقد انتهزت هولندا - كقوة بحرية صاعدة - فرصة تحطيم البرتغال على يد أسبانيا لكي ترث تجارتها، بل ومستعمراتها، فأخذت تنتزع من البرتغال مواقعها في الهند والهند الشرقية، حتى لم يعد للبرتغال إلا جيوب متفرقة: دامان وجوا في الهند، وتيمور في الهند الشرقية.

٦- وفي أفريقيا كانت هناك اكتشافات لفنجستون دافعاً للبرتغاليين لمحاولة التوغل في داخل القارة، وعلى طول الزمبيزي بالذات. وكانت هناك محاولات في الربع الأخير من القرن التاسع عشر من جانب الجمعية الجغرافية في لشبونة، التي أرسلت البعثات إلى هذه الجهات، ولكن جهود البرتغاليين اصطدمت بأطماع الدول الاستعمارية الأخرى، كما اصطدمت بمقاومة القبائل الأفريقية.

٧- وقد حاولت البرتغال بعد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤/١٨٨٥ - الذي فتح باب التكالب على القارة الأفريقية كما سنرى فيما بعد - حاولت أن تحقق حلمها القديم بضم الأقاليم التي تفصل بين مستعمراتها: أنجولا وموزمبيق، إلا أن الأطماع البرتغالية اصطدمت بالأطماع الاستعمارية البريطانية، وبمشروعات وأحلام الاستعمار البريطاني العتيد مثل سيسل. وكاد الأمر يؤدي إلى الصدام بين الدولتين وانتهى الأمر بعقد معاهدة عام ١٨٩١ بين الدولتين، تعترف فيها البرتغال بمطالب إنجلترا.

وهكذا انحصرت أملاك البرتغال في أفريقيا منذ القرن التاسع عشر في موزمبيق وأنجولا وغينيا بيساو البرتغالية.

نظم الحكم في المستعمرات البرتغالية:

طبقت البرتغال في مستعمراتها الأفريقية التي اقتصرت على أنجولا في الغرب وموزمبيق في الشرق وغينيا في الغرب نظم الحكم المباشرة لأن البرتغال كانت تهدف من هذه المستعمرات إلى تحقيق أهداف محددة تقوم على الاستغلال واحتكار موارد هذه المستعمرات لصالح البرتغال، بالإضافة إلى مقاومة حركات التمرد والعصيان التي قد تنشب في هذه المعسكرات الثلاث، وطوال التاسع عشر لم تتغير سياسة البرتغال الاستعمارية وكانت تقوم على الاحتكار وسوء استغلال الأفارقة لصالحهم، وقد استاء الرأي العام العالمي في هذه المعاملة القاسية التي لا تقل كثيراً عن فترة الرق الحقيقي للشعب الأفريقي يضاف إلى ذلك أن عدداً كبيراً من الساسة والمؤرخين أخذوا يهاجمون هذه السياسة البرتغالية التي ارتكزت على إجبار الأفارقة على العمل سواء في المصانع أو المزارع، وصور هؤلاء تلك المعاملة اللاإنسانية بأنها صورة جديدة من صور الرق.

وارتكز الحكم الاستعماري البرتغالي على إنشاء وزارة للمستعمرات تتبعها كل المستعمرات الثلاث في أفريقيا وبالطبع يشرف عليها وزير المستعمرات ويعاون هذا الوزير مجلساً استشارياً أعلى للمستعمرات، ويعقد مؤتمر عام لحكام في لشبونة كل ثلاث سنوات.

وكان الحاكم العام للمستعمرة هو صاحب السلطة الحقيقية الإدارية ويجمع في يديه كافة السلطات المدنية والعسكرية، وهو الذي يقوم

بتعيين الموظفين ورجال الحاميات وقواد القلاع والثغور البرتغالية. الحاكم العام للمستعمرة مسؤول أيضاً عن تطبيق نظام التعليم والعمل على تحسين أحوال المستعمرة كما أنه يشرف على الأمن والشؤون المالية والإدارية، وكان تعيين الحاكم العام للمستعمرة لمدة ثلاث سنوات.

ويعاون هذا الحاكم للمستعمرة مجلس استشاري يتكون من ضباط الجيش وبعض المستوطنين وإلى جانب هذا المجلس يوجد عدد من الموظفين مثل قاضي القضاة الذي يتولى الإشراف على النواحي القضائية بالمستعمرة جنباً إلى جنب مع أعضاء الجهاز الإداري. ونظراً لأن البرتغال ترسل إلى مستعمراتها أعداداً كبيرة من أعضاء البعثات التبشيرية وبعض أصحاب المقاطعات فقد تكون في المستعمرات طبقة من الإقطاعيين ورجال الإرساليات الذين سعوا للبحث عن الثروات ونسوا مهمتهم الأساسية في التبشير، وبدعوا يمثلون الإقطاعيات ويستغلون الأفارقة لصالحهم وساءت أحوال المستعمرات بعد تكوين هذه الطبقات المستغلة عندما قررت حكومة البرتغال إرسال المجرمين والخارجين عن القانون والمغامرين، بل ولمحكوم عليهم بأشغال شاقة، وباختصار صار البيض في المستعمرات البرتغالية يتكون من طبقة سيئة ومن جماعات لا أخلاق لها. وبالطبع تزوج أفراد هذه الجماعات الوضيعة من سكان المستعمرات ونج عن هذا طبقة أخرى من المولدين أطلق عليهم الخلاسين.

ومن الأمور الملحوظة أن البرتغال كانت تختار حكام مستعمراتها وكذلك الجهاز الإداري من البرازيليين ذلك لأنها تعلم أن مصالح هذه

المستعمرات مرتبط بالبرازيل، وقد برز من هؤلاء البرازيليين في المستعمرات البرتغالية في أفريقيا الجنرال سلفادور دي (Salvatore de sal) وهو من كبار رجال الإقطاعيين البرازيليين وكذلك فرنسيكو دي (Francisco de scusa cuten ho) ونظراً لأن البرتغال مارست أقصى أنواع المعاملة مع الأفارقة، فإن أصواتاً علت تطالب بالإصلاح وتعلن الاحتجاج على ما يدور في المستعمرات البرتغالية، واضطرت وزارة المستعمرات في عام ١٨٩٨ إلى تشكيل لجنة لدراسة الأوضاع في المستعمرات.

وعينت أنطونير أنيز رئيساً لها وكانت أبرز نصائح وتوصيات هذه اللجنة تطوير نظام الإدارة في كل مستعمرة طبقاً لظروفها الخاصة وطالب باختيار الحكام من أكفأ العناصر والذين يحظون بسمعة طيبة. وترتب على تقرير أنيز (Enes) صدور تشريعات ١٨٩٩ والتي جاء في بندها الأول إلزام رعايا الأقاليم البرتغالية فيما وراء البحار برفع مستوى معيشتهم عن طريق العمل، كما أنهم أحرار في اختيار أنسب الطرق اللازمة لتحقيق هذا الالتزام، وإذا لم يقوموا بذلك فإن السلطة سوف تجبرهم على هذا.

ورغم هذا فقد واصل الحكام البرتغاليون سياسة السخرة والعمل الإجباري حتى عام ١٩١٧، ولكن اضطرت البرتغال إلى الأيدي العاملة الأفريقية في أنجولا فأوقفت شحن الرقيق إلى العالم الجديد، ولما وصل سالازار إلى عرش البرتغال بدأت صفحة جديدة في السياسة الاستعمارية البرتغالية حيث وضع دستوراً جديداً للمستعمرات البرتغالية في أفريقيا في عام ١٩٣٣، وقد ارتكز هذا الدستور وتلك السياسة الجديدة على أسس ثلاثة:

١- الدافع الديني الذي دفع البرتغال لاستعمار هذه المناطق باعتبارهم شعب الله المختار لنشر الفضيلة والأخلاق المثلى بين هذه الشعوب المختلفة.

٢- الإحساس بضخامة تلك المناطق التي يرفرف عليها العلم البرتغالي.

٣- العمل على استخراج كافة الموارد المتاحة في هذه المستعمرات.

وتحقيقاً لتلك المبادئ الثلاث التي تنطوي أيضاً على نظرة عنصرية استغلالية، فقد جذبت البرتغال المفكرين والصحفيين وكافة وسائل النشر والإعلام لنشر أسس هذه السياسة، وأتبع ذلك بالطبع تعديلات إدارية جديدة في المستعمرات وغيّرت البرتغال اسم المستعمرات البرتغالية إلى اسم (أقاليم ما وراء البحار).

وفي عام ١٩٥١ صدر قانون لإدارة هذه الأقاليم فيما وراء البحار وبالطبع لم يختلف في جوهره عن قانون عام ١٩٣٣ وكانت أهم المبادئ التي تضمنها هذا القانون:

١- اعتبار جميع الأراضي الأفريقية جزءاً لا يتجزأ من أراضي البرتغال.

٢- أن تتبع هذه الأقاليم وزارة ما وراء البحار ويعاون الوزير مجلس استشاري، ولكل إقليم حاكم عام يديره.

٣- عقد مؤتمر عام في لشبونة كل ثلاث سنوات يحضره حاكم الأقاليم.

٤- تشجيع سياسة الاندماج، أي منح الأفريقي الذي يتعلم اللغة البرتغالية ويعتق المسيحية حق المواطنة البرتغالية.

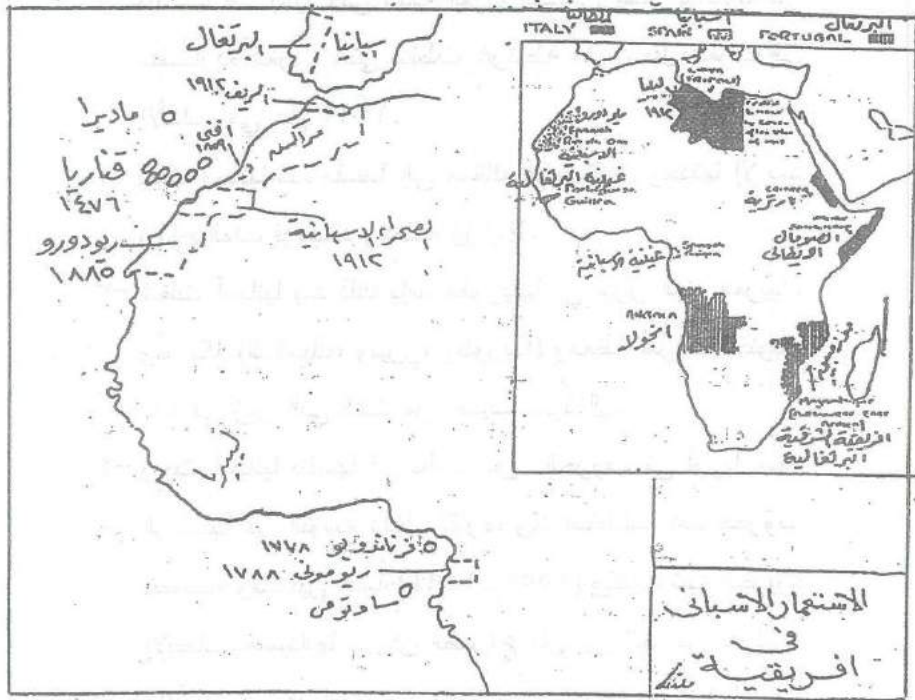
٥- خضوع الأفريقيين لنظام بطاقات الانتقال.

واستمرت البرتغال تمارس هذه السياسة الوحشية ومنعت رجال الأمم المتحدة من زيارة الأقاليم البرتغالية، لكنها أمام قوة المقاومة الوطنية والرأي العام العالمي ألغت نظام العمل الإجمالي، وخففت من العقوبات التي كان يتعرض لها المواطن، وسارت الأمور على هذا المنوال حتى تخلصت الحكومة البرتغالية من حكم الطاغية سالازار، وبعدها بدأت المستعمرات البرتغالية تحقق استقلالها.

الفصل الرابع

الاستعمار الأسباني في أفريقيا

- المستعمرات الأسبانية في أفريقيا
- المقاومة الوطنية للاستعمار الأسباني



كان للأسبان دور بارز في أوائل حركة الكشف الجغرافية الحديثة لكن الأسبان لم يلعبوا دوراً حاسماً في أفريقيا باستثناء دورهم في شمال غرب القارة (المغرب). ويرجع ذلك للأسباب التالية:

١- ظلت أسبانيا حتى نهاية القرن الخامس عشر مشغولة في مطاردة العرب حتى سقطت غرناطة آخر معقل للعرب في الأندلس في عام ١٤٩٢.

٢- بقيت أسبانيا مدة مقسمة إلى ممالك فلم تستكمل وحدتها إلا بعد زواج الملك فرديناند والملكة إيزابيلا.

٣- شغلت أسبانيا بعد ذلك بامبراطوريتها في جزر الهند الغربية، وأمريكا (المكسيك، وبيرو، وفلوريدا) ومعظم أمريكا الجنوبية عدا البرازيل التي كانت من نصيب البرتغال.

٤- زجت أسبانيا بنفسها في سلسلة من الحروب في أوروبا بسبب الرغبة في التوسع داخل القارة، وقد استطالت هذه الحروب خمسة وستين عاماً (١٤٩٤-١٥٥٩) وكانت شبه الجزيرة الإيطالية ميدانها - لكن الصراع كان بين الجيوش الفرنسية والأسبانية، وقد استنزفت هذه الحروب جهود أسبانيا البشرية والمادية وشغلتها عن أي نشاط آخر.

٥- سياسة التعصب المذهبي التي اتبعتها ملوك أسبانيا واستعانتهم بمحاكم التفتيش التي سلطوها للفتك بالبروتستانت والمسلمين واليهود وغيرهم الذين اعتبروهم ملحدين، فأساءت إلى أسبانيا واستنزفت جهودها فيما لا طائل منه.

٦- الصراع بين الأسبان والدول البحرية الأوروبية الأخرى التي بدأت تظهر في ميدان الاستعمار وفي مقدمتها إنجلترا التي نجحت في تدمير الأسطول الأسباني (الارمادا) في عام ١٥٨٨.

فالمشكلات التي واجهتها أسبانيا في أوروبا، بالإضافة إلى مشاغلها في أمريكا استنزفت جهود الأسبان وصرفت أنظارهم عن المزيد من المغامرات في القارة الأفريقية.

المستعمرات الأسبانية في أفريقيا

أولاً: جزر كناريا

منذ منتصف القرن الخامس عشر (١٤٧٦) وقعت جزر كناريا في أيدي الأسبان وكثر عدد المهاجرين الأسبان إلى هذه الجزر واختلطوا بالسكان الأصليين وتزوجوا منهم. وأدت هذه الجزر خدمة جلية للأسبان فاستخدموها كمحطة بحرية لسفنهم التي تعبر المحيط الأطلنطي خلال الخمسين سنة الأولى من اكتشاف واستعمار الأمريكتين. وقد أدركت إنجلترا أهمية موقع جزر كناريا لها كدولة بحرية بالإضافة إلى ملائمة مناخها، فأرسلت قوة للاستيلاء عليها — لكن عجزت القوة الإنجليزية في التغلب على مقاومة أهالي هذه الجزر والمستوطنين الأسبان، ونجحت السياسة التي اتبعتها أسبانيا في حكم هذه الجزر وإدارتها — إذ سمحت بإقامة حكومة شبه مستقلة فيها من سكانها والمستوطنين الأسبان — في إتاحة الفرصة لهذه الجزر للتقدم والتمتع بهدوء.

وفي القرن التاسع عشر حين اشتد الصراع الاستعماري الأوربي على القارة الأفريقية حاولت أسبانيا مد نفوذها على الساحل الأفريقي المقابل - كما سنوضح فيما بعد -.

ثانيا : مدن وثغور شمال أفريقيا والصراع مع العثمانيين:

بعد أن تخلص الأسبان من العرب بعد سقوط غرناطة آخر حصن عربي في الأندلس في ١٤٩٢ تتبعوا العرب في المدن الساحلية على الشاطئ الشمالي للقارة المواجه لهم فاحتلوا مليلة، ووهران، والجزائر، وسوسة، وصفاقس، وغيرها من مدن وثغور شمال أفريقيا. وكانت الأوضاع في الشمال الأفريقي سيئة فقد قامت بهذه البلاد منذ سقطت دولة الموحدين (١٢٦١) إمارات متنافسة في تونس والجزائر ومراكش.

على أن أطماع الأسبان في مدن شمال أفريقيا وثغورها أدت لاصطدامهم بالعثمانيين الذين كانوا يمثلون القوى الرئيسية في الشرق العربي - فقد أعلن (خير الدين بربروس) في الجزائر ولاءه للسلطان العثماني ليستند على قوة العثمانيين في صراعه مع الأسبان وهكذا أصبحت الجزائر ولاية عثمانية.

وكان الأسبان قد استولوا على وهران وبنوا في جزيرة مقابل الجزائر حصن (Penon) واتجهت أنظارهم إلى تونس التي كانت تحت حكم الحفصيين.

وحاول العثمانيون بمساعدة حكامهم في الجزائر مد نفوذهم إلى تونس فلجأ الأمير الحسن الحفصي للأسبان، وهكذا اشتد الصراع بين الأسبان والعثمانيين.

وقد جرد شارل الخامس ملك أسبانيا عام ١٥٤١ قوة كبيرة للاستيلاء على الجزائر لكن تعرض الأسطول الأسباني لعواصف وأمطار عرقلت وصوله لأهدافه.

وانتهى الصراع العثماني الأسباني في تونس في عام ١٥٧٤ حين تمكنت حامية عثمانية بقيادة (سنان باشا) من القضاء على آخر أفراد الأسرة الحفصية التي كانت تعتمد على مساندة الأسبان.

وحاول الأسبان عام ١٥٩٢ الاستيلاء على جزيرة جربا — لكنهم منوا بهزيمة منكرة، وقبل نهاية القرن الثامن عشر كانت أسبانيا قد جلت عن معظم الأقاليم التي استعمرتها في شمال أفريقيا ما عدا مليلة (Melila) وسبتة (Sebta) التي آلت إليها من البرتغال بعد احتلالها للبرتغال ذاتها في القرن السادس عشر أيام فيليب الثاني ملك أسبانيا، ولا زال هذان الثغران المغربيان في يد الأسبان إلى الآن.

ثالثاً: المغرب الأقصى (مراكش):

جاء استيلاء فرنسا على تونس عام ١٨٨١ نذيراً للأسبان بآلا يتركوا الفرصة نضيع منهم لغيرهم من الاستعماريين — فشجعت الحكومة الأسبانية هجرة رعاياها للساحل الأفريقي المقابل — لكن لم تستطع أسبانيا أن تتخذ خطوة فعالة تحقق بها أطماعها مع الدول الاستعمارية الأخرى إلا بعد أن فقدت أغلب مستعمراتها في أمريكا والمحيط الهندي، وتمثل نشاط أسبانيا الاستعماري فيما يلي:

١- استولت أسبانيا على مدينة إفني (Ifni) بموجب معاهدة عقدت بينها وبين المغرب في عام ١٨٥٩.

٢- كما استطاعت أسبانيا في الفترة التي وصل فيها التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية مرحلة الصراع منذ ١٨٨٤—

أن تقوي نفوذها في المنطقة الساحلية المواجهة لجزر كناريا
 فرفعت علمها عليها سنة ١٨٨٥ وأطلقت عليها اسم ريو دي
 أورو (Rio de Oro) (نهر الذهب)، وأعلنت أسبانيا حمايتها
 على المساحة الممتدة من الرأس الأبيض إلى رأس بوجادو،
 وقد أطلقت عليها اسم (الصحراء الأسبانية)، وأصبحت لهذه
 المنطقة أهمية خاصة بعد اكتشاف الفوسفات فيها.

٣- وكانت أسبانيا تتطلع لتوسيع نفوذها في المغرب خاصة في
 الجهات المحيطة بمناطق نفوذها في مليلة وسبتة.
 وكانت حالة المغرب سيئة فالفوضى تضرب أطناها في الإدارة
 ووصلت الحالة الاقتصادية إلى درجة كبيرة من السوء، هذا بالإضافة
 إلى التنافس المحموم على النفوذ في المغرب بين الدول الأوروبية.
 فقد كان لإنجلترا التي تحتل منطقة جبل طارق منذ ١٧٠٤
 مصالح حيوية في الأقاليم المواجهة لجبل طارق — هذا بالإضافة إلى
 مصالح إنجلترا الأخرى في البحر المتوسط والدول المطلة عليه خاصة
 بعد احتلالها لمصر عام ١٨٨٢.

وكانت لفرنسا مصالح بحكم وجودها في الجزائر وتونس، وقد
 حدث صدام بين الفرنسيين والمغاربة بسبب معاونة المغرب للأمير
 عبد القادر الجزائري الثائر ضد فرنسا في الجزائر فزحفت القوات
 الفرنسية على الحدود الشرقية للمغرب وهزمت الجيش المغربي في
 (معركة أسلي) ١٨٤٤، لكن عقدت (اتفاقية طنجة) ١٨٤٤ بين
 الطرفين تعهدت بموجبها المغرب بتسريح قواتها الموجودة على الحدود
 الجزائرية وعدم تقديم المساعدة للأمير عبد القادر.

أما ألمانيا — فكانت قد اكتملت وحدتها أخيراً وكانت تتطلع لمركز خاص في المغرب، وكانت إيطاليا أيضاً تنتظر بعين الحقد إلى فرنسا التي سبقتها في وضع يدها على الجزائر وتونس وكانت ترى أن حصولها على المغرب هو التعويض الوحيد عن هذه الخسارة.

وكانت أسبانيا — تدرك كل هذه المصالح المتضاربة، وكانت تعلم أن تحقيق مصالحها في المغرب يتوقف على مدى نجاحها في التوفيق بين مصالحها ومصالح هذه الدول الاستعمارية.

وقد اتجهت أسبانيا للاتفاق مع فرنسا ليتمكنها أن تحقق أطماعها في المغرب — ووصلت الدولتان إلى اتفاق أولي في عام ١٩٠٢. على أن فرنسا نفسها كانت تسعى للوصول إلى اتفاق ليتمكن أن تحقق هي الأخرى أطماعها في المغرب.

وقد مرت التسويات بين الدول المتنافسة على المغرب في مراحل:

١- ففي عام ١٩٠٤ وصلت فرنسا وإنجلترا لاتفاق (الاتفاق الودي) وبموجبه تقرر أن تطلق فرنسا يد إنجلترا في مصر فلا تطالبها بتحديد موعد لإنهاء احتلالها لمصر في مقابل ترك إنجلترا يد فرنسا في المغرب.

٢- على أن الحكومة المغربية استناداً لتأييد ألمانيا لها دعت في ١٩٠٦ لقمع مؤتمر دولي للنظر في شئون المغرب، وعارضت فرنسا في ذلك لكن عقد المؤتمر في مدينة (الجزيرة الخضراء) الأسبانية في يناير ١٩٠٦ وحضره مندوبو ١٢ دولة ورغم أن الدول اتفقت في المؤتمر على احترام استقلال المغرب — لكن بنود الاتفاقية الأخرى كانت نصراً لفرنسا وأسبانيا وللدبلوماسية الإنجليزية.

فلم يمض على توقيع (ميثاق الجزيرة الخضراء) عام واحد حتى كانت فرنسا قد احتلت (وجدة) على الحدود الجزائرية المغربية وأسهرت أسبانيا لاحتلال مناطق هامة في الريف وتطورت الأحداث فاحتلت فرنسا (الرباط) ثم فارس.

٣- وأثارت هذه الأحداث ألمانيا فأرسلت في عام ١٩١١ إحدى سفنها الحربية إلى ميناء (أغادير) المغربي على المحيط الأطلسي في شبه مظاهرة عسكرية، لكن فرنسا وصلت إلى اتفاق مع ألمانيا تركت فرنسا لها بموجب رقة من أملاكها في حوض الكونغو مقابل ترك الحرية لفرنسا في المغرب.

٤- وانتقلت فرنسا مع إيطاليا على أن تترك يد إيطاليا حرة في ليبيا مقابل ترك الأمر لفرنسا في المغرب.

وبذلك لم تجد فرنسا عقبة في إلزام السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب على أن يوقع في مارس ١٩١٢ على (إعلان الحماية). وجرى مفاوضات بين أسبانيا وفرنسا انتهت بتحديد المنطقة التي وضعت تحت النفوذ الأسباني وأطلق عليها اسم (المنطقة الخلفية) ويطلق عليها الأسبان اسم (الريف الأسباني).

وفي عام ١٧٧٨ عندما صارت أسبانيا مهتمة كل الاهتمام بتجارة الرقيق على الساحل الغربي لأفريقيا، لحاجتها إلى مدد منتظم منه في ممتلكاتها الأمريكية حصلت من البرتغال على تنازل عن جزيرة فرناندوبو، كما امتدت ادعائهم مسافة صعوداً مع نهر موني (Muni) عام ١٧٨٨، وحددت حدود هذه المنطقة التي صارت تسمى غينيا الأسبانية (ريوموني).

سياسة أسبانيا في حكم منطقة نفوذها في المغرب:

ميزت أسبانيا بين المناطق السابق احتلالها (مليلة، سبتة، إفني، منطقة الصحراء الغربية) واعتبرتها أرضاً أسبانية تخضع لحكومة مدريد مباشرة، وبين المناطق الأخرى التي تستمد أسبانيا نفوذها فيها من معاهدة الحماية بين فرنسا والسلطان المغربي.

واتخذت أسبانيا مدينة (تطوان) مركزاً لإدارتها للمنطقة الجديدة التي آلت إليها، وعينت مندوباً سامياً أسبانياً لإدارتها — وقد عرفت (بالمنطقة الخليفية) كما ذكرنا لأن السلطان يعين واحداً من أعضاء أسرته لرعاية شئون المواطنين بها — وكانت لأسبانيا بهذه المنطقة وزارات لمختلف الشئون.

وقد شجعت أسبانيا هجرة الأسبانيين للمنطقة التي خضعت لهم في المغرب.

المقاومة الوطنية للاستعمار الأسباني:

اقتترنت المقاومة الوطنية في المغرب العربي بوجه عام، وإقليم الريف الأسباني بشكل خاص بتلك الانتصارات الرائعة التي سجلها الزعيم المغربي محمد عبد الكريم الخطابي الذي سجل بحروف من نور صفحات كلها عز وفخار لكل مسلم يريد أن يقرأ عن هذه البطولات العربية ضد قوتين أوربيتين هما أسبانيا وفرنسا، وكانت مقاومته عاملاً قوياً في هز كيان الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا، بل وأثر على كل النظم الاستعمارية هناك.

ولد الأمير عبد الكريم الخطابي (الوالد) في منطقة الريف^(١) في الوقت الذي تطلعت فيه الدول الأوربية نحو استعمار شمال أفريقيا.

(١) كلمة ريف ليس لها المعنى الشائع في الشرق العربي والذي يعني المناطق الزراعية، ولكنها تعني في المغرب طرف الشيء أو نطاقه الخارجي، وهي تعني الساحل الشمالي، وصارت تطلق على المنطقة المحيطة بسبتة غرباً حتى حدود الجزائر شرقاً. وطبقاً لهذه التحديد فإن

وكانت قبيلة ورياغل التي تقطن إقليم الريف من أشهر القبائل هناك، وكان الأمير عبد الكريم رئيس القبيلة الحاكمة في الريف على علاقة بالعالم الأوربي، ولما أعلن الأسبان الحماية عام ١٩١٢ على المنطقة وقف الأمير وأعلن رفضه لهذه الحماية.

فما كان من المندوب السامي إلا أن أصدر أوامره بالقبض على أبنه وإلقائه في السجن.

انتظر الشيخ لحين عوده أبنه الأكبر من السجن، وعودة أبنه الثاني محمد من مدريد وأعلن القطيعة بينه وبين الأسبان، وصمم على مقاومة الأسبان وإخراجهم من بلاده.

معرفة أحوال :

قبل دراسة هذه المعركة التاريخية الحاسمة يجدر بنا أن نلقي نظرة على الوضع الأسباني في المغرب، ثم وضع الريف وأحداث هذه المعركة الهامة وأهم ما ترتب عليها من أحداث.

حاولت أسبانيا استخدام القوة لإخضاع الريف في الوقت الذي كانت فيه أسبانيا أكثر تخلفاً من فرنسا في المجال العسكري، وكان الجنود يفترقون إلى التدريب الحديث، وكانت القوات الأسبانية في المغرب تنقسم إلى ثلاث قيادات، الأولى في مليلة في الشرق، والثانية في سبتة أمام المضائق، والثالثة في العرائش على المحيط الأطلسي.

بدأ الأسبان عملياتهم الحربية من قواعدهم الثلاث في سبتمبر ١٩٠٩ واحتلوا طنجة عام ١٩١١، ولم يتوغلوا في بلاد الريف لأنها

بلاد الريف تمتد بمحاذاة البحر على مسافة طولها ١٢٠ ميلاً وعرضها ٢٥ ميلاً، وتقطن هذه المنطقة قبائل الجبال ذات الأصل البربري، إلى جانب سكان المدن من العرب الذين اختلطوا بالبربر، ومن القبائل البربرية التي تسكن الريف قبيلة ورياغل التي ينسب إليها الزعيم محمد عبد الكريم الخطابي.

صعبة المسالك وفكر الأسبان في طريقة لاستمالة الزعماء المحليين، وخصوصاً أحمد الريسولي الذي رفض التعاون معهم، وهاجم الأسبان شفشاون^(١).

وفي عام ١٩٢٠ حاول الأسبان تطويق منطقة الجبال، وهاجموا الريسولي وأعطاه القائد الأسباني مهلة للاستسلام ولكن تغير الموقف بسبب هزيمة الأسبان على أيدي قبائل ورياغل في قطاع مليلة بقيادة الزعيم محمد عبد الكريم الخطابي.

وكان الجنرال سيلفستر قد تقدم إلى نهر القرط، واحتل دار دريوس في مايو ١٩٢٠، ولم يلق مقاومة من قبائل ورياغل حتى وصل إلى أطراف أنوال في مايو ١٩٢١ فأرسل إلي الأمير الخطابي يحذره من احتلال الإقليم.

واضطر الجنرال سيلفستر إلى تركيز قواته في أنوال خصوصاً أنه فشل في الحصول على دعم من القيادات الأخرى، وحسن أهل الريف المكان وردوا الأسبان القادمين للموقع في أنوال، وعندئذ حاول سيلفستر إنقاذ الموقف، وقرر الانسحاب، بعد أن أحس بالتهديد لقواته المطوقة في أنوال، وفقد القائد الأسباني السيطرة على الموقف، ووقعت الكارثة في الثاني والعشرين من يولية عام ١٩١٢ حيث حلت الهزيمة الساحقة بالقوات الأسبانية، ولقى القائد الأسباني نفسه حتفه في هذه المعركة.

(١) كان أحمد الريسولي قد درس القانون في شبابه، لكنه استسلم لحياة المغامرات، وصار يسرق الماشية أتباعه، ثم يردّها لأصحابها مقابل دية تدفع له، وقد قويت شوكرته بين قبائل الجبال، ولذا عينه السلطان عبد الحفيظ باشا على قبائل جبالا، ولما بدأ الاحتلال الأسباني لبلادهم، كان من الطبيعي أن يصطدم بقوة الريسولي، وتقدمت القوات الأسبانية إلى تطوان واحتلتها عام ١٩١٣، وقام الريسولي بمهاجمتهم، وأرسلت أسبانيا تعزيزات للمنطقة، واضطرت أسبانيا لمهادنته وعقدت منه صلحاً اعترفت فيه بحكمه في منطقة الجبالا.

وهرب الأسبان في ذعر وخوف بعد أن واصل رجال الريف مهاجمة القوات المنسحبة، وفي ٢٥ يولية استولى أهل الريف على كل مواقع الإقليم، وامتدوا حتى أسوار مليلة ذاتها والتي وصل إليها الجنرال الأسباني بيرنجر في ٢٣ يولية، ولكنه فشل في إنقاذ الموقف المتدهور، وظل هذا القائد محاصراً حتى التاسع من أغسطس، وسلم للوطنيين الذين أرسلوه للأمير الخطابي.

ورغم أن الجيش الأسباني كان يفوق الجيش المغربي في الريف عدداً وعتاداً، فقد نجح الريفيون في تحرير معظم المنطقة التي كان الأسبان قد استولوا عليها في عام ١٩١٢ وظل حزام المدن الساحلية فقط تحت السيطرة الأسبانية.

وكانت حروب الأمير الخطابي من أغرب الحروب في التاريخ حيث لم تكن حرباً بين جيشين متساويين، كما لم تكن حرباً بين بلدين، بل إنها كانت نضالاً بين دولة أوربية قوية، وبين زعيم قبلي ليس لديه من الموارد سوى ما تدره عليه المنطقة المحددة التي كان يسيطر عليها، ولم يكن الرجال مدربين على فنون الحرب الحديثة وكان يقودهم زعيم لم يدخل يوماً من الأيام باب مدرسة حربية.

وكانت هزيمة الأسبان قاسية حيث قضت على جيش سيلفتسر وخسر الأسبان ١٤٧٧٢ رجلاً، ٥٩,٥٠٤ بندقية، ٣٩٢ مدفع رشاش، ١٢٩ مدفع ميدان بالإضافة إلى حوالي ٧٥٠ أسيراً.

واعتمدت خطة الأسبان في المرحلة التالية لمعركة أنوال على التفاوض مع الريسولي حتى يركزوا قواتهم ضد الأمير الخطابي. وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٢٢ تم الاتفاق مع الريسولي الذي قرر الاستسلام مقابل تركه سيد الموقف في منطقته وجلى الأسبان عن تازاروت، ودفعوا للريسولي تعويضاً عن الأضرار التي لحقت به.

واستطاع الأمير الخطابي بسط نفوذه على كل الريف وغمارة واتحدت المنطقة تحت حكومة موحدة، وصارت (أجدير) عاصمة لتلك الدولة الجديدة، وأخذت أسبانيا تسعى للتفاوض مع الأمير في يناير ١٩٢٣، وإخلاء سبيل الأسرى مقابل أربعة ملايين بسيطة أسبانية، وعرضت أسبانيا على الأمير حكم منطقة الحماية الأسبانية من قبلهم، لكن الأمير رفض ذلك، وفشلت المفاوضات بين الأسبان والأمير، وواصل أهل الريف الضغط على الأسبان وتمكن رجال القبائل من قطع الطرق بين تطوان وشفشاون، وحاصروا قوة من الأسبان قوامها ثلاث آلاف جندي، وهاجموا الأسبان في مقرهم في تطوان نفسها.

وكان الأمير قد قرر في صيف ١٩٢٤ القيام بهجوم عام، وكانت تطوان أول الأهداف في هذا الهجوم، ونجحت قواته فعلاً في الوصول إلى ضواحي المدينة، وسقطت قنابل مدفعتها في الشوارع، لكنها عجزت عن اجتياح أسوارها، واضطر بريمودي ريفيرا إلى ترك العاصمة الأسبانية والحضور إلى المغرب للإشراف بنفسه على القتال، وكانت مهمة صعبة جداً.

ونجح الأسبان في فك حصار شفشاون بعد معارك استمرت عشرة أيام وعينت أسبانيا الماركيز (دي استيلا) مندوباً سامياً وقائداً عاماً، وبدأ هذا القائد في سحب القوات الأسبانية في الوقت الذي استولت فيه قوات الريف على القصر الصغير، وقد كلفت هذه العملية أسبانيا حوالي ٢١,٢٥٠ ما بين قتيل ومفقود وأسير من الجنود والضباط.

وحاول الأسبان إعادة فتح الطريق بين طنجة وتطوان، واحتلوا القصر الصغير في يناير ١٩٢٥ وكان الأمير الخطابي يواصل تدعيم

سلطته الثورية في منطقة جبالا، ونجح في القبض على الريسولي، ونقله إلى أجدير حيث مات هناك، وبعد موته صار عبد الكريم رئيساً وزعيماً وقائداً للثورة دون منافس.

ورفض الأمير لقب سلطان، وفضل لقب أمير الريف، كما رفض إنشاء بلاط، وظل يعيش في منازل ريفية، وجعل أخاه قائداً للجيش النظامي، وأعد جيشاً مجهزاً بأحدث الأسلحة الأوربية ووضع نظاماً لجباية الضرائب، كما وضع قوانين جديدة، وقرر تأليف حكومة وطنية تدير شئون البلاد (جمعية وطنية)، وأعلن الميثاق الذي تضمن الاعتراف بالاستقلال التام للدولة الريفية من خطوط الحدود مع مراكش حتى البحر المتوسط، وأعلن قيام الجمهورية بالريف، ودعى جميع الدول إلى إقامة خدمات قنصلية ودبلوماسية في مقر حكومة الريف في أجدير.

وأعلن الخطابي عن أهداف حكومته في عدم الاعتراف بالحماية الفرنسية وجلاء الأسبان عن كل ما احتلوه عدا سبتة ومليلة، وإقامة علاقات طيبة مع كل الدول.

وفي مايو في نفس العام (١٩٢٤) بدأت أسبانيا تسعى للوصول إلى هدنة مع الأمير على أساس عدم تحريك القوات الأسبانية من أماكنها، ولكن فشلت المفاوضات بسبب اشتراك كل من الأسبان والفرنسيين في حرب الأمير.

فرنسا والصراع مع الأمير الخطابي:

ففي بداية ثورة الأمير عبد الكريم ضد الأسبان رحب الفرنسيون به ووجدوا فيه فرصة للانتقام من أسبانيا لمواقفها أثناء الحرب العالمية

الأولى والعناصر الثورية المعادية لفرنسا والتي اتخذت من المنطقة الأسبانية قاعدة للعمل، وأعطت فرنسا الأمير الأسلحة والذخيرة بصورة علنية انتقاماً من موقف الأسبان خلال الحرب، وكان وفد الريف يتنقل بسهولة وحرية بين المنطقة الفرنسية وبين الجزائر والريف، وكان هذا الموقف الفرنسي أكثر من مجرد الانتقام من الأسبان.

وكان اعتقاد الفرنسيين أن ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى سوف تسمح لهم بالمطالبة بتعديلات في المنطقة، وكانوا يأملون في أن سيطرة عبد الكريم على الريف تساعد على الحصول على امتيازات في البحث عن المعادن في الريف، ولكن في عام ١٩٢٤ تغير الموقف الفرنسي تماماً.

وأغلق ليوتي - المقيم العام الفرنسي - الحدود مع الريف، وضبط قوافل التموين وهي في طريقها إليه وقرر مهاجمة الريف ورغم عدم وجود حجة لذلك، ومن الطبيعي بعد انتصارات الأمير عبد الكريم ضد الأسبان وتكبيده لهم الخسائر الفادحة، وإنشاء جمهورية الريف أن يعكر هذا التطور صفو الحياة عند الفرنسيين الذين اقتسموا المنطقة مع الأسبان فكانت هذه العوامل سبباً في تحالف فرنسا وأسبانيا ضد الأمير.

وتقدم الفرنسيون في مايو عام ١٩٢٤ وعبروا أعالي نهر الوراغة دون أن يلقوا مقاومة عنيفة من سكان الريف.

وأقصى ليوتي شتاء عام ١٩٢٥ بعد الخطط لسحق عبد الكريم الذي بادر بالهجوم في منتصف أبريل ١٩٢٥ واندفع كالصاعقة ونجح في احتلال خمسين مركزاً فرنسياً، وصار على بعد سبعة وعشرين كيلو متراً من مدينة فاس.

ولقد كان هجوم الأمير عبد الكريم على الفرنسيين سبباً في تخرج موقف ليوتي الذي طلب إمدادات من فرنسا لكنها لم تصله في الوقت المناسب وهبطت أرصدة ليوتي السياسية وزاد خصومه وانهالت الهجمات عليه من كل صوب، وبدأ المستوطنون الفرنسيون يرسلون برقيات ينتقدون فيها سياسة ليوتي، ويطالبون بإرسال قائد عسكري قوي مع نجدة قوية، والانتقال من الدفاع للهجوم.

وزاد الأمر سوءاً عندما تقدمت القوات الفرنسية شمالاً على أمل اللقاء بالقوات الأسبانية، لكن قيادة الأسبان كانت قد اتخذت قراراً بالانسحاب ووجدت القوات الفرنسية نفسها وجهاً لوجه أمام ثوار الريف.

وتمكنّت قوات الريف من إذاقة الفرنسيين مرارة الهزيمة في أكثر من لقاء، وصارت الجبهة الشمالية للقوات الفرنسية مكشوفة، ولذا قرر الفرنسيون إنشاء خط دفاعي ثابت للدفاع عن منطقتهم من هجوم أبناء الريف.

وأقرت الحكومة الفرنسية مخطط ليوتي للحملة ضد الريف، وكان ليوتي بارعاً حيث أدرك أن هذه الثورة ليست ثورة قبائل بل هي بدء ظهور دولة مغربية موحدة، ولذا استغل المنافسات الشخصية للإيقاع بين زعماء الثورة المغربية وإحداث الفرقة في صفوف الثوار، لكن نجاح عبد الكريم وقضائه على خصمه الريسولي جعل القبائل المترددة تنضم إليه، وفشلت دبلوماسية ليوتي في الإيقاع بين الزعماء في منطقة الريف.

لقد أدركت فرنسا أن نجاح ثورة الريف بقيادة الأمير عبد الكريم الخطاب تعني ضياع كل المغرب الأقصى والجزائر وتونس، ومن هنا

جاء التفكير في إرسال الجنرال بيتان إلى المغرب في يولييه ١٩٢٥، وحدث اجتماع بين الجنرالين ليوتي وبيتان والمارشال الأسباني بريمودي دي ريفيرا لوضع إمكانياتهم معاً، وللتخطيط سوياً من أجل إخضاع الزعيم المغربي.

وقد نص الاتفاق الفرنسي الأسباني على ما يلي:

- ١- ألا تعقد الدولتان أي صلح منفرد مع قبائل الريف.
- ٢- تتفق الحكومتان على أن تحقق لقبائل الريف الاستقلال الذاتي طبقاً للمعاهدات الدولية، وتحت سلطة رئيس تختاره هذه القبائل.

٣- أن تضمن المقترحات التي ستعرض على القبائل عملية قبول الاحتلال الأسباني السلمي لقطاع معين وتبادل الأسرى.

٤- استمرار الأعمال العسكرية حتى تنتهي المفاوضات إلى نتيجة.

٥- في حالة فشل المفاوضات تعلن الدولتان مقترحاتهما ويحملان

الأمير محمد عبد الكريم الخطابي مسؤولية استمرار النزاع.

وواضح من هذا الاتفاق أن الدولتين قد تجاهلتا تماماً الأمير ولهذا عندما عينت الحكومتان مندوبيهما رفض عبد الكريم استقبالهما ما لم تقبل الحكومتان الاعتراف باستقلال الريف.

وفي ١٣ أبريل ١٩٢٥ بدأ رجال الريف الهجوم على القوات المعادية وتوغلوا في الخطوط الفرنسية، وأثاروا القبائل خلفهم واضطرت القيادة إلى إخلاء المواقع التي انقطعت صلتها بقواعدها الأصلية، وتأزم الموقف في منطقة (تازا) التي أخلاها الفرنسيون بعد معركة عنيفة مع رجال الريف.

هزت هزيمة الفرنسيين في تازا الرأي العام الفرنسي بشكل أجبر الحكومة على تغيير قيادتها، فعين القائد تاولان قائداً عاماً للقوات الفرنسية في المغرب. وكانت الهزيمة قاسية على الفرنسيين، وكانت فرصة لكي يشن الحزب الشيوعي الفرنسي هجومه على البورجوازية الاستعمارية ويظهر تأييده لقضية الريف، وردت الحكومة الفرنسية على ذلك بأن أعلنت أمام مجلس الأمة أن سياستها سلمية ودفاعية. ولقد أخطأ الأمير عبد الكريم حينما ضيع الفرصة ولم يستول على فاس وتازة قبل أن تصل التعزيزات لهم.

إزاء كل هذا كان على فرنسا أن تتعاون مع أسبانيا للقضاء على هذه الثورة الريفية التي صارت تهدد الكيان الفرنسي والأسباني في شمال القارة، وأرسل الأمير عبد الكريم إلى الأسبان في تطوان يصر على ضرورة الاعتراف باستقلال الريف كشرط أساسي للدخول في مفاوضات للصلح - لكن الدولتين أعلنتا شروط الاتفاق، وأقرتا عدم الاعتراف بإعطاء الاستقلال للريف.

وهكذا أصبح واضحاً أن طريق التفاهم مع الأمير قد أوصد وأن السلاح هو الفيصل الوحيد لتقرير مصير هذه المنطقة من العالم.

وفي الثاني من أكتوبر ١٩٢٥ بدأت القوات الفرنسية تتوغل في سهل أجدير في الوقت الذي كان مجاهدو الريف يهددون تطوان نفسها، وكانت خطة فرنسا سرعة التوغل والانتقاء بالقوات الأسبانية القادمة من مليلة وأجدير.

واضطر الأمير عبد الكريم إلى نقل عاصمته ومقر قيادته إلى الداخل في الجنوب الغربي من تارجست، واستطاع الأمير تحطيم خط الدفاع الفرنسي عند الورغة ووصل إلى أبواب تازا، ولكنه فشل في

الدخول إلى فاس في الوقت الذي فشل فيه الفرنسيون والأسبان في القضاء على جيش الأمير، وفشلوا أيضاً في إغراء القبائل للخروج عن طاعته.

من هنا يتضح أن الموقف الحربي لم يحسم المعارك لأي من الطرفين، وأن الصراع طويل ومستمر وصعب، وأنه ليس من السهل القضاء على هذه المقاومة الإسلامية في جمهورية الريف كما توهم الفرنسيون والأسبان. ولقد استطاع هذا الأمير المسلم الذي يجاهد في سبيل الله والوطن — أثناء العمليات — أن يستولي على تسعة مواقع فرنسية، مع إجبارهم على إخلاء اثنتين وثلاثين موقعاً وتكبيد الفرنسيين الخسائر الفادحة في أشرس حرب يواجهونها في شمال أفريقيا.

واضطرت فرنسا أمام هذه المقاومة المغربية العنيفة أن تطلب الإمدادات بين الحين والحين وأن تغير القيادات، وأن تعيد تشكيل القوات لمواجهة هذا العدو القوي.

ووصلت القوات الفرنسية في المغرب في أكتوبر حوالي ١٥٨,٠٠٠ جندي، ورغم كل هذه الاستعدادات والقوات الضخمة التي فاقت جيش الأمير — إلا أنه استطاع أن يكبد الفرنسيين في معارك يونية وأغسطس وسبتمبر وأكتوبر حوالي ٨٩١ قتيلًا، ٢٩٩١ جريحاً وإلى جانب هذه الخسارة فقد كلفت حروب فرنسا مع الأمير حوالي ٩٥٠ مليون فرنك، ناهيك عن ثمن المعدات التي أرسلتها فرنسا وتقدر بحوالي ٤٥٠ مليون فرنك.

ولم يكن الأمير يواجه هذه الجحافل الفرنسية فقط، بل كانت هناك القوة الأسبانية التي قدرت بحوالي ٨٥,٠٠٠ جندي، ومع الإمدادات التي وصلت إليها بلغ عدد الجيش الأسباني هناك ١١٨ ألف جندي،

وإذا أضفنا قوات الجانبين نجد أن هناك حوالي ٣٠٠ ألف جندي أسباني وفرنسي أمام قوات الأمير التي لم تصل إلى ستين ألف مسلم من الريف. وهذا يدل على ضخامة العبء الملقى على كاهل الأمير أمام هذه القرى الصليبية والمسلحة بأحدث أنواع السلاح الأوربي، والأساليب الحربية التي لم يكن الأمير على دراية بها.

وفي أوائل عام ١٩٢٦ قامت فرنسا بمحاولة استتراج بعض رجال القبائل الثائرة إلى صفها مستخدمة نفس الأسلوب الذي كان الأمير يتبعه فيما وراء خطوط العدو، وفي نفس الوقت قامت قوات غير نظامية بالدخول في أراضي الأقاليم المجاورة للحدود وأجبرتها على الدخول في طاعة الفرنسيين.

وجرت محاولات للصلح بين الطرفين دون جدوى، وأخيراً استعد الطرفان لمواصلة العمليات الحربية، ووضع كل من بيتان والماركيز دي إستيلا خطة جديدة في مدريد، وفي نفس الوقت أرسل الأمير عبد الكريم ب خطاب إلى جريدة التايمز عن طريق مراسلها في طنجة أعلن فيه استعدادة للصلح، لكن الحكومتين الفرنسية والأسبانية أصرتا على فرض الشروط على الأمير ورجال الريف.

ورغم هذا فقد انعقد مؤتمر الصلح في الفترة من ٢٧ أبريل حتى السادس من مايو، وحدثت أزمات في هذا المؤتمر بسبب مسألة نزاع السلاح والاستقلال الذاتي، ومسألة إطلاق سراح الأسرى قبل الانتهاء من المفاوضات، وفي السادس من مايو أصبح واضحاً عدم الوصول إلى اتفاق، وانصرف مندوبو فرنسا وأسبانيا بعد بدء الاجتماع بربع ساعة، وسافر مندوبو الريف من وجدة في نفس المساء، وفي صباح اليوم التالي بدأ الهجوم الفرنسي الأسباني على الريف.

تقدمت القوات الفرنسية والأسبانية، واحتلت أنوال يوم ١٨ مايو ١٩٢٦ وكان لهذا التحالف الأسباني الفرنسي أثره في إضعاف مركز الأمير بالإضافة إلى قلة إمكانياته، وفرص الحصار البحري عليه، وأدرك الأمير أن الاستمرار في الحرب يعني عمليات انتحارية وأن نزع السلاح من الوطنيين يعني الخراب والنهب والسلب، ولذا خاص المعركة الأخيرة مع تلك الفئة من الرجال المؤمنين التي ساندته وآزرتة في تلك الحرب الصليبية وكان عليه أن يشرف بنفسه على هذه المعارك.

وفي ٢٧ مايو ١٩٢٦ استسلم الأمير الخطابي وأخوه للقائد الفرنسي، وباستسلامه انهارت المقاومة في الريف.

وقد فضل الأمير تسليم نفسه للفرنسيين ذلك لأن الأسبان كانوا يطالبون بمحاكمته كعاص يستحق الإعدام، أما الفرنسيين فنظروا إليه باعتباره أسير حرب واكتفوا بنفيه إلى إحدى مستعمراتهم النائية في المحيط الهندي (جزيرة ريون).

وبرحيل الأمير انتهت المقاومة المغربية ولم ينته عام ١٩٢٦ حتى صارت المنطقة الأسبانية من المغرب تخضع لأول مرة لحكم أجنبي حقيقي.

وفي عام ١٩٤٧ سمح للأمير عبد الكريم وأسرته بالإقامة في فرنسا وفي مايو من نفس العام بينما كانت الباخرة التي نقل الأمير وأسرته ترسو في ميناء بور سعيد، هبط الأمير وطلب اللجوء السياسي في مصر، ورحبت القاهرة به وعاش الأمير بها حتى مات عام ١٩٦٣. لقد كانت الثورة، درساً أفاد الوطنيين، واستفادوا منه في معارك التحرير، فقد محا عبد الكريم أثار نصر الحرب العالمية الأولى أمام

الفرنسيين، ولقنهم دروساً في القتال لم يألفوها في شمال أفريقيا، ووضع بذور الحركة القومية أمام الشباب المغربي الذي استلهم الرشد والصواب من حركة هذا الزعيم، وحارب، وقاوم حتى تحقق الاستقلال النهائي للمغرب كله.

نهاية الاستعمار الإسباني بالمغرب:

بدأت سنة ١٩٢٦ تظهر بالمغرب الأحزاب الوطنية المطالبة بالاستقلال وبعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) لعب السلطان محمد الخامس دوراً هاماً في مساندة الحركة الوطنية حتى أن فرنسا أقدمت على خلعه في عام ١٩٥٣ وأخلت (محمد بن عرفة) محله، ولكن اضطرت السلطات الفرنسية لإعادة السلطان محمد الخامس لعرشه والاعتراف باستقلال المغرب في عام ١٩٥٦.

وحاولت أسبانيا أن تتمسك بوضعها لكنها اضطرت في نفس العام للاعتراف باستقلال منطقة الريف أيضاً - ولما كانت (طنجة) تحت إدارة دولية فقد وافقت الدول على أن تعود للمغرب سيادته عليها من يناير ١٩٥٧.

كما انسحبت أسبانيا من مدينة (أفني)، وبعد المسيرة الخضراء التي دعا إليها الملك الحسن الثاني ملك المغرب اضطرت أسبانيا لعقد اتفاقية بينها وبين المغرب وموريتانيا انسحبت بموجبها أسبانيا من منطقة (الصحراء الغربية) التي كانت تطلق عليها اسم (الصحراء الأسبانية) والتي ترجع أهميتها لوجود معدن الفوسفات فيها - لكن تجددت مشكلة الصحراء واشتدت بظهور جبهة (البوليزاريو) المطالبة باستقلال الإقليم وإقامة جمهورية صحراوية فيه، هذا وما زالت

المناطق الساحلية السابق استعمارها (مليلة، وسبتة) في يد الأسبان، وبالطبع يتطلع المغاربة لعودتها للمغرب الأم، ولعل مصير هذه المناطق مرتبط بموضوع جبل طارق الأسبانية التي لا تزال في يد إنجلترا والتي ترجع أهميتها لتحكمها في مدخل البحر المتوسط الغربي.

الفصل الخامس

الاستعمار الهولندي في أفريقيا

- تكوين مستعمرة رأس الرجاء
- هجرة البوير وأسبابها
- تكوين دولة أورانج والترنسفال
- الحروب بين الإنجليز والبوير ونهاية الاستعمار الهولندي
- نظام الحكم الهولندي

يعتبر القرن السابع عشر بلا قرن الاستعمار الهولندي، فقد برزت فيه هولندا كدولة استعمارية كبرى معتمدة على بحريتها وعلى تحول النشاط البحري إلى طريق رأس الرجاء الصالح بعد أن ضعف شأن الدول المطلة على البحر المتوسط والتي كانت من أهم مراكز الحضارة في العصور القديمة والوسطى، وزاد نشاط الدول المطلة على المحيط الأطلنطي والبحار المؤدية إليه، ومن هذه الدول الأخيرة هولندا.

وكان موقع هولندا الفريد بالنسبة للقارة الأوروبية وفي نهاية الشريان الملاحي الهام في هذه القارة الذي يمتلئه نهر الراين كفيلاً بأن يتيح الفرصة للهولنديين ليلعبوا في هذا القرن السابع عشر الدول الأولى في الملاحة البحرية والاستعمار بدلاً من البرتغاليين والأسبان. وكانت هولندا قد خضعت هي وبلجيكا للأسبان فترة من الزمن، ولكن هب الهولنديون في وجه الأسبان واستطاعوا في (حرب الإصلاح الديني) أن يظفروا باستقلالهم وبنهضوا ببلادهم. وبدأ الهولنديون صفحة نشاطهم البحري في عام ١٥٩٥، واستطاعوا أن يخلوا محل الأسبان والبرتغال في مواقع متعددة من ساحل أفريقيا الغربي.

تكوين مستعمرة الرأس الهولندية:

في سنة ١٦٠٢ تأسست في امستردام (شركة الهند الشرقية الهولندية) للعمل في الطريق الجديد المؤدي للهند والشرق، كان ذلك إيماناً بنشاط بحري وتجاري ضخم أتاح لهولندا فرصة بسط نفوذها على كثير من الجهات وراء البحار، وأسس الهولنديون عدة حصون

لهم على (ساحل الذهب) لخدمة أغراضهم الملاحية والتجارية، وبرز نشاطهم بالذات في تجارة الرقيق بين غرب أفريقيا وأمريكا. وبذلك انفتح الطريق أمام الهولنديين إلى شرق القارة، فاستولوا على جزيرة موريشيوس، ثم انتقلوا إلى جزر الهند الشرقية فانتزعوها من البرتغال وأقاموا حكومة بتافياقي جاوة لإدارة مستعمراتهم هناك. واتجه الهولنديون لتقوية حصونهم في منطقة الرأس لمواجهة هجمات الهوتنتوت الذين كانوا قد اندفعوا إلى الركن الجنوب الغربي من القارة تحت ضغط قبائل البانتو القادمة من الشمال، وكذلك لمواجهة التهديد المستمر من القوى الاستعمارية الأخرى التي بدأت تظهر في الميدان خاصة الإنجليز الذين استولوا على جزيرة سانت هلانة من الهولنديين عام ١٦٥٥، والفرنسيين الذين نزلوا في مدغشقر ثم انتزعوا موريشيوس من الهولنديين.

وكانت المهام التي كلف بها ريبليك تقضي بأن يضع يده على مساحات من الأرض لحساب الشركة ليتمكن إقامة مخازن للقمح، ومحطات ملاحية ويمكن زراعتها وإعدادها للرعي، وبذلك تتوفر اللحوم والخضروات الطازجة لبحارة السفن التابعة للشركة الهولندية والذين كانوا يصابون بالأمراض نتيجة الحاجة للغذاء الطازج أثناء الرحلات الطويلة في المحيطين الأطلنطي والهندي.

ولتحقيق ذلك نجحت شركة الهند الشرقية الهولندية في تشجيع جماعات من الهولنديين للهجرة لمنطقة الرأس، واستقرت جماعة منهم في المناطق الصالحة للزراعة في الشمال والشرق وزرعوا الحبوب والكروم والزيتون والخضر والموالح، وأطلقوا على هؤلاء الزراع اسم البوير (Boer) كما اتجهت جماعة منهم للهضاب حيث الحشائش

الصالحة للرعي لتربية الحيوانات اللازمة لتوفير اللحوم والألبان وغيرها.

ومنحت الحكومة الهولندية لشركة الهند الشرقية الهولندية حرية التصرف في المناطق التي خضعت لها في أفريقيا. وقد قامت الحياة الاقتصادية سواء أكانت زراعية أو رعي أو غير ذلك على أساس الاسترقاق، فكان عبء العمل واقعاً على عاتق الأرقاء من الهوتوتوت، وأتاح ذلك الفرصة للمستوطنين لكي يبدعوا نشاطهم شرقاً وشمالاً ويوسعوا المناطق التي بسطوا نفوذهم عليها في جنوب القارة، وارتبط الهولنديون في جنوب شرق أفريقيا بعلاقات تجارية مع البرتغاليين في موزمبيق، وقد قامت هذه العلاقات في المبدأ على أساس أن يقوم المستعمرون البرتغاليون بتوريد ما يحتاجه الهولنديون من رقيق للعمل في أرضهم ومراعيهم لكن اتسع نطاق هذا التعاون فيما بعد.

وفي سنة ١٧٩٤ غزت فرنسا وهولندا وهرب ملك هولندا إلى إنجلترا وسمح لإنجلترا باحتلال منطقة الرأس ليحول دون قيام فرنسا بهذا العمل، واستمر هذا الاحتلال البريطاني لمنطقة الكيب ثماني سنوات.

وبمقتضى معاهدة أميان ١٨٠٢ بين إنجلترا وفرنسا أعيدت منطقة الكيب ١٨٠٣، وتتابع الأحداث في أوروبا فقد اجتاحت بونايرت بجيوشه معظم القارة - لكن استطاع نلسن أن يهزم الأسطول الفرنسي عند (الطرف الآخر) وعزز الإنجليزي هذا النصر بإرسال قوة بحرية لبسط سيطرتهم على منطقة الرأس التي أدركت إنجلترا أهميتها الاستراتيجية في الطريق المؤدي للهند والشرق.

وأقرت الدول في (مؤتمر فينيا) ١٨١٥ - ضم مستعمرة الرأس لإنجلترا التي أصرت على ذلك ومن ثم أخذت إنجلترا تشجع هجرة الإنجليز إلى هذه المستعمرة فهاجر إليها عدد كبير من البريطانيين، ومن هذا التاريخ ارتبط تاريخ المستعمرة بالسياسة الاستعمارية البريطانية.

هجرة البوير وأسبابها :

أخذ الإنجليز بعد الاعتراف الدولي لهم باستعمار مستعمرة الرأس يضيقون على البوير في معيشتهم فألغوا المحاكم الهولندية، وجعلوا اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية الوحيدة، كما حاولوا إرضاء البانتو فأعادوا إليهم أراضيهم، ومنحوا الحقوق المدنية للهوتنتوت، وألغوا الرق وحرروا الرقيق الذين كانوا في حوزة البوير، وأدى هذا كله إلى أن يقرر البوير الهجرة إلى الشمال في جماعات متعاقبة على أمل أن يجدوا مجالاً أوسع يمارسون فيه نشاطهم دون تدخل الإدارة البريطانية في شئونهم، وهكذا بدأت هذه الهجرة التي تعتبر من أعجب حركات الهجرة الاختيارية في العالم وقد عرفت هذه الحركة التي بدأت حوالي عام ١٨٤٠ باسم الزحف العظيم (The Great Trek).

وكثرت الأقوال عن الأسباب الحقيقية التي دعت إلى أن يترك البوير مساكنهم وأراضيهم فهاجروا إلى أرض مجهولة موحشة، فلا شك أن هناك أسباباً قوية دفعت بهم إلى أن يتصرفوا هذا التصرف.

من هذه الأسباب التي ذكرت الضيق الذي شعروا به إزاء الأفكار الجديدة التي حاول الإنجليز فرضها باسم (الإصلاح)، ومنها أن المعلومات التي أذاعها ونشرها الرواد الأوائل من البوير الذين سبقوا

من أن يرافقوهم، وبعض الشبان اشتركوا في هذا الزحف حباً في المغامرة، بينما وجد الشيوخ غير الراغبين في الهجرة أنفسهم مدفوعين للهجرة تحت ضغط زوجاتهم اللاتي لم ترق في نظرهم القوانين التي بموجبها تحرر الخدم وأصبحوا متساويين مع سادتهم.^(١)

والبعض هاجروا هروباً من الديون التي كانوا مثقلين بها، وتختلف الأرقام التي تذكرها المراجع للأعداد التي اشتركت على مدى سنوات متعاقبة في هذه الهجرات التي أدت لتغيير كبير في النسيج الاجتماعي والسياسي في جنوب أفريقيا.

وقد اشتهر في هذه الرحلات الحاسمة في تاريخ البوير أبطال قادوا حركة الزحف وتقدموا الجماعة ونظموا حياتها في الترحال والاستقرار وفي مواجهة المخاطر الطبيعية والأعداء البشريين، وكان ضمن جماعة المهاجرين التي بدأت زحفها في عام ١٨٣٦م صبي صغير يبلغ من العمر عشر سنوات يدعى بول كروجر (Paul Kruger) وهو الذي سيصبح فيما بعد القائد العظيم الذي رأس جمهورية البوير في الترنسفال لعدة سنوات.

تكوين دولتي أورانج الحرة والترنسفال:

١- حاول البوير في البداية بعد نزوحهم من منطقة الرأس - الاستقرار في (ناتال) لكنهم اصطدموا بقبائل الزولو المحاربة، كما أن السلطات الإنجليزية في منطقة الكيب بدأت تشعر بعدم الارتياح من هجرة البوير الجماعية وتجمعهم من جديد في

(١) أصدر البرلمان الإنجليزي في عام ١٨٣٤ قراراً بتحريم الرق في كل الأملاك البريطانية بما فيها جنوب أفريقيا.

ناتال وتكوينهم جمهورية مستقلة هناك — خاصة أن الإنجليز شعروا بالأهمية الاستراتيجية والتجارية لميناء (دربان)، كما أن اكتشاف الفحم في ناتال جعل أنظار الإنجليز تتجه إليها خاصة بعد أن أصبحت للفحم أهمية خاصة في عصر البخار. فأصدر البرلمان الإنجليزي في ١٨٣٦ قراراً باعتبار المهاجرين من البوير تبعية بريطانية مهماً بعد توغلهم للداخل. وفي مايو ١٨٤٢ أرسل حاكم مستعمرة الرأس البريطانية قوة لميناء دربان لإخضاعها واستطاع البوير في أول الأمر أن يهزموا القوات الإنجليزية المهاجمة — لكن أسرعت إنجلترا بإرسال نجدات جديدة من مدينة الرأس عززت مركز قواتها وأخضعت ناتال لها.

وفي أغسطس ١٨٤٥ أعلنت الحكومة البريطانية ضم ناتال إلى مستعمرة الرأس، وهكذا أصبحت ناتال مستعمرة بريطانية.

٢- أما البوير فقد زحفوا من جديد في مجموعات اتجهت شمالاً عبر نهر الفال وغرباً متبعة نهر الأورنج، وتعددت مجموعات البوير في أماكن استقرارهم الجديدة عبر نهر الفال وفي منطقة الأورنج — لكن بريطانيا كانت لا تزال تنتظر إليهم على أنهم خاضعون لسلطتها في نفس مستعمرة الرأس. على أن تغيير المناخ السياسي في إنجلترا ذاتها ووصول دعاة إنجلترا الصغرى الذين كانوا ينظرون إلى التوسع الإمبراطوري على أنه عديم الفائدة أدى إلى فتح باب المفاوضات من جديد بين ممثلي إنجلترا وممثلي البوير وانتهى

الأمر بعقد اتفاقية اعترفت بها إنجلترا في عام ١٨٥٢م باستقلال البوير الساكنين بين نهر الأورنج والقال. وكانت هذه هي بداية جمهورية الترنسفال التي توحدت فيها كل مراكز استقرار البوير عبر نهر القال والتي اتخذت من مدينة (بريتوريا) عاصمة لها وكان اسمها الرسمي جمهورية جنوب أفريقيا، كذلك دولة الأورنج الحرة التي اتخذت مدينة (وتنبرج) عاصمة لها - وقدر للدولتين البويرتين أن تعيشا ما يقرب من خمسين عاماً قبل أن يخضعا من جديد للنفوذ البريطاني، وقد أخذ العمران يمتد إلى كل من جمهوريتي البوير.

٣- وكان اكتشاف الماس في (كمبرلي) في الصحراء الواسعة غرب دولة الأورنج، والعثور على الذهب في (جوهانسبرج) بالترنسفال - بداية صفحة جديدة في تاريخ هذه البلاد - فقد ترتب على هذا تدفق أفواج البريطانيين من ناتال ومن منطقة الرأس ومن إنجلترا ذاتها ومن مستعمراتها الأخرى، بل جاءت لهذه الجهات للعمل بالتعدين - أعداد غفيرة من المغامرين الأوربيين في موجات فاقت في زحفها موجات البوير في زحفهم الكبير السابق، وبدأ تدفق الناس على هذه المناطق بالعشرات والمئات من مختلف جهات العالم، من أوروبا ومن أمريكا ومن استراليا طلباً للثروة، وكان البوير أيضاً من الساعين وراء الثروة فتركوا زراعتهم ومراعيهم للمشاركة في الميدان الجديد الذي انفتح أمامهم، كما تتبعتهم جماعات من الأفريقيين للقيام بالأعمال الشاقة التي يعجز

الأوربيون عن القيام بها، وغصت المنطقة بالتالي بالتجار وأصحاب الحوانيت والمحامين بالإضافة إلى مندوبي الصحف ورجال المال وغيرهم من مختلف الجهات والأجناس، وبدأت إقامة عشرات المساكن المؤقتة والدائمة لإيواء القادمين، وقد أصبحت (كمبرلي) في فترة وجيزة ثاني مدن جنوب أفريقيا بعد الرأس من حيث العمران والحركة التجارية، وبدأ مد الخطوط الحديدية وخطوط التلغراف لربط مناطق الماس بالموانئ الساحلية.

٤- وكان اكتشاف الماس بداية المشاكل السياسية التي واجهت البوير فقد أدى لنزاع على ملكية المنطقة التي لم يكن يهتم بها أي طرف من قبل.

على أن اكتشاف الذهب أيضاً حول (جوهانسبرج) كان له نفس تأثير اكتشاف الماس، فقد تدفق على المنطقة عشرات بل مئات من المغامرون وطلاب الثراء وبدأ تكوين الشركات لاستغلال هذا المعدن، وبدأ تدفق المهاجرين الأجانب على جوهانسبرج وكانت غالبيتهم من الإنجليز.

وكانت آثار هذه الهجرات الضخمة التي ترتبت علي اكتشاف هذه المعادن النفيسة بعيدة المدى فقد أصبح المهاجرون الإنجليز بأعدادهم الغفيرة وبالقوة التي تساندهم في جنوب أفريقيا وفي إنجلترا ذاتها — يمثلون عظمة في حلق جمهورية البوير، فقد أخذ المهاجرون الذين أطلق عليهم البوير لفظ أجنب يثيرون المشاكل للبوير في الترنسفال، والأورنج والذين اعتادوا حياة الهدوء التي كان يحياها زراعتهم ورعاتهم.

الحروب بين البوير والإنجليز

ونهاية الاستعمار الهولندي

الحروب بين البوير والإنجليز ليست صورة من صور الكفاح الوطني بين الوطنيين والأوروبيين لكنها صورة أخرى من صور الصراع بين الأوروبيين على الاستحواذ على ثروات القارة الأفريقية. فقد عاصرت اكتشاف الذهب والماس في جنوب أفريقيا تطورات جذرية في سياسة الدول الأوروبية تجاه القارة الأفريقية التي كان الرحالة والمكتشفون قد سلطوا عليها الأضواء وعلى بعض ما تختزنه من ثروات.

وفي عام ١٨٧١ وفد إلى جنوب أفريقيا شاب إنجليزي - هو سيسيل جون رودس (Cecil John Rhodes) للاستشفاء بناءً على توصية طبيبه.

وبدأ رودس بمجرد وصوله لجنوب أفريقيا العمل في الزراعة لكنه ترك مزارع (ناتال) متجهاً صوب المنطقة التي عُرفت فيما بعد اسم كمبرلي للعمل في المناجم، وقد ربح سيسيل رودس من هذا النشاط الجديد مبلغاً طيباً - لكن أطماعه لم تكن قاصرة على الانعزال فيها بل كان يحلم أن تمد إنجلترا سلطانها على أقصى ما يمكنها من القارة الأفريقية تجاه البحيرات الاستوائية وعبر السودان توجد أراضي شاسعة يمكن أن تعوض إنجلترا عن الولايات التي خسرتها في أمريكا الشمالية في حرب التحرير.

واصطدمت أحلامه هذه بأحلام البوير، ففي الترنسفال حيث استقر البوير وكونوا جمهورية جنوب أفريقيا واتخذوا (بريتوريا) عاصمة لهم

— ظهرت شخصية بول كروجر (Paul Kruger) الذي انتخب رئيساً للجمهورية البويرية وكانت له أطماع شبيهة بأطماع رودس، فقد كان يطمع في أن ينجح في تكوين جمهورية للبوير — في جنوب أفريقيا لا تكون تحت رحمة الإنجليز الذين أخذوا يضيقون الخناق على البوير، لذا فقد كان كروجر يطمع في مد نفوذه على نهر زمبيزي، كما كان يطمع في إيجاد منفذ على المحيط حتى لا يكون تحت رحمة الإنجليز والموانئ البريطانية لسد حاجاته الرئيسية.

وقد مهدت هذه الأوضاع المتشابكة للاصطدام بين القوتين الاستعماريتين الأوربيتين في أفريقيا — قوة الإنجليز وقوة الهولنديين (البوير).

على أن اكتشاف المعادن في هذه المناطق زاد الأمر تعقيداً — فبينما نجد سيسل جون رودس كان قد حصل عام ١٨٨١ على شهادته الجامعية من جامعة أكسفورد، كما أصبح في نفس العام عضواً في برلمان مستعمرة الرأس البريطانية — يسعى حثيثاً لمد النفوذ البريطاني للشمال — كان بول كروجر يسعى لتوحيد وربط البوير في الأورنج والترنسفال عن طريق الاستيلاء على المناطق الفاصلة بينهما.

على أن ظهور الألمان كقوة استعمارية منافسة لإنجلترا وبسط نفوذهم على المنطقة المقابلة لأراضي البوير في غرب أفريقيا وخوف إنجلترا من التقارب الألماني البويري — جعل الإنجليز يسرعون في عام ١٨٨٦ باحتلال منطقة (بتشوانالاند) التي كانت مطمع أنظار كل من البوير والمستعمرة الألمانية في جنوب أفريقيا، ولم تقف أطماع الاستعماريين البريطانيين عند هذا الحد فقد شجعهم هذا لمد أنظارهم أيضاً لمملكة المتابيلي (Matabele) الأفريقية في المنطقة الممتدة من

(بنشوانالاند) شمالاً وكان على رأس هذه المملكة ملك أفريقي هو الملك لوبنجيولا (Lobengula).

وفي عام ١٨٨٩ نجح رودس في الحصول من البرلمان الإنجليزي على مرسوم تأسيس (شركة جنوب أفريقيا البريطانية) واستطاع أن يحصل للشركة على حق استغلال الأراضي التي كانت تحت سلطة الملك لوبجولا وأن يقضي في عام ١٨٩٠ على نفوذ هذا الملك وأن يمد النفوذ البريطاني على المنطقة التي أطلق عليها فيما بعد اسم (روديسيا) نسبة للرجل الذي ربط هذه البلاد بعجلة الإمبراطورية البريطانية.

وقد عجلت هذه الأحداث بالاصطدام المتوقع بين البوير والإنجليز وكان رودس قد أصبح في عام ١٨٩٠ رئيساً لوزراء مستعمرة الرأس فأصبح في مركز يمكنه من تحقيق أطماعه أكثر.

وقد مر الصراع بين البوير والإنجليز في مراحل نجملها فيما

يلي:

يبدو أن أفكار رودس كانت تتجه في المبدأ إلى محاولة ضم جمهوريتي البوير بالطرق السلمية — لكنه أيقن بعد ذل أن أطماعه لن تتحقق طالما كان كروجر يمسك بدفة الأمور في الترنسفال، ولذا وجه جهوده للإطاحة بزعيم البوير، ولتحقيق الهدف اشترك في تدبير المؤامرة التي عرفت باسم (غارة جيمسون).

وقصة هذه المؤامرة تتلخص في أن كروجر كان يعاني من الثورات — والاضطرابات الداخلية بسبب المهاجرين البريطانيين لجمهورية الترنسفال بعد اكتشاف الذهب فيها وأدى ذلك لاختلال

التوازن في المدينة إذ أصبحت غالبية كبرى من سكانها من الإنجليز وبيدهم الجزء الأكبر من ثروة البلد، ولم يلبث أن طالب هؤلاء بمنحهم الحقوق السياسية للمواطنين البوير كحق التصويت في الانتخابات، وغير ذلك من المطالب، لكن كروجر رفض منحهم هذه الحقوق لأنه كان ينظر إليهم على أنهم دخلاء جاءوا للإثراء السريع، وحين يحققون هذه الأهداف لا يلبثون أن يرجعوا على أعقابهم، كما أن ميولهم لبريطانيا لم تكن خافية عليه.

فرأى رودس أن ينتهز هذه الفرصة لمساندة دعاة الثورة في جوهانسبرج على أن ينجح بذلك في إزاحة كروجر الذي يمثل عقبة حقيقية في كل خطته لتوحيد جنوب أفريقيا تحت العلم البريطاني. ولذا أعد قوة على حدود الترنسفال بقيادة جيمسون أحد معاونيه لتكون مستعدة لدخول الترنسفال بمجرد قيام الثورة المتوقعة في جوهانسبرج.

وكشفت خطط رودس ووصلت لعلم كروجر بل قيل إن رجل الشارع في جوهانسبرج كان يتحدث عنها وكان تعليق كروجر على ذلك " سأنظر حتى تخرج السلحفاة رأسها فأقطعها" أي أنه لن يبدأ هو بالحرب بل يترك للإنجليز فرصة الإنزلاق لذلك - ومهد جيمسون لحملته بزيارة لجوهانسبرج.

وقد اتفق جيمسون في هذه الزيارة مع الزعماء البريطانيين المهاجرين على تحديد يوم ٢٨ ديسمبر ١٨٩٥ كتاريخ للقيام بالثورة على حكومة كروجر وقبل الموعد المحدد بأيام وصل لعلم رودس أن الذين وعدوا بتمهيد الطريق للحملة عن طريق إثارة الاضطرابات في جوهانسبرج قد تراجعوا حالياً عن قرارهم، فأبرق إلى جيمسون لينتظر.

حتى تصله تعليمات أخرى لكن هذا الأخير — وكان قد أعد كل شيء
للحملة صمم على أن يستمر في خطته، وتحرك جيمسون على رأس
حملته صوب جوهانسبرج وهاجم حدود الترنسفال دون أن تكون هناك
أية ثورة في جوهانسبرج تساعده، وانتهى الأمر بقتل عدد من رجال
الحملة وأسّر جيمسون نفسه والباقيين على قيد الحياة من رجاله في
بريتوريا.

وكان أول أثر لهذه الحملة الفاشلة توسيع الخلاف بين الهولنديين
والإنجليز، كما أثارت ثائرة عدد من الإنجليز في إنجلترا ذاتها، وفي
مدينة الرأس بدأت الحكومة الإنجليزية تجري تحقيقاً لإدانة المسؤولين
عن القيام بهذه الحملة التي أساءت إلى سمعة إنجلترا والتي لم تؤخذ
موافقة الحكومة والبرلمان الإنجليزي عليها.

ولما وصلت أخبار هذه الحملة إلى (ألمانيا) أرسل القيصر
الألماني إلى كروجر يعبر عن تهانيه الحارة لأنه مؤيداً من مواطنيه
ومن غير أن يحصل على مساعدة القوات الصديقة نجح بحكمته القوية
في القضاء على الغوغاء المسلحة التي غزت بلاده لتهديد السلام.

وكان لهذه التهينة من الدولة التي كانت إنجلترا تنتظر إليها في
ذلك الوقت على أنها المنافس الخطير لها ولأطماعها — رد فعل كبير
حتى عند رجل الشارع في إنجلترا، فقد اعتبر خطاب الإمبراطور
الألماني بما فيه من تهكم صفة موجهة للبريطانيين.

أما عن زعيم البوير كروجر فقد كان من الطبيعي بعد هذا الفوز
الساحق أن يملئ شروطه، وكانت هذه فرصته للتخلص من عدد من
المهاجرين البريطانيين للترنسفال الذين كانوا يثيرون المتاعب
لحكومته، كما كانت فرصته لأن يلزم كل من يملك سلاحاً بتسليمه

فوراً للسلطات الحاكمة وبعد أن حصل على كل ما يريده وافق على تسليم جيمسون ورجاله للحكومة البريطانية لمحاكمتهم بصفتهم رعايا بريطانيين، أما عن رودس فقد اضطر لتقديم استقالته هو ووزارته. المهم أن حملة جيمسون وضعت الإنجليز والهولنديين وجهاً لوجه.

على أن هذه الحملة ساعدت على التقارب بين جمهوريتي البوير (الترنسفال والأورنج الحرة) فعقدت محالفة دفاعية بينهما — إذ أصبح واضحاً أن هدف الإنجليز هو ضم مناطق البوير هذه نهائياً لنفوذهم، وكان واضحاً أن كلاً من القوتين تتربص بالأخرى وتعد نفسها لمرحلة جديدة من القتال.

ولما كثرت شكاوى البريطانيين الموجودين في جمهورية الترنسفال من سوء معاملة حكومة كروجر لهم أرسلت الحكومة الإنجليزية لجنة برئاسة ملنر (Milner) لبحث أسباب الشكاوى، وكان رأي ملنر أن الحل الوحيد هو غزو جمهورية الترنسفال، وبدأت بريطانيا في حشد قواتها.

أرسل كروجر إنذاراً لبريطانيا بضرورة سحب قواتها التي حشدتها على حدود الترنسفال وعدم التدخل في شئون جمهوريته، وقد رفضت الحكومة البريطانية هذا الإنذار، وأعلنت الحرب بين الطرفين في (١١ أكتوبر ١٨٩٩) وانضمت جمهورية الأورنج الحرة إلى الترنسفال تنفيذاً للمعاهدة الموقعة بينهما.

وفي بداية الحرب استطاع البوير غزو ناتال، وتتابع بعد ذلك انتصارات البوير خلال النصف الأول من ديسمبر ١٨٩٩ حتى أن كتاب الحرب الإنجليز الذين كتبوا عن حرب البوير أطلقوا على

الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر تعبير الأسبوع الأسود (Black Week) فقد كانت مدنها الهامة في مستعمرة الرأس محاصرة وجيوش البوير تنتقل من نصر إلى نصر.

على أن تعيين كتشنر في ديسمبر ١٨٩٩ قائداً عاماً للقوات المحاربة في جنوب أفريقيا بعد الانتصار الذي حققه في قيادة حملات استرداد السودان — كان نقطة تحول في مجرى هذه الحروب، وبدأت القوات الإنجليزية والهندية لنجدة قوات مستعمرة الرأس.

ومنذ فبراير ١٩٠٠ استطاعت القوات الإنجليزية أن توجه ضربات قوية لجمهورية الأورنج الحرة، وأدى غزو جمهورية الأورنج الحرة إلى الارتباك في صفوف البوير فأخذت مدنها الهامة تسقط الواحدة تلو الأخرى في يد الإنجليز.

ظل البوير يحاربون بعد ذلك ما يقرب من عام ونصف العام دفاعاً عن حريتهم دون جدوى، فقد كانت معظم مدنها الهامة قد سقطت في أيدي الإنجليز، كما أنه لم يتحقق أملهم في أن تنهض ألمانيا أو غيرها من الدول الأوربية التي كانت تتعارض مصالحها مع سياسة إنجلترا في جنوب القارة لمعاونتهم.

وقد اتبع كتشنر كل صنوف الوحشية في حربه ضد البوير من حرق المدن وإيادة كاملة للسكان من أطفال ونساء لإفساح المجال لمهاجرين جدد من الإنجليز مستنداً في دعواه للقيام بهذه الأعمال البربرية إلى أن البوير يتخذون من المساكن الصغيرة في القرى وفي وسط الحقول مأوى تختبئ فيه عصاباتهم التي تقوم بنسف الخطوط الحديدية، كما أنها تستخدم كمخازن للمؤن والذخيرة التي تمد الجيوش التي تحاربهم بحاجتها.

وفي عام ١٩٠١ بدا واضحا لزعماء البوير وقادتهم - تفوق الإنجليز خاصة بعد أن أصيبت بلادهم بالدمار بالإضافة إلى الانهيار الاقتصادي، بينما كان في استطاعة القوة الإنجليزية أن تعتمد باستمرار على أعداد جديدة من المحاربين ومن العتاد الحربي من الهند ومن إنجلترا بالإضافة إلى المعونة الاقتصادية - لكن البوير وقفوا بمفردهم في هذه الحرب يدافعون ببسالة عن جمهوريتهم، ولذا فقد أثّرت احتمالات التفاوض من أجل الصلح.

وفي مايو ١٩٠٢ استقر رأي البوير على أن يتكون وفد من خمسة ممثلين لمقابلة ملنر وكنتشنر للتفاوض في شروط الصلح، وحاول الوفد جهده أن يثبت المتفاوضين الإنجليز عن تصميمهم على تنازل البوير عن استقلالهم دون جدوى وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة بريتوريا في ٣١ مايو ١٩٠٢ وهكذا فقدت جمهوريتا البوير استقلالهما. وعينت الحكومة الإنجليزية ملنر (Milner) حاكماً عاماً للمستعمرتين اللتين ضمتا حديثاً للتاج البريطاني ضمن ما عُرف (باتحاد جنوب أفريقيا) الذي تكون من أربع ولايات هي (الكيب، وناتال، والترنسفال، والأورنج).

وفي عام ١٩١٠ أصبح اتحاد جنوب أفريقيا وحده يحكمها حاكم واحد تتمتع بالاستقلال وتخضع للتاج البريطاني، وتسرى عليها التشريعات البريطانية وتدخل ضمن الدمينيون (Domminion) "أي الأملاك البريطانية".

نظام الحكم الهولندي:

كانت (شركة الهند الشرقية الهولندية) هي صاحبة السلطة في مناطق الاستعمار الهولندي بجنوب القارة حتى عام ١٧٩٥، وكان

مجلس إدارة الشركة في أمستردام بهولندا — وكانت لمجلس إدارة الشركة كافة السلطات فهو يصدر التعليمات، كما يصدر القوانين التي تتعلق بتنظيم التجارة التي تتصل بعلاقات الناس وبشئون الدين وتنظيم العلاقات الاجتماعية من زواج وغيرها، ويمضي الوقت وبازدياد نشاط الشركة في القارة الأفريقية أصبحت الحاجة ماسة لإيجاد مجالس أخرى لمواجهة الحاجات المختلفة.

وكانت الإدارة في منطقة الرأس تعهد بها الشركة عادة لضابط يقوم بتنفيذ الأوامر الصادرة إليه من مجلس إدارة الشركة، وكان يعاونه مجلس استشاري.

وقد لجأت الشركة لاستيراد الرقيق من أنجولا وموزمبيق للعمل في الحقول والمراعي، وإلى جانب الرقيق كان (الهوتنتوت) الذين أصبحوا شعباً من الخدم يعمل لخدمة الفلاحين الهولنديين، وقد تناقص عددهم بشكل ملفت للنظر، وانتشرت بينهم الأمراض كما انتشرت بينهم عادات رديئة كشرب الخمر.

وقد شجعت الشركة الفرنسيين البروتستانت الهاربين من الاضطهاد الديني في بلادهم للهجرة لمستعمرة الرأس، لكن عدد الذين هاجروا من الفرنسيين كان محدوداً أيضاً وكان مصيرهم الاندماج في المجتمع الهولندي في المستعمرة، وبمضي الوقت تعلم أبناؤهم الهولندية وفقدوا صفاتهم المميزة كفرنسيين.

وقد أدت السياسة الاستقلالية للشركة بالإضافة إلى تشجيع الحكام والموظفين الذين كان كل همهم الإثراء على حساب شقاء الآخرين سوء استغلالهم للسلطة الممنوحة لهم — إلى قيام حركات الاحتجاج بين المستوطنين واضطرت الشركة لاستخدام القوة لقمع هذه الحركات.

وكان على الشركة على الشركة الهولندية أن تواجه في شرق مستعمرة الرأس مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية بالإضافة إلى المشكلات التي تنشأ بسبب الصدام بين الأوربيين والأفريقيين على ملكية الأرض واستغلالها، ولعل المشكلات التي واجهتها الشركة في الغرب كانت أقل من مشكلات الشرق وترجع أغلبها لسوء إدارة الشركة ولانتشار الرشوة والسرقات بين موظفيها مما أدى بها إلى حافة الإفلاس.

ونشير هنا إلى أن الفترة الأخيرة من حكم الهولنديين لمنطقة الرأس شهدت بداية النشاط التبشيري الذي اتسع مداه بعد أن انتقلت الإدارة للبريطانيين وقد سبق أن ذكرنا أن هذه الجمعيات التبشيرية كانت تمارس عدة أنشطة في مجالات متعددة.

وبعد أن استقر البوير في مستعمراتها الجديتين الترنسفال ودولة الأورنج الحرة — ظهر أنه كانت تنقصهم كثير من الخبرات في مجال الحكم والاقتصاد، كما أنهم لم يستفيدوا من خبرة البريطانيين الحاكمين في مستعمرة الرأس، وناثال، بل نظروا لهم نظرة شك وعداء، وظل الأمر كذلك حتى فقدت الجمهوريتان البويريتان استقلالهما بعد حرب البوير.

ونشير إلى نقطة هامة كانت عميقة الأثر فيما بعد في تاريخ ومستقبل جنوب أفريقيا — وهي تتعلق بحقوق الشعب الأفريقي صاحب البلد الحقيقي والذي يمثل حتى بعد تدفق الهجرة الأوربية لبلاده أكثر من ٨٠% من السكان.

ففي النظم التي وضعت للحكم في هذه البلاد والتي رسمها دستور ١٩١٠ والساتير اللاحقة له — لم يكن للسكان الوطنيين أي نصيب في

تسيير دفة الحكم ولم يمنحوا حتى حق إبداء الرأي في الشؤون المتصلة بهم أو في تقرير مصير بلادهم وأصبح الأمر بيد البيض والبوير. ووجد الإنجليز بعد أن استقرت لهم الأمور بعد انتصارهم في الحرب على البوير - الفرصة سانحة لمجاملة أعدائهم السابقين من البوير بقصد تضميد ما تركته الحرب من حزازات بين القوتين الاستعماريتين وكان ذلك بالطبع على حساب الوطنيين الأفريقيين الذين أصبحوا غرباء في بلادهم ويعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، ولا يتمتعون بأية حقوق سياسية أو اجتماعية، ولعل هذه كانت بداية (التفرقة العنصرية) الصارخة التي أصبحت تتمثل بشكل بشع في جنوب أفريقيا والتي ظلت تمارسها السلطات الحاكمة من المستوطنين البيض في هذه البلاد لمدة طويلة.

الفصل السادس

البلجيكا في الكونغو

- نشاط الملك ليوبولد المتعلق بأفريقيا (مؤتمر بروكسل ١٧٨٦م)
- مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥
- أ - الأوضاع الدولية في الفترة السابقة على المؤتمر
- ب - المؤتمر وما دار في جلساته
- التطورات في الكونغو بعد مؤتمر برلين

نشاط الملك ليوبولد المتملق بأفريقيا (مؤتمر بروكسل ١٨٨٦) :

كانت بلجيكا عاملاً عميق الأثر في تاريخ الاستعمار الأوربي الحديث لقارة أفريقيا، لأن أطماع بلجيكا في الكونغو، وسياسة الملك ليوبولد الثاني إزاءه، أثار أطماع الدول الأوربية الأخرى، فأخذت تتحرك لتحصل على نصيبها من الغنيمة، فإنه حتى عام ١٨٨٠ لم تكن أفريقيا — باستثناء الجزائر — قد قسمت بعد بين الدول الأوربية الاستعمارية.

والأمر الذي أثار الملك ليوبولد وجذب أنظاره، تلك الرحلات الكشفية التي أخذ يقوم بها المستكشفون في مختلف أنحاء القارة الأوربية، فأراد أن يكون لبلاده الفقيرة في الموارد، والتي لم يكن لها جيش أو أسطول قوي، ولذلك أدرك أن أوربا ليست الميدان المناسب لنشاطه، حيث لن يقوى على مواجهة الدول الأوربية الأخرى القوية، فأنجه بنظره إلى الكونغو لتحقيق أحلامه للتوسع الاستعماري، خصوصاً وأنه في عام ١٨٧٢ كانت الجمعية الجغرافية الملكية الإنجليزية قد أرسلت بعثة بقيادة كمرون (Cameron) لمساعدة لفنجستون، وعبرت البعثة حوض الكونغو في طريقها من شرق القارة إلى غربها، وأزاح قائد الحملة الستار عن الثروة الطبيعية العظيمة، التي توجد في حوض الكونغو وخاصة من زيت النخيل الذي صارت له أهمية خاصة في الصناعة. كما أن رحلة ستانلي (١٨٧٤-١٨٧٧) لفتت أنظار الملك ليوبولد أكثر، فدعا في عام ١٨٧٦ إلى مؤتمر دولي في بروكسل لجغرافي العالم والمهتمين بالدراسات الأفريقية، لبحث وسائل كشف أقاليم القارة الداخلية. ونشر الحضارة فيها، والتمهيد لاستثمار مواردها. مع إلغاء تجارة الرقيق، وأسفر المؤتمر عن تأليف

الهيئة الدولية لكشف أفريقيا، وإدخال الحضارة فيها International Association for Exploration and Civilization of Africa.

وتقرر أن ينشأ في كل دولة فرع لهذه الهيئة، وأسرت بلجيكا في تكوين شعبتها التي بدأت على الفور في ممارسة نشاطها، كما أخذت الشعبة الفرنسية في ممارسة نشاطها فيما صار يعرف بأفريقيا الاستوائية الفرنسية على يد دي برازا.

ولما كان ستانلي قد عاد إلى أوروبا من رحلته الثانية، التي عبر فيها نهر الكونغو. وأثبت أنه يمكن دخول القارة من الساحل الغربي أيضاً. وليس من ساحلها الشرقي فقط. وذلك عن طريق واحد من أضخم المجاري المائية في العالم (نهر الكونغو). فقام الملك ليوبولد باستدعاء ستانلي، ودعاه للتعاون معه في مشروعاته التي يزمع القيام بها في الكونغو، وقبل ستانلي العرض.

وفي عام ١٨٧٨ كلفت الشعبة البلجيكية ستانلي بالذهاب إلى الكونغو لإنشاء محطات وعقد اتفاقات مع زعماء القبائل للحصول على امتيازات لاستغلال الأراضي الزراعية، ونجح ستانلي في إنشاء أول محطة على الكونغو باسم الهيئة في عام ١٨٨٠، وأخذ عدد المحطات على النهر وفروعه يزداد، كما أعلن في نهاية عام ١٨٨١ تأسيس مدينة ليوبولد فيل.

وبعد نجاح ستانلي أسرع ليوبولد ليكشف حقيقة الجمعية، فجردها من صفتها الدولية كجمعية علمية دولية وأصبح رئيساً لها ودفع من جيبه الخاص كل رأس مال تأسيس الجمعية وقدره ٤٠,٠٠٠ جنيه لكي تصبح مشروعاً بلجيكياً بحثاً، فجعلت الدول تسابق بعضها بعضاً في الحصول على مساحات واسعة في أفريقيا.

وأرادت بريطانيا أن ترد على تصرف ملك البلجيك بإجراء مضاد، فتفاوضت مع ملك البرتغال، وتوصلت الدولتان في عام ١٨٨٤ إلى اتفاق تعترف فيه بريطانيا بأحقية البرتغال في الاستيلاء على إقليم الكونغو - بين خطي عرض ١٢ و ٨ جنوباً - على أن تكفل حرية الملاحة في الكونغو، وكان الأساس الذي استندت إليه بريطانيا في تأييد دعاوي البرتغال أنه في القرن الخامس عشر استطاع أحد المستكشفين البرتغاليين اكتشاف مصب نهر الكونغو.

إلا أن الدافع الحقيقي لبريطانيا هو أن البرتغال كانت في ذلك الوقت حليفة لبريطانيا، التي كانت ترى في تأييد حقوق البرتغال في الكونغو إنما هو تمهيد لفرض السيادة البريطانية عليه. بعكس بلجيكا التي كان ملكها ليوبولد من أصل ألماني، وكان دائماً يستشير ألمانيا في أعماله، وكانت ألمانيا في ذلك الوقت قد بدأت تظهر كمنافس خطير لبريطانيا.

وقد وقفت كثير من الدول موقف المعارضة من السياسة البريطانية كفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وبلجيكا، بل وبعض السياسيين البريطانيين الذين كانوا يرون أن البرتغال لا تستحق ما يعطي لها، لأنها دولة سيئة الإدارة، وأن على بريطانيا أن تنتزع ما بيد البرتغال فعلاً من مستعمرات.

ولعل بريطانيا باتفاقها مع البرتغال كانت تهدف أيضاً إلى إغلاق الطريق أمام الادعاءات الفرنسية، خصوصاً وأن نشاط الفرنسيين قد زاد على الضفة اليمنى من الكونغو، وكان يقوم به دي برازا الفرنسي. وكان النشاط الفرنسي في المنطقة منافساً أيضاً للنشاط الذي يقوم به ستانلي باسم البلجيك.

وهكذا استحكم الخلاف بين الدول الاستعمارية، بحيث صار من الواضح أن هذا الخلاف لا يمكن أن يحل إلا عن طريق مؤتمر دولي لحل ما بينها من مشاكل، فإن المشكلة لم تكن مشكلة الكونغو فحسب. وإنما كان نشاط ليوبولد سبباً في جعل الدول الأوروبية تهتم بالمسألة الأفريقية برمتها، التي صارت الشغل الشاغل للدول الأوروبية، التي أدركت أن هناك سباقاً وخشيت كل منها أن تسبقها الدول الأخرى في استغلال القارة. الأمر الذي سوف يؤثر دون شك على ميزان القوى بين الدول.

مؤتمر برلين ١٨٨٤، ١٨٨٥

أ. الأوضاع الدولية في الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر:

تتطلب دراسة مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤-١٨٨٥ عرضاً سريعاً للوضع الأوروبي الدولي في الفترة السابقة لانعقاد هذا المؤتمر ويقودنا هذا النوع إلى الرجوع قليلاً إلى عام ١٨٧٠، ذلك العام الذي شهد دخول الألمان فرنسا وكان ذلك نذيراً بإنهاء عهد وبداية عصر جديد بعد هزيمة فرنسا وتخليها عن زعامتها لأوروبا، فقام بسمارك بدور قيادي في القارة الأوروبية بعد أن جعل من ألمانيا دولة كبرى حيث اتحدت معظم الولايات الناطقة باللغة الألمانية حول (بروسيا) من أجل إنشاء اتحاد يمكن ألمانيا من الدخول في عالم الصناعات، وأدى هذا بالفعل إلى ظهور دولة أوروبية جديدة، استطاعت أن تنافس فرنسا عسكرياً، وإنجلترا صناعياً.

وبينما كانت الصناعة تتطور في إنتاجها - وجهت الحكومة الألمانية عناية كبيرة لتنمية البحرية الألمانية حيث تضاعفت سفن

الإمبراطورية الألمانية في الفترة من ١٨٧٠ - ١٨٩٠ سبعة أمثالها وارتفعت في ألمانيا الأصوات عالية مطالبة بمستعمرات.

ولم يكن أمام ألمانيا من وسيلة لدعم صناعاتها وجعلها تنافس المصنوعات الأوربية الأخرى إلا بالحصول على مستعمرات غنية تجد فيها المواد الخام اللازمة لصناعاتها، ووجدت ألمانيا ضالتها المنشودة في القارة الأفريقية.

وكانت ألمانيا قد تأخرت في مجال الاستعمار وكان عليها أن تتحرك بسرعة لتأخذ نصيبها من القارة الأفريقية.

وأندفع الرأسماليون الألمان إلى سواحل أفريقيا يطلبون من حكوماتهم المراسيم التي تبيح لهم حق الاتجار في المناطق التي يجدونها ملائمة كمجال لنشاطه، ولم تتردد الحكومة الألمانية في ذلك الوقت عن إجابة رغبتهم بعد أن أخذ الكتاب الألمان يشيرون إلى ضرورة إيجاد مستعمرات لألمانيا لترويج تجارتها.

في عام ١٨٧٨ أنشئت الجمعية الألمانية للدراسات الأفريقية في مدينة برلين وأخذ المستكشفون الألمان يعملون في المنطقة بين زنجبار وتجانيقا، وفي عام ١٨٨٢ أنشئت الجمعية الألمانية للاستعمار في مدينة فرانكفورت وأدى ذلك إلى مضاعفة نشاط الألمان الاستعماري.

وكان هدف هذه الجمعية الدعوة إلى إقامة مستعمرات وتجميع الجهود لهذا الغرض، وتمكنت الجمعية في عام ١٨٨٤، من إصدار صحيفة باسمها سميت بالصحيفة الاستعمارية، وضمت هذه الجمعية أكثر من عشرة آلاف عضو.

وكان بسمارك الذي دعا إلى مؤتمر برلين حتى عام ١٨٨٤ يعارض إنشاء مستعمرات ألمانية فيما وراء البحار حتى يظل محتفظاً

بمكان الصدرة داخل القارة الأوربية، وقد علل ذلك بعدة اعتبارات منها الرغبة في تحقيق الأمن للرايخ الألماني وذلك بالابتعاد عن مشكلات الاستعمار التي تؤدي إلى الاحتكاك مع بقية الدول، ومنها عدم اقتناعه بالحصول على مستعمرات لدولة ناشئة مثل ألمانيا، ومنها اعتقاده بأن الألمان ليسوا في وضع يجعلهم يدخلون مجال المنافسة مع البريطانيين، وعلى هذا ظل بسمارك رديحاً طويلاً م الزمن يعارض السياسة الاستعمارية ولكن لم يلبث أن تغير الوضع بسرعة حتى أنه في غضون عام واحد، كانت ألمانيا قد كونت إمبراطوريتها الأفريقية.

أما إنجلترا فقد أفاقت من سياسة الحياد الطويل والعزلة التي اتبعتها لتجد فرنسا حليفها في حرب القرم وقد تحطمت قوتها ووجدت أمامها دولة أخرى ناشئة أكثر منها قوة، وبالطبع خشيت إنجلترا من هذه القوة الجديدة وكان بسمارك يعرف شعور إنجلترا يعرف جلاستون وزملاءه من الأحرار، ولكن تغير الموقف حين تولى زعيم المحافظين الوزارة، فلقد كان دزرائيلي يسعى لاتباع سياسية خارجية نشطة، تخرج بريطانيا من عزلتها، وتعيد إليها مركزها في أوروبا ولهذا كان بسمارك حريصاً على إرضاء إنجلترا في عهدها الجديد.

وكان الاقتصاد الأوربي قد مر بازمة عنيفة في الفترة بين ١٨٧٠ و١٨٨٠ وبالتالي فقدت إنجلترا احتكارها الصناعي العالمي، ووجدت من ينافسها من دول القارة، وقد تطلب حل المشكلة البحث عن أسواق فيما وراء البحار وأخذ أصحاب المصالح والتجار بحثاً عن المعاهدات التي تضع مناطق من تلك الجهات تحت سيطرة الدولة الأوربية.

وقد تحركت إنجلترا بجنوب غرب أفريقيا تحت ضغط فرنسا وبلجيكا ودخلت في صراع مع ألمانيا في شرق أفريقيا ومن ثم بدأ

التكالب على القارة الأفريقية من أجل الحصول على المناطق الغنية
بالمواد الخام.

ب- المؤتمر وما دار في جلساته :

دعت ألمانيا القوى الدولية لحضور هذا المؤتمر في برلين لبحث
مسألة الكونغو والمسائل المتعلقة بها، وعقد المؤتمر في الفترة من ١٥
نوفمبر ١٨٨٤ إلى ٢٦ فبراير ١٨٨٥، وحضره مندوبو أربع عشرة
دولة منها الولايات المتحدة والدولة العثمانية، ويعتبر هذا المؤتمر من
أضخم المؤتمرات الدولية، وعلى الرغم من أن المؤتمر أعلن في بداية
الأمر أن الأمر متعلق بالكونغو، إلا أنه لم يلبث أن مد اهتمامه إلى
النيجر، وحرية الملاحة والتجارة في النهرين، بل وتعرض للمشاكل
بين الدول الأوروبية والنانجة عن الاستعمار في أفريقيا عامة.

وقد حدد بسمارك أهداف المؤتمر في ثلاثة أمور:

١- حرية الملاحة في الكونغو وحرية التجارة فيه.

٢- حرية الملاحة في النيجر.

٣- امتلاك الدول لأجزاء من أفريقيا.

إلا أن المؤتمر بمناقشاته والنتائج التي توصل إليها، يعطي صورة
واضحة للصراعات بين الدول الأوروبية الكبرى في ذلك الوقت،
وخاصة ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، ويعكس صورة للمدى الذي وصل
إليه الصراع الاستعماري بين إنجلترا وألمانيا على وجه الخصوص.
وانتهت المناقشات بالاتفاق على ميثاق من ٣٨ مادة، كان أهم ما

تضمنه:

١- تقرير حرية الملاحة في نهر وحوض الكونغو.

- ٢- الالتزام بحرية الملاحة في نهر النيجر.
 - ٣- العمل على إلغاء تجارة الرقيق.
 - ٤- عدم فرض أية دولة حمايتها على منطقة ساحلية في أفريقيا دون أن تعلن ذلك إلى الدول الأخرى الموقعة على هذا الميثاق.
 - ٥- عدم إعلان أية دولة الحماية على منطقة من القارة الأفريقية دون أن تكون هذه الحماية مؤيدة باحتلال فعلي للمنطقة، على أن تقوم هذه الدولة بالعمل على تقدم سكان هذه المنطقة وتقيم فيها حكومة عادلة.
 - ٦- فيما يتعلق بالكونغو تكتلت الدول ضد الاتفاق البريطاني البرتغالي . إذ أدركت أن بريطانيا تريد إعطاء الكونغو للبرتغال كخطوة أولى لاستيلاء بريطانيا عليه، وإزاء تكتل الدول اضطرت بريطانيا للموافقة على قيام دولة الكونغو الحرة Congo Free State ، وعلى إدارة هيئة الكونغو الأعلى التي يرأسها الملك ليوبولد لهذه المنطقة الهامة من أفريقيا، التي تمتد شرقاً حتى الساحل الغربي لبحيرة تنجانيقا، وفي أبريل عام ١٨٨٥ سمح البرلمان البلجيكي للملك ليوبولد لأن يصبح رئيساً لهذه الدولة بصفته الشخصية، وفي أول يوليو عام ١٨٨٥ أعلن رسمياً قيام هذه الدولة التي استمرت بهذه الصفة حتى ١٨ نوفمبر عام ١٩٠٨، عندما أصبحت الكونغو مستعمرة بلجيكية.
- ونلاحظ أن مؤتمر برلين حقق الأهداف التالية:
- ١- أقر قيام دولة حرة كبرى في قلب أفريقيا الاستوائية تكون من الناحية التجارية مفتوحة لكل الشعوب، بينما من الناحية السياسية بعيدة عن المنافسات الدولية.

- ٢- أتاح المؤتمر الفرصة لتقسيم القارة الأفريقية بطريقة سلمية دون إثارة خلافات، بمحاولة تنظيم العلاقات بين الدول الاستعمارية على أسس محدودة، مما أدى إلى التكالب الاستعماري على القارة الأفريقية.
- ٣- اتخاذ المؤتمر لقرار بمحاربة لتجارة الرقيق، ومع ذلك فإن حوض الكونغو سوف يشهد أبشع الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الاستعمار.

التطورات في الكونغو بعد مؤتمر برلين :

- ١- كان مؤتمر برلين بمثابة إعلان القيام دولة الكونغو الحرة تحت إدارة جمعية الكونغو التي يرأسها الملك ليوبولد دون تحديد واضح لحدودها.
- ٢- وفي الإقليم الشرقي: في المنطقة بين بحيرة تنجانيقا وشلالات ستانلي كان العرب الذين قدموا من الشرق ووصلوا إلى أعلى الكونغو يسيطرون على المنطقة، وكان على رأسهم (حميد بن محمد المرجبي) الذي اشتهر باسم (تيوتيب) والذي سبق أن استعان به ستانلي في الكشف عن مجرى نهر الكونغو.
- واستطاع المرجبي أن يكون دولة عربية في هذا المناطق، كانت عاصمتها (كاسونجو) وظل يحكمها حتى سنة ١٨٩٠، وخلفه ابنه المدعو (سيفو) وقد ذكر بعض الكتاب البلجيكيين وغيرهم أن هذه الدولة العربية كانت قد بلغت درجة كبيرة من التقدم وكانت بها قصور مؤنثة بأفخر الأثاث، كما كانت بها مساجد ومدارس عربية يدرس فيها الطلاب القرآن الكريم وبعض علوم الدين والحساب.

٣- وقد اضطرت دولة الكونغو الحرة سنة ١٨٨٧ إلى الاعتراف
بسلطة الزعيم العربي حميد بن محمد المرعبي في هذه
المنطقة على أن يعمل لاستتباب الأمن في هذه الجهات وأن
يسمح بإقامة ممثل السلطات البلجيكية في بلاطة.

وانتهز العرب هذه الفرصة فاستطاعوا الحصول على ما
يحتاجون إليه من الأسلحة دون اعتراض من ممثلي دولة
الكونغو الحرة، كما أن النجاح الذي حققه الزعيم العربي كان
حافزاً لقبائل عدة لإعلان انضمامها تحت زعامته.
ولكن العرب كانوا يدركون أنه حالما تشعر السلطات الحاكمة
في دولة الكونغو الحرة بقوتها - فإنها لا تلبث أن تحاول
القضاء على نفوذهم، وقد زادت مخاوفهم حين عمدت حكومة
الكونغو إلى تحويل التجارة الأفريقية إلى غرب القارة مما
ترتب عليه إضعاف مركز العرب الذين كانوا يعتمدون على
صلتهم بإخوانهم في شرق القارة وفي الجزيرة العربية لترويج
البضائع الأفريقية التي هي مصدر ثروتهم والتي تركز عليها
قوتهم.

وقد شجع نجاح (حركة المهدي) في السودان العرب
في هذه المناطق على الوقوف في وجه السلطة التي مدت
نفوذها إلى الكونغو والتي كانوا ينظرون إليها على أنها سلطة
أجنبية دخيلة على هذه البلاد، وهكذا كان كل طرف في الحقيقة
يعد نفسه للمعركة القادمة التي لابد منها وبدأ الاصطدام بين
القوتين في عام ١٨٩٢.

٤- واستطاعت قوات العرب بعد ذلك أن تحرز عدة انتصارات على قوات دولة الكونغو - لكنهم لم يستطيعوا أن يصمدوا أمام القوات البلجيكية المسلحة بأسلحة حديثة، وفي ١٧ أبريل ١٨٩٢ تقدمت القوات البلجيكية صوت (كاسونجو)، وسقطت المدينة العظيمة عاصمة الدولة العربية هناك في أيديهم وقد ذهل البلجيكيون لما وجدوه من مظاهر الحضارة والتقدم بها.

٥- ولم تقف أطماع ليوبولد عند هذا الحد فحين ظهر أن إقليم (كاتنجا) غنى بالنحاس أسرع (ليوبولد) لعقد اتفاقيات مع زعماء القبائل في هذه الجهات للحصول على امتيازات في هذا الإقليم.

٦- واتجهت أطماع الملك ليوبولد أيضاً إلى مد نفوذه من الكونغو شرقاً إلى النيل وأتاحت الظروف المحيطة بمصر والسودان - فرصة ذهبية لتحقيق هذه الأطماع فاضطراب الأحوال في مصر خاصة بعد خلع الخديوي إسماعيل وظهور الحركات الوطنية التي كان على رأسها أحمد عرابي، بالإضافة إلى قيام الثورة المهدية في السودان، أفسح المجال للأطماع البلجيكية في حوض النيل.

وحين وصلت أوربا في سنة ١٨٦٦ أخبار تفيد بأن (أمين باشا) حاكم المديرية الاستوائية في مركز حرج بسبب الثورة المهدية التي قطعت صلته بالشمال - وجدت الدوائر الاستعمارية في أوربا خاصة في بريطانيا - في ذلك فرصة مناسبة للتدخل وألف رئيس الجمعية البريطانية لشرق أفريقيا لجنة لجمع الأموال للشروع في تكوين حملة النجدة التي سيرأسها ستانلي، والصلة التي كانت بين ليوبولد ملك

بلجيكا وستانلي الذي عمل معه مدة طويلة — وجد ليولوبد باب أمل جديد لتحقيق أطماعه في الاستيلاء على أعالي النيل، واجتمع ليوبولد مع ستانلي قبل سفره في حملة الإنقاذ، ووصل ستانلي إلى القاهرة في يناير ١٨٨٧م، ثم استأنف مهمته باعتباره رئيساً لحملة الإنقاذ، وعندما قابل ستانلي أمين باشا على شاطئ بحيرة ألبرت في مايو ١٨٨٨ اقترح عليه:

أ — إما الانسحاب هو ومن معه من الضباط والجنود إلى مصر.
 ب — أو يبقى في المنطقة كمدير في خدمة دولة الكونغو.
 ج — أو يعمل في خدمة الجمعية البريطانية لشرق أفريقيا.
 على أن أطماع الملك البلجيكي اصطدمت بأطماع الدول الأجنبية الأخرى، فبالإضافة إلى إنجلترا كانت لفرنسا أطماع في وادي النيل.
 على أن إنجلترا رأت أن من مصلحتها أن تتفق مع بلجيكا، وفعلاً تم توقيع معاهدة بين الطرفين في ٢ مايو ١٨٩٤ في بروكسل اتفق فيها على أن تؤجر بريطانيا إلى الملك ليوبولد ملك بلجيكا ودولة الكونغو الحرة المناطق الواقعة قرب بحيرة ألبرت وتتبع تقسيم المياه بين النيل والكونغو.

على أن هذه المادة أثارت أزمة بين إنجلترا وكل من ألمانيا وفرنسا انتهت باتفاق حكومة جلاله ملك بريطانيا مع الملك ليوبولد على إلغاء هذه المادة من الاتفاقية وصدر تصريح بذلك في يونيو سنة ١٨٩٤.

وأعطى الملك ليوبولد لمدة حياته فقط المنطقة التي أطلق عليها اسم (حاجز لادو) على أن تعود هذه المنطقة إلى حكومة السودان في ظرف ستة أشهر من انقضاء مدة تملك ليوبولد لها.

وطبقاً لهذه الاتفاقية أعيدت هذه المنطقة إلى حكومة السودان في ١٦ يولية سنة ١٩١٠ عقب وفاة الملك ليوبولد الثاني.

الكنغو :

مستعمرة بلجيكية حكومية :

ظل الوضع في دولة الكونغو الحرة كما هو حتى عام ١٩٠٨، وفي هذا العام وافق البرلمان البلجيكي على إنهاء (دولة الكونغو الحرة) واعتبار الكونغو مستعمرة بلجيكية تتبع في إدارتها وزارة المستعمرات البلجيكية.

والذي دعا إلى هذا الإجراء أن الأصوات قد أخذت ترتفع في كل أنحاء العالم ضد أعمال القسوة والسخرة التي يُعامل بها الوطنيون في دولة الكونغو الحرة.

فقد ظهر للرأي العام العالمي أن أبشع أنواع الجرائم والمخالفات للقانون الدولي ترتكب في الكونغو بواسطة ممثلي الملك — فإن الملك ليوبولد الثاني لم يكد يحصل على اعتراف العالم به حاكماً على دولة الكونغو الحرة طبقاً لقرارات مؤتمر برلين حتى ألقى جانباً المبادئ السامية التي كانت المبرر الذي استند عليه ليكسب موافقة الدول إلى جانبه، ووضع بدلاً من ذلك سياسة قائمة على احتكار تجارة المطاط والعاج، هذا بالإضافة إلى تسخير الأهالي بطريقة بشعة لتحقيق سياسة الاستغلال التي رسمها، فصدر عدة قوانين أصبحت الكونغو بموجبها ضيعة وتُستغل وتُستثمر لحساب التاج.

وعلى أساس القوانين السالفة الذكر أصبح كل من يوجد عنده أية كمية من المطاط أو العاج سارقاً وتوقع عليه أقصى العقوبات، وكان على ضباط البوليس أن يراقبوا العمال الذين يجبرون على العمل في

جمع المطاط والعاج، وحدد لكل قدر معين يقدمه يومياً، ومن يعجز عن ذلك لأي سبب تعرض لأشد أنواع العقاب وكان القتل بالرصاص وقطع الأيدي من العقوبات التي تمارس بكل بساطة والتي يقدمها المشرفون على العمال كدليل على إخلاصهم وتقانيهم في العمل.

وساعدت السياسة التي اتبعتها سلطات (دولة الكونغو) في إخفاء الحقيقة عن كثير من الشخصيات والبعثات الأجنبية التي لم يكن يسمح لها إلا بزيارة أماكن معينة في الكونغو حيث كانت تتركز الغالبية الأوروبية من المستوطنين، هؤلاء الزوار يشاهدون مظاهر المدنية الأوروبية متمثلة في المباني والمدارس والمستشفيات وغيرها، فكانوا يكونون فكرة غير صحيحة عن الأوضاع في الكونغو.

واستمرت وسائل الإرهاب لإجبار رؤساء القبائل في الكونغو على تقديم العمال اللازمين للعمل ولتنفيذ ما يأتمرون به، وكان عدم تحقيق أرباح مقبولة لرأس المال الذي يستغله البلاط الملكي البلجيكي في الاستثمار في الكونغو معناه المزيد من أعمال القسوة والوحشية والسخرة.

وظل الوضع كذلك حتى كشف القناع عن حقيقة ما كان يجري بالكونغو فأجبر الملك ليوبولد على التنازل لحكومته عن إدارة الكونغو. وتمثلت شخصية داود الذي استطاع في النهاية أن يتغلب على جولات الجبار ويؤدي لإنهاء السيطرة الشخصية للملك على الكونغو في شخصية كاتب فقير يدعى موريل (Morel) كان يعمل في مصنع للسفن في ليفربول من المصانع التي كانت مشتركة مع الملك ليوبولد في أوجه نشاطه الاستغلالي في الكونغو.

وأرسل هذا الكاتب لمكتب الشركة في أنتوب للقيام بعمل الحسابات المتعلقة بأجور نقل البضائع والركاب من الكونغو وإليها. وقد أتاح له هذا العمل أن يسمع عن بعض المآسي التي تحدث في الكونغو، ولما لم يستطع أن يقلق فمه عن الحديث عما سمعه فقد فصل من عمله فدفعه ذلك إلى أن يكسب رزقه عن طريق الكتابة لبعض الصحف والناشرين البريطانيين عن الأحوال في (دولة الكونغو الحرة).

لكن هذا الجدل كله أثار الرأي العام في بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ووصل الأمر إلى حد أن مجلس العموم البريطاني طلب من القنصل البريطاني في الكونغو ومن القناصل السابقين تقارير وافية عن الأوضاع في الكونغو، وقد ناقش المجلس هذه التقارير في عام ١٩٠٣ ونشرت بعض الصحف البريطانية صوراً كاريكاتورية للملك ليوبولد جالساً على عرش من جماجم الكونغوليين ومحاطاً بحفائب الذهب.

وتألفت لجنة تحقيق بلجيكية بناءً على توجيه من البرلمان البلجيكي لتقصي الأخبار وتقديم تقرير عن الوضع في الكونغو، وقدمت اللجنة تقريرها واعترفت فيه بكل هذه المساوئ، وترتب على ذلك أن تألفت لجنة أخرى لاقتراح وسائل الإصلاح، وقد أعلنت هذه اللجنة مقترحاتها في عام ١٩٠٨ وترتب على هذا أن صدر المرسوم بإنهاء (دولة الكونغو الحرة) التي وجدت بناءً على قرارات مؤتمر برلين.

وتحول الكونغو إلى مستعمرة بلجيكية في ١٧ أغسطس ١٩٠٨، واستمر كذلك حتى أعلن قيام جمهورية الكونغو المستقلة في يونية سنة

نظام الحكم البلجيكي في الكنفو :

كان اهتمام سلطات (دولة الكنفو الحرة) موجهاً إلى ضمان خضوع البلاد للحكم الجديد والولاء له.

ولذا وضع نظام إداري يحقق هذا الهدف، فوضعت السلطة التنفيذية في يد (حاكم عام) يساعده عدد من الموظفين، وتوالى على دولة الكنفو الحرة عدد من الحكام أشهرهم ستانلي وكان أول حاكم من قبل الملك، وكان يساعد الحاكم (نائب الحاكم العام)، بالإضافة إلى السكرتير العام للدولة، وعدد آخر من الموظفين.

وقسمت البلاد إلى ١٤ إقليمياً يدير كل منها مندوب أو مدير يمثل سلطة الدولة في إقليمه وينفذ تعليماتها وهو مسئول أمام الحاكم العام. وعهد الملك ليوبولد إلى مجلس في بروكسل يتكون من رئيس ومستشارين بمهمة السلطة التشريعية، وإن كان قد منح الحاكم العام سلطة إصدار القوانين للظروف العامة، ويعين الملك كبار موظفي الدولة وأعطى الحاكم العام سلطة تعيين باقي الموظفين.

ومن جهة الأجور كان أجر العامل الأفريقي لا يزيد عن سبع أجر العامل الأوربي الذي يقوم بنفس العمل.

وكانت نظرة البلجيكين للكنغوليين على أنهم أطفال قصر يحتاجون دائماً للرعاية والتوجيه دون أن يكون لهم حق مناقشة المسائل التي تخصهم أو التساؤل عن أسباب ما يحدث وهو ما عبر عنه نظام (الوصاية الأبوية).

وقد تعرض كثيرون من الأفارقة لأعمال القسوة والتعذيب والإلقاء في السجون بغير ذنب واضح.

ويقسم بعض المؤرخين تاريخ البلاد الاقتصادي إلى ثلاث فترات متميزة هي:

١- الفترة الأولى (١٨٨٥-١٩٠٨): وهي فترة الاستغلال غير المنظم وهي الفترة التي قامت فيها ما سميت بدولة الكنغو الحرة، وفي هذه الفترة أُستغل الأهالي واستغلت أراضيهم إلى أبعد حد، فقد اعتبرت أرض الكنغو ومن عليها ملكاً للملك ليوبولد الثاني.

٢- الفترة الثانية (١٩٠٨-١٩٢٠): فترة استثمار المواد الخام والمعادن من أجل الاتجار بها كما هي دون بذل أي جهد لتقدم الأهالي أو تحسين أحوالهم أو تدريبهم على استغلال موارد بلادهم.

٣- الفترة الثالثة (١٩٢٠-١٩٦٠): فترة التصنيع والتقدم الزراعي، مع عدم إتاحة الفرصة للكنغوليين لمباشرة الحقوق السياسية، وذلك عملاً بسياسة الوصاية الأبوية التي أشرنا إليها سابقاً، والتي تنتظر للشعب على أنه غير كفء للاضطلاع بمهام الحكم والإدارة.

وحيث تسلمت الحكومة البلجيكية إدارة الكنغو سنة ١٩٠٨ بدأت تبذل بعض الجهد، فأنشأت إدارة للصحة في ليوبولدفيل، وفي سنة ١٩٢٢ أنشأت معهداً لطب المناطق الحارة في انتورب.

وكان نشاط الشركات والهيئات الأهلية والتبشيرية في هذا المجال أكثر من نشاط الحكومة البلجيكية، لكن تركز اهتمام هذه الشركات أولاً على خدمات موظفيها خاصة الأوروبيين منهم، ثم أخذ هذا النشاط يتجه أيضاً للوطنيين في الثلاثينات من هذا القرن.

الحركة الوطنية واستقلال الكونغو

حرصت بلجيكا على فرض ستار حديدي يحول دون اتصال الكونغو بالتيارات التي تجري في القارة، كما منعت قيام الأحزاب السياسية — لكن لم تستطع أن تحافظ على هذه العزلة العجيبة إلى الأبد، فكان لابد أن تهز الكونغو أحداث الحرب العالمية الثانية وما تموج به القارتان الأفريقية والآسيوية من حركات تحررية.

وحاولت بلجيكا أن تواجه المشكلة بحل آخر فأصدرت بعض التشريعات عام ١٩٥٧ بإنشاء مجالس المديرية والمجلس الاستشاري العام للكونغو، ولكن عدد الأفريقيين في هذه المجالس بوضعها السابق شرحه لم تكن البديل السليم للنظام التشريعي الذي يطالب به الكونغوليون بالإضافة إلى المشكلات الأخرى الخاصة بالأجور والمساواة في الحقوق لكافة المواطنين دون مراعاة اللون، وكذلك الإصلاحات الاجتماعية التي أخذ بعض الكونغوليون يشعرون أن مجتمعهم في مسيس الحاجة إليها (ولم يلبث أن ظهرت عدة أحزاب وطنية مثل حزب أباكو الذي رأسه كازافوبو، وحزب الحركة الحاكمة الوطنية الكونغولية، وكان على رأسه (باتريس لومومبا) وحزب التضامن الأفريقي الذي رأسه انطون جيزنجا (Antonie Gizenga)).

وكانت المظاهرات العنيفة التي اجتاحت ليوبولد فيل في يناير ١٩٥٩ نذيراً بتطور الحوادث في الكونغو مما دعا ملك بلجيكا الملك بودوان (Baudouin) لأن يصدر بياناً يعد فيه بمنح الكونغو الاستقلال، كما تشكلت بعثة برلمانية للتحقيق في أسباب الاضطرابات وما تراه من وجوه الإصلاح.

وتجددت الاضطرابات في أواخر عام ١٩٥٩ خاصة في (ستانلي فيل) عاصمة الإقليم الشرقي وموطن (باتريس لومومبا) الذي اعتقل بتهمة تدبير الاضطرابات.

واضطرت السلطات البلجيكية للإفراج عن باتريس لومومبا ليشترك في مؤتمر المائدة المستديرة في بروكسل الذي عُقد في مستهل عام ١٩٦٠ وحضره ممثلون للأحزاب الكونغولية المختلفة وأنهى المؤتمر جلساته في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٠ وتقرر إعلان استقلال الكونغو يوم ٣٠ يونية ١٩٦٠.

وأجريت الانتخابات وتولى على أثرها لومومبا رئاسة الحكومة — ولكن حاولت بلجيكا أن تحقق بالخيانة والدسيسة ما لم تستطع تحقيقه بالوسائل العادية، فعزل لومومبا في سبتمبر عام ١٩٦٠، واعتقل ثم نقل إلى كاتنجا وحل محله عميل بلجيكا (تشومبي) وأُغتيل لومومبا في ١٧ يناير ١٩٦١.

لكن رغم ذلك استطاعت الكونغو أن تحافظ على استقلالها وأن تدخل بعد ذلك عضواً في منظمة الوحدة الأفريقية منذ قيامها في عام ١٩٦٣، وفي ١٩٦٥/١١/٢٤ تولى السلطة في البلاد الرئيس موبوتو، وفي ١٩٧١/١٠/٢٧ تغير اسم البلاد إلى جمهورية زائير وهو الاسم الذي كان يعرف به حوض الكونغو قبل الاستعمار.

الفصل السابع الفرنسيون في أفريقيا

- شمال أفريقيا

- غرب أفريقيا

- وسط أفريقيا

- شرق أفريقيا

- نظم الحكم في المستعمرات الفرنسية

فرنسا في شمال أفريقيا :

١- مصر :

كانت فرنسا تقدر أهمية ساحلها المطل على البحر المتوسط، لذلك أرادت أن تدعم مصالحها في هذا البحر، ومنذ بداية هذا القرن أخذت فرنسا تبدي هذا الاهتمام الذي تمثل في حملتها المعروفة على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١)، تلك الحملة التي انتهت بالفشل، ثم أخذت فرنسا تبدي العطف على محمد علي ومشروعاته، ولكن السياسة الفرنسية في هذا المجال أصيبت بالفشل بسبب تدخل إنجلترا ونجاحها في إيقاف محمد علي عند حده، كما كان مشروع قناة السويس مظهراً لاهتمام فرنسا بالبحر المتوسط والبحر الأحمر كطريق إلى الهند. ورغم نجاحها في إقناع والي مصر بشق القناة، لم تلبث أن صارت هي ومصر كلها في قبضة بريطانيا منذ الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢، فكانت فرنسا تشعر بالحق على بريطانيا لإحراز هذا المركز المتفوق في مصر، وحاولت فرنسا أن تفيد من انسحاب مصر من السودان. بتوجيه حملة مارشان إلى فاشودة على النيل الأعلى، لولا تصدي كتشنر الإنجليزي لها.

٢- الجزائر :

بعد أن عجز الفرنسيون عن تحقيق أطماعهم في مصر، تطلّعوا بأبصارهم إلى المغرب العربي، وبدأت بالجزائر التي كانت تابعة للدولة العثمانية تبعية اسمية، ولكن كان حاكمها الفعلي هو الداي زعيم المجاهدين البحريين. الذي كان يصل إلى مركزه بفضل نفوذ طوائف

المجاهدين وقادة الفرق العسكرية، وقد كان الجهاد البحري نشاطاً هاماً في حياة البلاد ومورداً من مواردها. الأمر الذي أقلق الدول الأوروبية. وتذرت فرنسا بهذه الحجة لمهاجمة الجزائر، كما تذرت بحجة أخرى وهي إهانة قنصلها في الجزائر على يد الداي، بسبب مماطلة فرنسا في سداد ثمن القمح الذي استوردته من الجزائر، فحاصرت بعض قطع الأسطول الفرنسي ميناء الجزائر نحو ثلاث سنوات (١٨٢٧ - ١٨٣٠) لتردد فرنسا وخوفها من تدخل الدول، حتى لقد عرضت فرنسا على محمد علي أن يقوم نيابة عنها بغزو الجزائر، وأخيراً قررت الحكومة الفرنسية في أوائل عام ١٨٣٠ إعداد حملة لغزو الجزائر.

وكانت الدوافع الحقيقية - إلى جانب الاستفادة من إنتاج الجزائر وشواطئها المطل على البحر المتوسط - أن حكومة شارل العاشر في فرنسا وقتئذ - ملكية البوربون الراجعة - ورئيس وزرائها بولينال كانت تواجه المشاكل داخل فرنسا، بسبب سياستها الرجعية التي أثارت كراهية الشعب. وأصبحت البلاد على حافة الثورة، ففكرت الحكومة الفرنسية في القيام بمغامرة فرنسية تضيء على الحكومة المجد، وتشغل الرأي العام عن مشاكل فرنسا الداخلية وسياسة الحكومة الرجعية.

وفي يونيو عام ١٨٣٠ بدأ غزو الجزائر، وبرغم بسالة الجزائريين فقد تفوق الفرنسيون بأسلحتهم الحديثة، مما اضطر الداي إلى تسليم مدينة الجزائر ومغادرة البلاد إلى نابولي. ثم تقدمت القوات الفرنسية فاحتلت بعض الموانئ مثل المرسى الكبير ووهران وبونا،

ولكن عندما حاولت القوات الفرنسية التوغل في الداخل قوبلت بمقاومة عنيفة اضطرتها إلى التراجع.

ورغم تغيير النظام في فرنسا عقب ثورة يوليو عام ١٨٣٠ وسقوط شارل العاشر، وتولى لويس فيليب (أسرة أورليان)، فإن ذلك لم يغير من تصميم فرنسا على الاحتفاظ بالجزائر، إلا أن محاولات الفرنسيين للتوغل في الداخل لم تنجح كثيراً، فقد استطاع الأمير عبد القادر تنظيم حركة المقاومة ضد الفرنسيين، وإزاء شعور فرنسا بعجزها إزاءه اضطرت لمفاوضته، وعقدت معاهدة معه عام ١٨٣٤، اعترفت فيها بسلطته على القبائل والمناطق الخاضعة له.

على ألا يشتري أسلحته إلا من فرنسا، فاستغل الأمير عبد القادر ذلك في تدعيم نفوذه في غربي الجزائر، ومحاولة مده إلى الشرق، فتجدد القتال ومنى الفرنسيون بخسائر فادحة اضطرتهم إلى عقد معاهدة تافنا عام ١٨٣٧، اعترفت فيها فرنسا للأمير بحكم المقاطعات التي تحت سلطانه في غرب الجزائر.

واتجه الفرنسيون نحو تثبيت مراكزهم في الإقليم الشرقي من الجزائر، فاحتلوا قسنطينة عام ١٨٣٧، وبعد أن استقر الفرنسيون في شرق الجزائر اتجهوا لمحاربة عدوهم العنيد — الأمير عبد القادر — الذي كان من ناحيته حاقداً على الفرنسيين لاستيلائهم على قسنطينة وانتزاع الأراضي من أصحابها لتوزيعها على المهاجرين، الذين أخذوا يتدفقون من فرنسا، واعتبر ذلك نقضاً لمعاهدة تافنا، فبدأت جيوشه في هاجمة القوات الفرنسية.

وكانت الحكومة الفرنسية من ناحيتها قد قررت العمل على الاحتلال الكامل للجزائر مهما كلفها ذلك من ثمن، ومنذ بدأت حرب طاحنة عام ١٨٤٠ بينها وبين الأمير عبد القادر انتهت باستسلامه بعد سبع سنوات، بعد أن سار الفرنسيون في حربهم على طريقة الإرهاب وإحراق القرى والمحاصيل وإثارة الرعب في القبائل، وهاجمت فرنسا المغرب لتعاطف سلطانها مع الأمير عبد القادر.

وباستسلام الأمير عبد القادر تم الغزو الفرنسي للجزائر، وإن استمر الشعب الجزائري في الثورة، وقد خاض الفرنسيون في الجزائر حرب إبادة اتسمت بالوحشية، من أجل القضاء على المقاومة الوطنية، لدرجة أن عدد سكان الجزائر انخفض من أربعة ملايين إلى ثلاثة ملايين في مدى سبع سنوات.

ولم يكن استسلام عبد القادر يعني نهاية المقاومة، فقد استمرت ممثلة في:

أ- ثورة ولد سيدي الشيخ عام ١٨٦٤.

ب- ثورة المقراني عام ١٨٧١.

وقد ارتفع عدد المستوطنين الفرنسيين في الجزائر من ١٢٩ ألفاً عام ١٨٧١ إلى ٥٦٣ ألفاً عام ١٩١١، سيطروا على ثروات البلاد.

واستمرت - بعد الحرب العالمية الأولى - المقاومة الوطنية التي

تمثلت في:

١- جماعة العلماء الجزائريين.

٢- نجمة شمال أفريقيا التي تكونت في فرنسا من العمال

الجزائريين بزعامة مصالي الحاج، حيث كانت الحرية متاحة

في فرنسا أكثر من الجزائر، وقد تحولت نجمة شمال أفريقيا إلى حزب الشعب.

وكان للحرب العالمية الثانية أثرها على ازدياد قوة المقاومة الوطنية. بسبب مبادئ الحرية التي يروج لها الحلفاء، هذا إلى جانب هزيمة فرنسا في الحرب، وضياح مكانتها الدولية، رغم إصدار قانون عام ١٩٤٧، الذي يقضي بأن الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية، ومع ذلك قد نشبت الثورة الجزائرية الكبرى في أول نوفمبر عام ١٩٥٤، واستنزفت موارد فرنسا المادية والبشرية، مما دفع ديغول بعدما تولى الحكم عام ١٩٥٨ أن يوافق على إجراء مفاوضات إيفيان عام ١٩٦١، التي انتهت بتوقيع اتفاقية إيفيان عام ١٩٦٢، التي اعترفت فيها فرنسا باستقلال الجزائر.

٣- تونس:

كانت هي أيضاً تحت السيادة الاسمية للسلطان العثماني، أما السلطة الفعلية فكانت في يد الباي، ومنذ عام ١٧٠٥ أصبح الحكم في تونس في أفراد الأسرة الحسينية، وحتى قيام الجمهورية عام ١٩٥٧، ومنذ سيطرت فرنسا على الجزائر أخذت تتطلع للسيطرة على تونس أيضاً لمجاورتها الجزائر وخبراتها، وموانئها الطبيعية وموقعها المتحكم في خاصرة البحر المتوسط، ولكنها كانت تجد منافسة من جانب دول أوروبية أخرى، وبخاصة إنجلترا وإيطاليا.

رغم الإصلاحات التي أدخلها بعض البايات مثل الإصلاح الدستوري الذي أدخله الباي محمد بإصدار عهد الأمان عام ١٨٥٧، ثم

قانون الدولة التونسية الذي صدر في عهد محمد الصادق، فأصبح دستوراً لتونس يجمع بين الشريعة الإسلامية والقوانين العصرية، ورغم ذلك كله فقد اقترنت حركة الإصلاح في تونس بمشكلة مالية بسبب إسراف البايات وطمع الوزراء وعجز ميزانية الدولة عن مجارة الإصلاح ونفقاته، وانتهى الأمر بوقوع تونس في الديون، وما ترتب عليها من إشراف مالي أجنبي، مما مهد الطريق للاحتلال الفرنسي خصوصاً وأن ذلك صاحبه امتيازات منحها البايات للدول الأجنبية في تنفيذ المشروعات.

ولما كانت إنجلترا متمسكة بسياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية، فقد كانت تحرص على إبراز تبعية الباي للسلطان العثماني. أما المنافس الآخر لفرنسا في تونس فهو إيطاليا، التي صارت — بعد تحقيق وحدتها عام ١٨٧٠ — تطمح في أن تكون لها إمبراطورية شأنها في ذلك شأن الدول الأوروبية الأخرى (مكان تحت الشمس) خصوصاً وأن تونس قريبة جداً من إيطاليا، بل وكان الإيطاليون يعتبرونها امتداداً طبيعياً لصقلية، وقد شرعت إيطاليا في تدعيم نفوذها في تونس بمقتضى المعاهدة التي عقدت عام ١٨٦٨، وبموجبها حصل الإيطاليون على كثير من الامتيازات للعمل في تونس في شتى المجالات، حتى لقد أصبح لإيطاليا جالية كبيرة في تونس.

إلا أن العامل الحاسم في تقرير مصير تونس كان يتمثل في الظروف الدولية السائدة وقتئذ. فقد اهتمت فرنسا بالحصول على موافقة إنجلترا بالذات على سياستها التوسعية في تونس، فانتهزت فرنسا فرصة ضم إنجلترا لقبرص عام ١٨٧٨ لتحقيق هدفها، فتم

الاتفاق بين الدولتين على ألا تعارض إنجلترا أي تدخل فرنسي في تونس، مقابل عدم اعتراض فرنسا على اتفاقية قبرص، التي كانت تعتبر نقضاً للاتفاقيات الدولية السابقة، والتي تنص على عدم المساس بالممتلكات العثمانية.

ولعل بريطانيا كانت ترى في هذا الاتفاق تمهيداً لانفرادها بالعمل في مصر في السنوات التالية.

يضاف إلى ذلك أن بسمارك كان يرحب بالتوسع الفرنسي في شمل أفريقيا، لأنه كان يعتقد أن مثل هذا التوسع يفيد ألمانيا من عدة نواح :

١- تحويل أنظار فرنسا عن إثارة حرب انتقامية ضد ألمانيا لاسترداد الألزاس واللورين، والثأر من ألمانيا التي أنزلت بها الهوان في حرب السبعين.

٢- إلقاء فرنسا في أتون حرب أخرى ضد الوطنيين التونسيين تستنزف موارد فرنسا، كما استنزفتها من قبل حرب الجزائر.

٣- بذر العداوة بين فرنسا وإيطاليا، واعتقد بسمارك أن احتلال فرنسا لتونس سوف يجعل إيطاليا تنضم إلى ألمانيا في حلف معاد لفرنسا، وقد صدق حدس بسمارك، فإنه لم تكد فرنسا تحتل تونس عام ١٨٨١، حتى أسرع إيطاليا بالانضمام إلى التحالف الثلاثي — ألمانيا والنمسا — ليصبح تحالفاً ثلاثياً.

واستغلت فرنسا بعض الحوادث العادية — عبور قبيلة من تونس إلى الجزائر، وحدث بعض السرقات — فأعدت حملة بدعوى تأديب هذه القبائل، كما أنزلت بعض قواتها إلى بنزرت، وتقدمت لاحتلال

العاصمة، حتى وصلوا إلى قصر باردو حيث قدموا إلى الباي نسخة من المعاهدة المطلوب التوقيع عليها، وفي هذا الجو من الإرهاب وقع الباي على معاهدة باردو عام ١٨٨١. وفيها سمح لفرنسا باحتلال المراكز التي تمكنها من المحافظة على الأمن. وتعهدت فرنسا بحماية الباي، وأن يمثل فرنسا في تونس وزير مقيم للإشراف على تنفيذ المعاهدة، وأن يقوم ممثلو فرنسا الدبلوماسيون في الأقطار الخارجية برعاية مصالح تونس في هذه الأقطار.

وقد عم السخط أفراد الشعب التونسي، وقامت عدة ثورات، وفي عام ١٨٨٣ وقعت فرنسا معاهدة المرسى التي منحت فرنسا السلطة الكاملة في تونس، فقد أصبحت فرنسا بمقتضى هذه المعاهدة تشرف على الشؤون الخارجية لتونس، بالإضافة إلى إشرافها على الشؤون الداخلية، عن طريق المديرين الفرنسيين الذين أصبحت لهم اختصاصات الوزراء، ويشتركون في اجتماعات مجلس الوزراء، وكذلك عن طريق المجالس البلدية وغيرها من الإدارات التي اشترط أن يمثل فيها الفرنسيون بعدد مساو لعدد التونسيين.

تأثرت المقاومة الوطنية في تونس بالتيارات الفكرية في المشرق — جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده — وتزعم الحركة الوطنية حزب تونس الفتاة الذي تعقبت السلطات الفرنسية زعماءه بالسجن والنفي، ثم الحزب الدستوري الذي استطاع أعضاءه الشبان أن ينفصلوا بتكوين الحزب الدستوري الجديد، وكان الحبيب بورقيبة الأمين العام، ورغم اضطهاد السلطات الفرنسية للحزب فقد فر الحبيب بورقيبة إلى القاهرة، ومنها أدار الكفاح ثم عاد إلى تونس.

ومارست السلطات الفرنسية أعمال القمع ضد الوطنيين لدرجة جعلت الباي يساند المعارضة الوطنية للحماية الفرنسية، ولم تلبث أن نشأت مقاومة مسلحة منظمة عام ١٩٥٤، وكان قيام الثورة الجزائرية في ذلك الوقت سبباً في جعل فرنسا تقتنع برأي الحبيب بورقيبة في عقد اتفاق لا يتضمن قيوداً شديدة على تونس، وعلى ذلك أعلن الحبيب بورقيبة في ٢٠ مارس عام ١٩٥٦ إسقاط المعاهدة، وبذلك أصبحت تونس دولة كاملة السيادة.

وفي عام ١٩٥٧ أنهى الحبيب بورقيبة حكم الباي محمد الأمين، وأعلنت الجمهورية، وأصبح الحبيب بورقيبة رئيساً للجمهورية.

٤- مراكش :

منذ احتلت فرنسا الجزائر أخذت تهتم بمراكش وظهرت أهميتها أكثر عندما حدث تعاون بين سلطانها والأمير عبد القادر الجزائري أثناء كفاح الأخير ضد الفرنسيين ، وأخذ الاستعماريون الفرنسيون بطالبون بإقامة إمبراطورية استعمارية فرنسية في شمال أفريقيا، من ساحل البحر المتوسط شمالاً إلى الكونغو جنوباً، ومن السنغال غرباً إلى النيل شرقاً، حتى لقد أطلق هؤلاء الاستعماريون على شمال أفريقيا اسم "فرنسا الجديدة" ، إلا أن فرنسا لم تستطع تحقيق هذا الحلم كله في القرن التاسع عشر. بسبب معارضة الدول الاستعمارية الأخرى مثل إنجلترا وإيطاليا وأسبانيا وألمانيا.

وفي القرن العشرين، وبعد أن استولت فرنسا على الجزائر عام ١٨٣٠ وتونس عام ١٨٨١، ومن أجل استكمال المشروع بالسيطرة

على مراكش اتجهت على عقد سلسلة من الاتفاقيات مع الدول المعنية بشئون مراكش، حتى لا تجد فرنسا من هذه الدول معارضة لسيطرتها على مراكش، وفي عام ١٩٠٢ عقدت فرنسا اتفاقاً مع إيطاليا وبمقتضاه اتفقت الدولتان على أن تطلق إيطاليا يد فرنسا في مراكش مقابل إطلاق فرنسا يد إيطاليا في ليبيا، وكانت إيطاليا تحقد على فرنسا لاحتلالها تونس عام ١٨٨١، التي كانت إيطاليا تطمح في السيطرة عليها، وعلى الرغم من أن فرنسا — منذ احتلت إنجلترا وحدها مصر عام ١٨٨٢ — كانت تعارض الاحتلال الإنجليزي، وتطالب إنجلترا بالانسحاب. وقد أخذت هذه المعارضة شكل التحدي عندما حاولت فرنسا عام ١٨٩٨ أن تسيطر على جنوبي السودان، وكادت القوات الفرنسية (مارشان) تصطدم بالقوات الإنجليزية (كتشنر) عند فاشودة، فقد أيقنت فرنسا أن من مصلحتها التفاهم مع إنجلترا، خصوصاً وأن الدولتين عدواً واحداً مشتركاً في أوربا، هو الإمبراطورية الألمانية الجديدة التي نزلت مؤخراً — بعد تكوينها عام ١٨٧١ — إلى ميدان الاستعمار، فكان أن سحب فرنسا قواتها من فاشودة عام ١٨٩٩، ولم تلبث أن توصلت في عام ١٩٠٤ إلى عقد الاتفاق الودي Cordiale Entente مع إنجلترا، على أساس أن تكف فرنسا عن معارضة الاحتلال الإنجليزي لمصر، وتطلق يد إنجلترا فيها، مقابل أن تطلق إنجلترا يد فرنسا في مراكش.

وكانت أسبانيا — منذ القرن السادس عشر — لها أطماع في مراكش، وبمرور الأيام كانت أسبانيا تدرك مدى المصالح المتعارضة في المغرب: مصالح فرنسا ومصالح ألمانيا، فدخلت أسبانيا في

مفاوضات مع فرنسا منذ عام ١٩٠٢، بقصد الوصول إلى اتفاق يحقق أطماع كلتا الدولتين في مراكش، إلا أن الدولتين لم يتوصلا إلى اتفاق نهائي إلا بعد توصل إنجلترا وفرنسا إلى عقد الاتفاق الودي عام ١٩٠٤، وعلى هذا توصلت فرنسا وأسبانيا إلى اتفاق في أواخر عام ١٩٠٤، وكان الاتفاق ينص في مواده العلنية على أن تحترم الدولتان، وتحافظا على وحدة الإمبراطورية المغربية في ظل سيادة السلطان، إلا أنه ألحق به اتفاق سري يعطي الحكومة الأسبانية حق التصرف والعمل في المنطقة الساحلية التي حددتها الاتفاقية، إذا ما أصبح استمرار الوضع السياسي القائم في المغرب متعذراً، إما بسبب ضعف الحكومة الشريفة، أو بسبب عجزها عن فرض القانون والنظام، أو لأي سبب آخر يقبله الفريقان المتعاقدان.

وبذلك لم يبق من الدول المهمة بالمغرب إلا ألمانيا، التي كانت — بعد أن أتمت وحدتها في عام ١٨٧١، ودخلت ميدان التصنيع — تريد أن تحصل على مناطق نفوذ ذات موقع استراتيجي، وتخدم مصالحها التجارية والصناعية، ومن هذه المناطق التي لفتت أنظار الألمان مراكش، فعينت منذ عام ١٨٧٣ مقيماً لدى الحكومة المراكشية، وعدت إليه بالعمل على تنمية التجارة الألمانية مع مراكش، كما تقدمت بطلب إلى السلطان مولاي الحسن تطلب منحها ميناء يصلح كمستودع للفحم يعمل في خدمة الأسطول التجاري الألماني.

وحين تم الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤، خشيت ألمانيا أن يؤدي الاتفاق إلى الإضرار بمصالحها في مراكش، ولذلك شرعت في العمل لحماية هذه المصالح، فقام الإمبراطور غليوم (ولهلم

— وليام) الثاني بزيارة طنجة في مارس عام ١٩٠٥، وصرح في خطاب ألقاه فيها بأن ألمانيا لا تسمح لأية دولة أجنبية بأن تمس سلطة الحاكم الشرعي، وأنه يأمل أن تفتح مراكش — في ظل السيادة الكاملة للسلطان — المنافسة التجارية الحرة لجميع الأمم دون احتكار أو استثناء.

واستناداً إلى تأييد ألمانيا، دعت الحكومة المراكشية إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في شئون مراكش، على أمل أن يؤدي هذا المؤتمر لمساندة الدول للحكومة الشرعية في مراكش في موقفها من الأطماع الفرنسية التي صارت واضحة جلية، ورغم معارضة فرنسا لعقد مثل هذا المؤتمر، على أساس أنها لا تقبل وساطة أحد بينها وبين الحكومة المراكشية، فقد اضطرت الحكومة الفرنسية إلى الموافقة على عقد المؤتمر.

وعقد المؤتمر في مدينة الجزيرة (Algeiros) بأسبانيا في يناير — أبريل عام ١٩٠٦، وحضره مندوبون عن اثنتي عشرة دولة: فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا والسويد، وعلى الرغم من أن الدول اتفقت على احترام سيادة السلطان واستقلاله ووحده مملكته، وعلى الحرية التجارية في موانئه دون تفرقة، فإن الضمانات التي أعطيت للمغرب بموجب الاتفاقية كانت عديمة القيمة، بل وجاءت قرارات المؤتمر مدعومة للنفوذ الفرنسي، فقد تقرر أن يتولى فرنسيون الإشراف على البوليس المراكشي في المدن الواقعة على ساحل الأطلسي، ويشرف الأسبان على بوليس تطوان، بينما يوضع بوليس الدار البيضاء وطنجة

تحت إشراف دولي، وتقرر تأسيس مصرف دولي لمراكش ساهمت فيه فرنسا بأكبر نصيب.

وقد اتخذت فرنسا من إشرافها على البوليس المراكشي في المواني الهامة الواقعة على المحيط الأطلنطي فرصة لتقوية نفوذها في هذه المنطقة، ولذلك لم تلبث - قبل مضي عام على توقيع ميثاق الجزيرة - أن قامت فرنسا عام ١٩٠٧ باحتلال المناطق الحيوية بالنسبة لها، مثل وجدة الواقعة على الطريق إلى الجزائر، والدار البيضاء ذلك الميناء الهام على المحيط الأطلنطي، وأراضي الشاوية الخصبة، وكان من الطبيعي أن تتقدم أسبانيا أيضاً لتأخذ نصيبها، فاحتلت في عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩ بعض المناطق الهامة في إقليم الريف.

وتطورت الحوادث، فاحتلت فرنسا الرباط ثم العاصمة فاس في عام ١٩١١، بدعوى حماية السلطان من القبائل الثائرة ضده، ثم احتلت فرنسا مكناس، وتبع ذلك احتلال أسبانيا للقصر الكبير بدعوى ثورة الرأي العام المغربي واضطراب الأمن بسبب التدخل الأجنبي.

أثارت هذه الأحداث ألمانيا، التي توشك أن تخرج من مراكش صفر اليدين، فأرسلت إحدى سفنها البحرية الحربية إلى ميناء أغادير عام ١٩١١ إظهاراً لقوتها، وبدعوى حماية مصالح الرعايا الألمان، وقام سفير المغرب في باريس بإبلاغ الحكومة الفرنسية بأن الطراد الألماني سيغادر ميناء أغادير عندما تعود الحالة في مراكش إلى هدوئها السابق، ويلاحظ أن ألمانيا لم يكن لها رعايا في أغادير بالذات، ولكنها كانت أصلح مواني مراكش على الأطلنطي، ولقربها من منطقة

مناجم كانت ألمانيا تطمع في وضع يدها عليها، إلا أن ألمانيا لم تثبت أن وصلت إلى اتفاق مع فرنسا على تسوية المسائل بينهما عام ١٩١١ ورضيت فرنسا بالتنازل لألمانيا عن منطقة جرداء تقع شمال الكنفو الفرنسي، مقابل أن توافق ألمانيا على إطلاق يد فرنسا في مراكش، فلا تعارض إقامة حماية فرنسية على مراكش.

وبإزالة هذه العقبات جميعاً من وجه فرنسا، قررت الحكومة الفرنسية إرغام السلطان عبد الحفيظ على توقيع شروط المعاهدة، وفي نفس العام وقعت فرنسا وأسبانيا اتفاقاً لتسوية المسائل بين البلدين، المترتبة على إعلان فرنسا الحماية على المغرب.

اتخذت الحركة الوطنية في مراكش طابعاً إسلامياً سلفياً، رداً على تعاون معظم الطرق الصوفية مع الاستعمار الأجنبي، ومن زعماء الحركة الوطنية الأوائل علال الفاسي، خصوصاً بعد إصدار فرنسا الظهير البربري عام ١٩٣٠، الذي كان يهدف إلى تنصير البربر، فأسس علال الفاسي الكتلة المراكشية، التي صار لها فروع أيضاً في منطقة الريف الخاضعة لأسبانيا، ثم تحولت الكتلة إلى حزب رسمي باسم الحزب الوطني.

وكان السلطان محمد الخامس ابن السلطان يوسف قد تولى الحكم عام ١٩٢٧، وقد كان للحرب العالمية الثانية أثرها على الحركة الوطنية في مراكش أيضاً، فقد تأسس حزب الاستقلال الذي اعتمد على بقايا الحزب الوطني، وطالب بضرورة إسقاط الحماية فوراً كشرط مسبق للتفاوض مع فرنسا، وعمت المظاهرات أنحاء البلاد، وتعاطف السلطان مع مبادئ الحزب، مما دفع الفرنسيين إلى خلعته عام ١٩٥٢، ونفيه إلى جزيرة مدغشقر.

وأصر زعماء المقاومة - وهم من حزب الاستقلال - على ضرورة عودة السلطان، مما اضطر الحكومة الفرنسية للتفاوض معهم على هذا الأساس، ولكنها ماطلت في إسقاط نظام الحماية مما أدى إلى استمرار جيش التحرير في نشاطه، وأخيراً اضطرت فرنسا لإلغاء الحماية عام ١٩٥٦، وبذلك حصلت مراكش على استقلالها السياسي.

فرنسا في أفريقيا الغربية:

يطلق لفظ أفريقيا الغربية على تلك المنطقة الواقعة في شمال غرب القارة، ويحدها من الغرب والجنوب المحيط الأطلنطي، ومن الشرق خط ممتد من بحيرة تشاد إلى الساحل المقابل لجزيرة فرناندوبو أما في الشمال فتضيع الحدود في الصحراء الكبرى، وقد كان للعرب ممالك زاهرة في هذه المنطقة التي كانت على اتصال ببقية أجزاء القارة في الشرق والشمال خصوصاً بسبب الحج والتجارة.

وبعد أن كشف البرتغاليون النقاب عن ساحل غينيا بقليل، بدأت السفن الفرنسية تبحر إلى أفريقيا الغربية للتجارة، رغم أنها لم تبذل في بداية الأمر محاولات لإقامة أي مراكز، لأنه في ذلك الوقت المبكر كانت فرنسا متخلفة في هذا المجال عن البرتغال وهولندا وإنجلترا.

١- السنغال:

ومع ذلك فإنه في عام ١٦٣٧ رحل شاب فرنسي مغامر يدعى دي روشفور de Rochefort على سفينة عليها بعثة بقيادة الكابتن لأمبرير إلى السنغال حيث كشفوا نهر السنغال، وساروا فيه صعوداً لمسافة ١١٠ أميال من مصبه، وبعد الحصول على بعض الامتيازات

من الوطنيين وإنشاء حصن سان لويس عادت البعثة إلى فرنسا، ولكن هذه الحملة الرائدة لم تستمر بسبب عداة الوطنيين، وفي عام ١٦٦٧ - وكانت فرنسا وقتئذ في حرب مع هولندا - استولى الأسطول الفرنسي على المواني الهولندية على ساحل السنغال، وفي عام ١٦٩٧ أوفدت شركة السنغال الملكية الفرنسية رجلاً كفواً هو أندريه دي بروي Andre de Brua أتخذ من قلعة سان لويس - التي أنشأتها جماعة دي روشفور - مركزاً له، وكان له فضل وضع أسس الإمبراطورية الفرنسية في غرب أفريقيا، وظل الفرنسيون يعملون على تنمية مراكزهم في السنغال إلى أن شغلتها الأحداث في أوروبا (الثورة ونابليون)، التي ضاعت في أثائها ممتلكات فرنسا في السنغال، وبعدها أستأنف الفرنسيون كشوفهم في المنطقة، وفي عام ١٨١٨ كشفوا منابع نهر غامبيا، وفي عام ١٨٢٧ وصل كاييه Caillie إلى تمبكتو على النيجر، ومنها شق طريقه عبر الصحراء إلى المغرب، إلا أن ذلك لم يفد الفرنسيين في التقدم صوب النيجر، لأن الحاج عمرو زعيم الفولاني كان يقف في وجههم، بل ويهدد الوجود الفرنسي ذاته في السنغال.

إلا أنه منذ عام ١٨٥٤ أخذ الجنرال فيدرب Faidherbe الذي عين في عهد الإمبراطورية الثانية حاكماً على السنغال - يعمل بعد هزيمة الفولا على ضم الأراضي على طول السنغال، وفيما بين سان لويس ومصب غامبيا عبر الرأس الأخضر.

وعلى ساحل العاج بذل الإمبراطور نابليون الثالث خلال الستينيات من القرن التاسع عشر جهوده لزيادة النفوذ الفرنسي

التجاري والسياسي في خارج بنين، وفي عام ١٨٦٨ فرضت الحماية الفرنسية على بورنو نوفو.

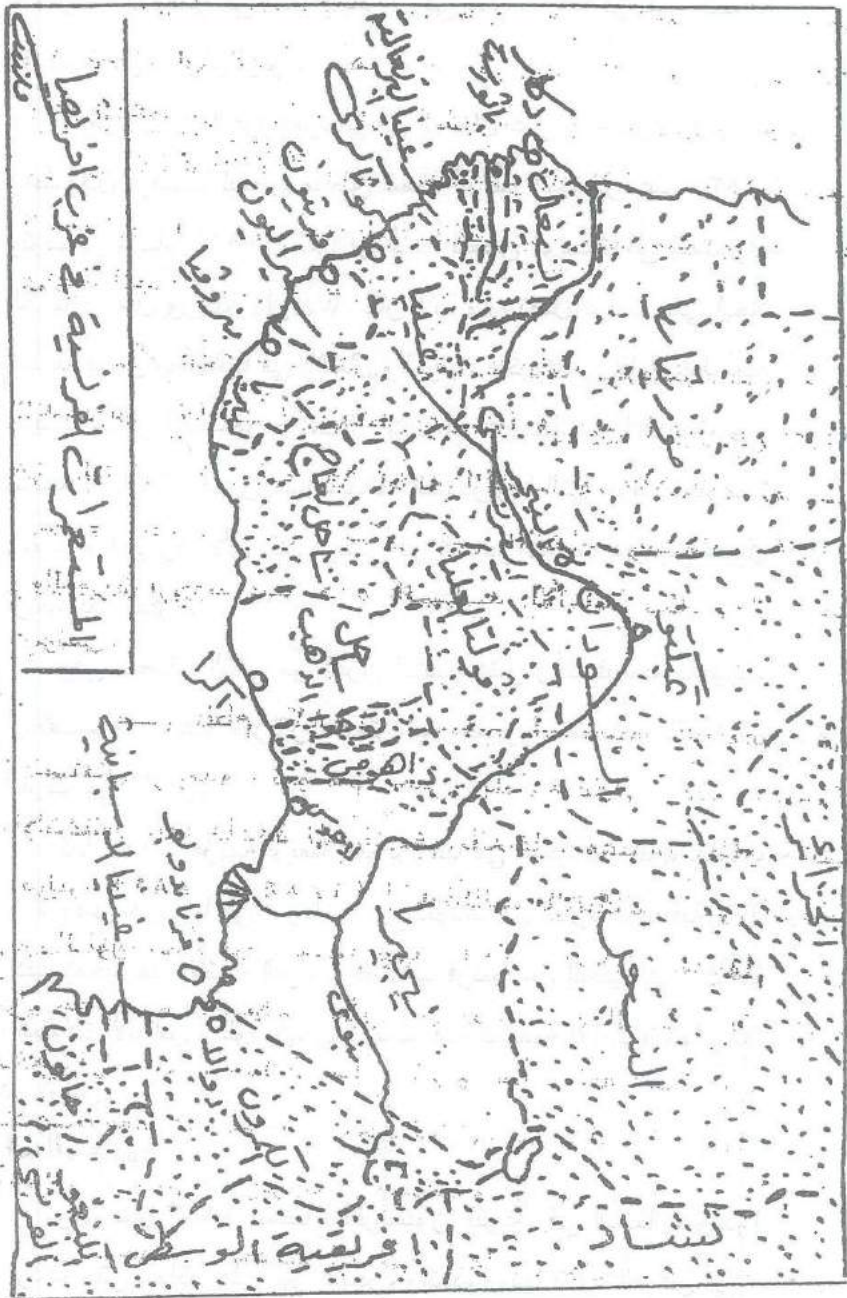
وبعد أن امتد النفوذ الفرنسي في السنغال على يد الجنرال فيدر، واحتلال فرنسا لبعض مناطق شمال أفريقيا (الجزائر عام ١٨٣٠، وتونس عام ١٨٨١) واحتلالها أيضاً لبعض الواحات في الصحراء الكبرى مثل ورجلة Wargla، كان لابد وأن تعمل فرنسا على إيجاد صلة بين ممتلكاتها في الشمال والغرب، ففكرت في إقامة خط سكة حديد عبر الصحراء Saharian Chemin de Fer Trans، لولا ضخامة التكاليف وجذب المنطقة الصحراوية التي سوف يخترقها، وعداء الطوارق لأي تقدم فرنسي في الصحراء، مما أدى إلى عدول فرنسا عن الفكرة.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر رأت فرنسا أنه يجب أن تقيم من هذه المراكز المبعثرة إمبراطورية تمتد عبر القارة من الغرب إلى الشرق.

كما أنه بعد هزيمة فرنسا أمام بروسيا في حرب السبعين، حاولت أن تعوض هزيمتها في أوروبا بتوسيع نفوذها في القارة الأفريقية، وقد أبدت ألمانيا هذا الاتجاه الفرنسي لصرف فرنسا عن التفكير في الانتقام واستعادة الأكراس واللورين، ووضحت هذه السياسة الألمانية كما رأينا في تونس.

٢- النيجر:

وفي عام ١٨٨٣ استطاع الفرنسيون التوغل في السنغال، ومدوا نفوذهم حتى باماكو على نهر النيجر، واتخذوا منها قاعدة للتوغل في



الداخل، وعندما أطلق مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥) إشارة البدء بالتكالب على أفريقيا بين الدول الأوروبية، وسمح لهذه الدول بإعلان حمايتها على أي جزء من أفريقيا، على أن تؤيد هذه الحماية باحتلال فعلي لها، سارعت فرنسا - شأنها شأن بقية الدول الأوروبية - لتدعيم نفوذها فيما كانت تحتله في غرب القارة، بل والتوغل في الداخل لتوسيع الرقعة الخاضعة لها.

فتقدمت القوات الفرنسية على طول النيجر، ووصلوا إلى تمبكتو وحاصروها عام ١٨٩٣، وتصدت قبائل الطوارق للفرنسيين وكبدتهم خسائر فادحة، وحاول الطوارق - دون جدوى - الاستجداد بسلطان مراکش، ولكن استطاع الفرنسيون تعزيز قواتهم حتى سقطت تمبكتو في أيديهم، وأسرت الزعيمين الأفريقيين: أحمدو شيخو وساموري ونفتهما إلى جابون، وبذلك فتح أمام الفرنسيين الطريق إلى نهر النيجر.

أما أحمدو شيخو فكان زعيم قبائل التكلور الزنجية المسلمة في مرتفعات فوطاجالون وعلى ضفاف نهر السنغال، وكان أحمد شيخو أبناً للحاج عمر الذي تعلم في الأزهر ثم عاد لبلاده عام ١٨٣٣، وعمل على نشر الإسلام بين قبائل الفولا، وأصبح له نفوذ في غرب السودان حيث أصبح زعيم الطريقة التيجانية، ووقف في وجه الاستعمار الفرنسي، كما وقف بعده ابنه أحمدو شيخو.

أما ساموري فهو زعيم قبيلة الماندينجو، وهي أيضاً قبيلة زنجية مسلمة، واستطاع ساموري تكوين مملكة قوية في المنطقة التي يرويها النيجر الأعلى وروافده، وقد وقف هو أيضاً في وجه تقدم الفرنسيين إلى أن أسر مع أحمدو شيخو.

وبعد ذلك تقدم الفرنسيون في النيجر حتى ساي ومنها إلى بوسا، مما أدى إلى اصطدامهم بالإنجليز الذين كانوا في هذا الوقت يدعمون نفوذهم في نيجيريا من الجنوب، وقد تم تسوية الخلاف بين الدولتين باتفاق عقد في باريس، فأُخِلت فرنسا بوسا وانسحب الفرنسيون إلى ما وراءها.

كما انطلق الفرنسيون من مراكزهم القديمة في غينيا، وكذلك بسطوا نفوذهم على إقليم ساحل العاج عام ١٨٩١ المجاور لساحل الذهب (غانا)، الذي كان منطقة نفوذ إنجليزية، وفي عام ١٨٩٣ سيطروا على داهومي، وبذلك أصبحت مناطق نفوذ فرنسا في داهومي وحوض النيجر الأعلى كتلة متصلة.

٣- تشاد:

وفي عام ١٨٩٨ وجهت فرنسا ثلاث حملات، إحداها من الجزائر، والثانية من الكونغو الفرنسي، والثالثة من السنغال، واستولت الحملات الثلاث على مدينة Zinder الواقعة شمال كانو ثم تابعت القوات الفرنسية تقدمها شرقاً صوب بحيرة تشاد، حيث كان رايح الزبير - بعد أن رفض الاستسلام لغوردون - قد كون مملكة سودانية قوية عند بحيرة تشاد، وقد وقفت هذه الدولة السودانية في وجه تقدم الفرنسيين، إلا أن الحملات الفرنسية تكثفت ضد رايح الزبير وهزمته وقتلته في الحرب، كما اصطدمت القوات الفرنسية في زحفها شرقاً تجاه السودان بالسنوسيين، الذين كانوا قد استقروا في شمال أفريقيا، واتخذوا من واحة جغبوب مركزاً لدعوتهم، خصوصاً وقد ارتبطت بالسنوسيين السلطات الحاكمة في وادي، التي قاومت الفرنسيين عند

نهر شاري حتى عام ١٩١١، حين استطاع الفرنسيون هزيمة قوات واداي بعد أن خسروا خسائر فادحة.

كما عقدت فرنسا معاهدات حماية مع رؤساء وشيوخ البربر والقبائل العربية الواقعة شمال السنغال في المنطقة المعروفة باسم موريتانيا، ثم انتهزت فرنسا فرصة مصرع أحد رجالها على يد بعض القبائل، فغزت موريتانيا عام ١٩٠٨-١٩٠٩.

وهكذا أصبح لفرنسا في غرب أفريقيا سبع مستعمرات، هي: السنغال وغينيا والسودان الفرنسي وساحل العاج وفولتا العليا وداهومى والنيجر.

وقد قاوم الوطنيون السيطرة الفرنسية، الأمر الذي أثر على محاولات الاستغلال الاقتصادي.

فرنسا في أفريقيا الوسطى والاستوائية :

قبل القرن التاسع عشر كانت فرنسا قد أبدت اهتماماً بالمنطقة الساحلية القريبة من نهر الكونغو، فأرسلت إليها بعثات تنصيرية، وبعد أن هدأت أحوال فرنسا عقب فترة الحروب النابليونية، عاودت الاهتمام بالمنطقة، فكان لها نشاط تجاري تنصيري في جابون، التي وضعها ملكها تحت النفوذ الفرنسي، وفي عام ١٨٤٨ أنزل الفرنسيون على الساحل شحنة من العبيد المحررين، صاروا نواة المدينة التي سميت ليبرفيل، التي أصبحت محطة لتموين السفن.

ومنذ عام ١٨٨٠ أخذت فرنسا توسع نفوذها في جابون على طول الساحل، وفي الداخل في اتجاه الكمرون، وجنوباً في اتجاه مصب

الكونغو، وكانت أبرز شخصية ساعدت على تحقيق أهداف فرنسا في هذه المنطقة هو دي برازا الذي أوفدته الشعبة الفرنسية لجمعية الدراسات الأفريقية لكشف المناطق الممتدة من جابون إلى بحيرة تشاد، بينما كان الشعبة البلجيكية - كما رأينا - قد أوفدت ستانلي لكشف حوض الكونغو.

فنجح دي برازا في عقد معاهدات مع الزعماء الوطنيين بسط بمقتضاها حماية فرنسا على مناطقهم، وأسس قرب مصب الكونغو وعلى ضفته اليمنى محطة، هي التي صارت تسمى باسم برزازفيل. وقد استطاع دي برازا أن يكسب بنشاطه الرأي العام الفرنسي، الذي اعتبر هذا النشاط رداً لكرامة فرنسا التي أهدرت نتيجة انفراد إنجلترا باحتلال مصر عام ١٨٨٢.

وعقب مؤتمر برلين لم توافق فرنسا على اتجاه الدول لإنشاء دولة الكونغو الحرة تحت سيادة ملك بلجيكا، إلا بعد الاعتراف بنفوذ فرنسا في شمال الكونغو وعلى ضفته اليمنى في المنطقة المعروفة باسم الكونغو الفرنسي، إلى جانب التعهد بأنه في حالة ما إذا رأت السلطات البلجيكية التنازل عن سلطتها في الكونغو الحرة، فإن فرنسا - دون أية دولة أخرى - تكون صاحبة الحق في هذه المنطقة.

وقد عقدت فرنسا عدة اتفاقات مع الدول الاستعمارية الأخرى صاحبة المصالح في المنطقة، وذلك لتحديد مناطق نفوذها مثل المعاهدة مع حكومة الكونغو التي نصت على أن يكون نهر أوبانجي (فرع الكونغو) حداً فاصلاً بين الكونغو الحرة والمنطقة الفرنسية، ومعاهدة مع ألمانيا، وكذلك مع إنجلترا، وهكذا استطاعت فرنسا أن تحصل على

موافقة الدول الأوروبية على إمبراطوريتها الممتدة من الجزائر إلى ساحل الكونغو، ومن داكار إلى حدود السودان وادي النيل.

ولم يكتف الفرنسيون بذلك، بل حاولوا مد نفوذهم إلى أعالي النيل، خصوصاً بعد انسحاب مصر من السودان الذي أصبح يعتبر أرضاً بلا صاحب Rea Nulliua، مما شجع البلجيك أيضاً للامتداد من الكونغو صوب أعالي النيل عند وادلاي، خصوصاً وأن فرنسا كانت لها أيضاً في ذلك الوقت ممتلكات في شرق أفريقيا (الصومال الفرنسي وجيبوتي)، وأرادت ربط ممتلكاتها في غرب أفريقيا بممتلكاتها في شرق القارة، ولذلك أوفدت قوة بقيادة مارشان وصلت إلى فاشودة، ولكن رأينا كيف أن كتشنر رفع العلم المصري، وأرغم الفرنسيين على الانسحاب، وكانت الظروف في أوربا ذاتها حافزاً للفرنسيين على عدم إغضاب إنجلترا لكسبها ضد ألمانيا.

وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، انتزعت منها مستعمراتها وعهدت عصبة الأمم بإدارة هذه المستعمرات إلى بعض الدول المنتصرة تحت إشراف العصبة، وهو ما عرف باسم نظام الانتداب، وعلى ذلك قسمت توجو إلى قسمين، الأكبر منها وضع تحت الانتداب الفرنسي، فضمته فرنسا إلى داهومي، بينما ضم القسم الآخر إلى ساحل الذهب الإنجليزي.

أما الكمرون فقد قسمت أيضاً إلى قسمين: قسم وضع تحت الانتداب الفرنسي، فضمته فرنسا إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية، والقسم الآخر ضمته إنجلترا إلى نيجيريا.

فرنسا في شرق أفريقيا :

يرتبط نشاط الفرنسيين على سواحل أفريقيا الشرقية بالطريق إلى الهند حول رأس الرجاء الصالح، شأنه شأن نشاط كل من البرتغاليين والإنجليز في هذه المنطقة، ففي عام ١٦٦٤ تأسست شركة الهند الشرقية الفرنسية، ونجحت هذه الشركة وغيرها من الشركات الفرنسية في توطيد علاقات فرنسا بشرق أفريقيا والهند، حتى لقد كانت اللغة الفرنسية معروفة في بعض جهات شرق أفريقيا مثل زنجبار وكلوة عندما نزل بها الإنجليز.

ولم تكد فرنسا تفرغ من مشاكلها الداخلية المترتبة على ثورتها الكبرى وحروب نابليون، حتى عادت إلى الاهتمام بساحل أفريقيا الشرقي على البحر الأحمر والمحيط الهندي، إلا أن الإنجليز — الذين احتلوا عدن عام ١٨٣٩ ومسقط — كانوا لفرنسا بالمرصاد، ولو أن فرنسا نجحت في عقد معاهدة تجارية مع السلطان السيد سعيد سلطان زنجبار، إلا أن هذه المعاهدة لم تؤد إلى توطيد نفوذ فرنسا السياسي فيها بسبب وقوف مصالح إنجلترا وألمانيا في وجه مصالح فرنسا، وقد رأينا من قبل كيف اقتسمت إنجلترا وألمانيا أملاك سلطان زنجبار (أفريقيا الشرقية الألمانية، وأفريقيا الشرقية البريطانية).

ولكن نشاط الفرنسيين ظهر في منطقة أخرى، فقد كانت فرنسا قد اشترت في عام ١٨٦٢ ميناء صغيراً على خليج تاجورة هو ميناء أوبوك من أحد الزعماء المحليين، واحتلت فرنسا هذا الميناء احتلالاً عسكرياً عام ١٨٨٢، عندما أثارتها الأحداث في مصر، كما تنازل لها السلطان المحلي — تحت تأثير الضغط — عن بقية ممتلكاته المحيطة

بالميناء، وامتدت حدود المنطقة التي وضعت فرنسا يدها عليها في الداخل حتى قرب ميناء هرر، كما استولت فرنسا بنفس الطريقة (الضغط) على ميناء جيبوتي، وهذه المنطقة الفرنسية تقع بين إرتريا وأثيوبيا والصومال البريطاني، وترجع أهميتها إلى أنها قريبة من منافذ البحر الأحمر، كما يمكن استخدامها كمنفذ لتجارة الحبشة.

وفي عام ١٨٩٦ صدر مرسوم فرنسي بوضع هذه المناطق التي استولت عليها فرنسا في شرق أفريقيا تحت إدارة واحدة عرفت باسم الصومال الفرنسي، واتخذت جيبوتي قاعدة لها، وهي المنطقة التي حاولت فرنسا ربطها بمستعمراتها في غرب أفريقيا، وتتمثل هذه المحاولة في حادثة فاشودة.

اهتمت فرنسا بمدغشقر منذ القرن السابع عشر، وأسست هناك حصن دوفان Fort Dauphin، واستقر فيها بعض الفرنسيين ولكن الوطنيين أبادوهم، وفي القرن الثامن عشر استعاد الفرنسيون الحصن. وفي القرن التاسع عشر دعا الاستعماريون الفرنسيون حكومتهم إلى وضع يدها على مدغشقر والساحل الشرقي لأفريقيا المواجه لها، بل وعلى الحبشة، وفي عام ١٨٨٣ أرسلت فرنسا أسطولاً هاجم الجزيرة واحتل ميناء ناماتاف، وفي عام ١٨٨٦ عقدت معاهدة بين فرنسا وبين حكومة مدغشقر الوطنية، اتفق فيها على أن تدفع حكومة الجزيرة للفرنسيين جزية سنوية. وأن تحسن معاملة الرعايا الفرنسيين (معاملة خاصة ممتازة).

وفي عام ١٨٩٠ اعترفت إنجلترا بحماية فرنسا على مدغشقر، مقابل اعتراف فرنسا بحماية إنجلترا على زنجبار، وفي عام ١٨٩٦ أصبحت مدغشقر مستعمرة فرنسية.

نظم الحكم في المستعمرات الفرنسية :

نجحت فرنسا في تاريخها الاستعماري الطويل أن تفوز بنصيب الأسد من القارة الإفريقية، فلقد نجحت في فترة مبكرة من القرن التاسع عشر وأعنى عام ١٨٣٠ عندما احتلت الجزائر وبعدها توسعت حتى احتلت تونس عام ١٨٨١ ومراكش عام ١٩١٢، وامتدت أنظار الفرنسيين إلى غرب القارة حيث بسطوا نفوذهم على ما أطلق عليه أفريقيا الفرنسية الغربية وشملت موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسي (الآن مالي) والنيجر وداهومي (الآن بنين) وساحل العاج وغينيا وفولتا العليا.

ومد الفرنسيون نفوذهم أيضاً إلى ما سمي بأفريقيا الاستوائية الفرنسية وتضم تشاد ووسط أفريقيا والكونغو والجابون، أما في شرق القارة، فإن الفرنسيين سيطروا فقط على منطقة الصومال الفرنسي بالإضافة إلى جزيرة مدغشقر التي استقلت عام ١٩٠٨ تحت اسم مالاغاشي.

ولقد اعتمد نظام الحكم الفرنسي بصفة عامة على نظام الإدارة المباشرة أي نظام الحكم المباشر الذي يعد سمة النظم الحكومية التي أقامتها فرنسا في القارة الأفريقية وهي بذلك لا ترى ضرورة لوجود زعامات أو تنظيمات قبلية أو محلية تقوم بين إدارتها وبين الأفريقيين في حياتهم اليومية، فلقد حطم الفرنسيون هذه الزعامات وانتزعوا منها كل سلطة أو نفوذ بل وحاربوا ولاء الناس لها.

ولقد اختلفت العلاقات بين فرنسا والأراضي الواقعة فيما وراء البحار من عهد إلى عهد خلال المائة عام الماضية ولكنها تميزت دائماً

بإدارة مركزية صارمة مقرها باريس وقد اخترعت فرنسا تمويلها لاستعمارها ، كلمة زمالة تطلقها على علاقاتها مع مستعمراتها وذلك منذ منتصف هذا القرن ، وكانت فرنسا قد جعلت رسم السياسة من سلطة الفرنسيين وحدهم حيث شغلوا جميع الوظائف وتولوا تنفيذ أوامر الحكومة وعينوا أنفسهم قضاة وكتبة ورجال تعليم وصحة وزراعة، وبهذا الشكل تم الإبقاء على الجيش باعتباره أساس الوجود الفرنسي في أفريقيا، وكانت الثورة الفرنسية إحدى القوى التي ساعدت على استمرار سياسة الحكم المباشر وما تفرع عنه من سياسة الاستيعاب.

وتعني سياسة الاستيعاب فرض الثقافة الفرنسية ونظم المؤسسات السياسية والاجتماعية على الإفريقيين حتى يستوعبوا فيصبح كيانهم النفسي والثقافي متفرنساً تماماً كالفرنسيين الأوروبيين أنفسهم وتتم هذه العملية عن طريق تثقيف وتربية وتعليم طويلة الأمد، وبعبارة أخرى محاولة قطع كل صلة للأفريقي بتاريخ قومه وحضارته الإفريقية بمختلف مظاهرها ومقوماتها ثم يبدأ تدريجياً في تسرب الثقافة الفرنسية بكل تقاليدها ومظاهرها الحضارية ثم ما يتبع ذلك تلقائياً من ارتباطه اجتماعياً وسياسياً وتاريخياً بالأم الكبرى فرنسا.

وبعد الثورة الفرنسية كان الاعتقاد الفرنسي السائد بأن أعظم منحة يقدمها الفرنسيون للمستعمرات الإفريقية هي تلك الثقافة واللغة الخاصة بهم وقد حاول الفرنسيون تطبيق سياسة الاستيعاب هذه أو ما يطلق عليه الاستعمار الثقافي في المستعمرات التي خضعت للسيطرة الفرنسية بالرغم من وجود أوضاع سياسية وحضارية متفاوتة بين هذه المستعمرات والبلدان.

واعتقد الفرنسيون في سياسة إنسانية مؤداها أنه يجب على أهالي المستعمرات معرفة مآثر ومحاسن النظم الفرنسية وأن كل تقدم ورقي يصيبهم لن يأتي أو يتحقق إلا عن طريق الثقافة واللغة الفرنسية والمستويات الروحية التي أنت بها هذه الثورة، ولكن هذه السياسة كان الإيمان بها في باريس والتطبيق كان في أفريقيا بالاستيلاء على مستعمرات جديدة يقوم بها القواد العسكريون والجيش الفرنسي.

وظاهر هذه الفلسفة المساواة وعدم التفرقة القائمة على لون أو عنصر ولكن ظهرت تفرقة قائمة على أساس الاستيعاب أو عدمه حيث ميز الفرنسيون بين الإفريقيين الذين خضعوا لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي في الزواج والطلاق والميراث وبين الذين لم يخضعوا لهذه القوانين حيث ترتب على ذلك وضع قانون (الأنديجينا) (Indigenaant) وهو مجموعة من الأوامر الإدارية والعرفية التي يطبقها الضباط والحكام العسكريون والمدنيون وتنطبق على الرعايا الأفريقيين الذين لم يرتفعوا إلى مستوى الاستيعاب والاندماج في البيئة الاجتماعية الفرنسية.

ويرى الفرنسيون أن هذه المحاولة هي عمل إيجابي لإدخال الحضارة الفرنسية إلى المستعمرات ورفع أهالي هذه المستعمرات إلى مرتبة الفرنسيين مع تجاهل الفروق الجنسية والعقلية والمادية والثقافية أي أنها محاولة من جانب فرنسا لرفع الوطنيين إلى مرتبة من الحضارة الأوروبية داخل الإطار الإفريقي. وبعبارة أخرى الاستعانة بالثقافة الإفريقية الأولى ومحاولة تطويرها إلى أسلوب عصري يلائم العقلية الإفريقية.

وكان هدف الفرنسيين هو فرنسا جماعية لكل الإفريقيين وكانت أية مقاومة لهذه فرنسا الجماعية جريمة بشعة وعدم اعتراف بالفضل والرقي الفرنسي لكن هذه السياسة لم تحقق الغرض المطلوب وبدأ الكتاب الفرنسيون ابتداءً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر يوجهون النقد لهذه السياسة وبدأت تظهر أفكار جديدة ضد سياسة الاستيعاب وتبني يوليوس هارماند (Jules Harmand) نظرية السياسة القائمة على المشاركة.

وتهدف هذه النظرية الجديدة إلى تكوين مجموعة من الإفريقيين قادرة على استيعاب الثقافة الفرنسية، وأطلق على هذه المجموعة اسم النخبة والهدف من هذه السياسة أن يتم التعاون بين الإدارة الحكومية الفرنسية وبين هيئات وأفراد محليين في سبيل خلق زعامات أفريقية تقود الشعوب والمجتمعات إلى طريق الحضارة والمدنية أي أن هدف هذه السياسة يكون فرنسا هذه الزعامات والقيادات بدلاً من فرنسا الإجماعية للشعب.

وكان هدف الفرنسيين تكوين نخبة تستوعب التراث الفرنسي وتتشكل أفكارها وثقافتها بالقيم الفرنسية ولا تتفصل هذه النخبة عن المجتمع المحلي وتبقى على اتصال وثيق به وتكون بمثابة حبل بين هذه الثقافة الفرنسية والشعوب الإفريقية.

وهكذا نرى أن الاستيعاب الاندماجي كان يهدف إلى فرنسا إجماعية للإفريقيين لكي ينوبوا في كيان فرنسا الأوروبية ويعيشوا كما يعيش الفرنسيون في القارة الأوروبية، أما المشاركة فهي سياسة فرنسية تهدف إلى خلق زعامات أو قيادات تستوعب الثقافة الفرنسية ولكنها

تعيش في ظل الإطار الأفريقي وتقود جموع الشعب على أساس عاداته وتقاليد الإفرقية لكن سياسة المشاركة أو فرنسة النخبة لم تتجح في خلق زعامات أو قيادات إفرقية تتفق وأهواء الفرنسيين لأنهم لم يهدفوا إلى تطبيق نظام الحكم غير المباشر الذي يطبقه الإنجليز في غرب أفريقيا ذلك لأن السلطة التي رغبت فرنسا أن تمنحها لهذه الزعامات الإفرقية إنما هي سلطة مظهرية فقط لأن السلطة الحقيقية كانت في أيدي الفرنسيين.

أما عن النظام الإداري للمستعمرات الفرنسية فنجد أن كل مستعمرة فرنسية تخضع لحاكم فرنسي يتلقى أوامره مباشرة من وزير المستعمرات في باريس ولكن مع مرور الزمن ظهرت مساوئ هذا النظام المركزي البيروقراطي مما جعل الفرنسيين يفكرون في تجميع المستعمرات في وحدات فيدرالية حتى تسهل عملية الحكم والإدارة وعلى هذا ظهرت أفريقيا الفرنسية العربية التي ضمت موريتانيا والسنغال، ومالي، والنيجر، وداهومى، وساحل العاج، وغينيا، وفولتا العليا. وظهرت أيضاً أفريقيا الاستوائية الفرنسية التي تضم مستعمرات تشاد وأوبانجي شاري وإفريقيا الوسطى والجابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويتكون الاتحاد الفيدرالي في كل منطقة من عدة وحدات تخضع كل منها لحاكم يخضع بدوره للحاكم العام للاتحاد، ويمثل هذا الحاكم العام الجمهورية الفرنسية وهو مسؤول أمام وزير المستعمرات الفرنسي وقد ساد نظام الحكم المباشر في كل وحدات الاتحاد عدا السنغال التي كان لها تمثيل في البرلمان الفرنسي، كما ظهر فيها نظام

البلديات وقد أصبح السنغاليون مواطنين فرنسيين في عام ١٩١٦ وتكون فيها مجلس وسيط بين مستوى البلديات وبين مستوى البرلمانات كما ضم كل اتحاد مجلس وحكومة يعين أعضائه بحكم وظائفهم أو بحكم عضويتهم في مجالس الوحدات المكونة للاتحاد.

وظل التشريع للمستعمرات في يد رئيس الجمهورية الذي لا يستشير الجمعية الوطنية أو مجلس الشيوخ إنما يتم التشريع للمستعمرات بناء على إعداد وزير المستعمرات وإمضاء رئيس الجمهورية وتبلغ هذه التشريعات للحاكم العام بوصفه ممثل الجمهورية وليقوم الحاكم العام بدوره بإبلاغ هذه القرارات والتشريعات لمساعدته وعلى الحاكم إصدار القرارات والأوامر التنفيذية.

ويعتبر وزير المستعمرات المرجع الرئيسي في إدارة المستعمرات وهو الذي يعين الحاكم وعلى هذا فإن الضغط السياسي أو الاقتصادي يوجه إليه أو إلى حزبه ولم تحاول الحكومات الفرنسية بين الحربين وضع سياسة طويلة الأمد تجاه المستعمرات ولم تحاول حكومة فرنسية تمثيل الإفريقيين في مجالس تشريعية أو تنفيذية ولكن بعد قيام فرنسا وتحالف حكومة فيش مع ألمانيا النازية وبرز فيلكس أبويبي ذلك الأفريقي الذي وصل إلى منصب الحاكم العام في إفريقيا الاستوائية الفرنسية وأيد ديغول والحلفاء وأصدر نشرة في عام ١٩٤١ تدعو إلى رفض فكرة الاستيعاب الاندماجي واحترام المؤسسات القبلية والنظم والعادات الوطنية.

وتمشياً مع هذه التطورات رأت حكومة فرنسا الحرة أن تقابل هذا الموقف الناشئ في أفريقيا بشيء من الحكمة فبدأت تدعو إلى عقد مؤتمر برازافيل في فبراير عام ١٩٤٤.

مؤتمر برازافيل ١٩٤٤:

انعقد هذا المؤتمر في مدينة برازافيل بالكونغو ولم يحضره أي أفريقي وحضره حكام المستعمرات الفرنسية ورجال الإدارة وبعض أعضاء البرلمان وتوضح قرارات هذا المؤتمر الخطوط العريضة لسياسة فرنسا الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية ولم يصدر المؤتمر توصيات محددة ومفصلة عن كيفية تمتع الإفريقيين بتكوين الجمعيات التشريعية لكن طالب المؤتمر بنظام اللامركزية وإنشاء جمعيات تمثيلية من المستعمرات تضم في عضويتها الأفارقة والفرنسيين وأصر المؤتمر على إلغاء قانون العمل الإجمالي وأعترف بحق الأفارقة في حياة أفضل وبالفعل كان هذا المؤتمر بداية سلسلة من الجهود توجت بمنع السخرة في المستعمرات الفرنسية.

واستبعد المؤتمر كل اتجاه نحو تحرير المستعمرات من الارتباط بفرنسا حتى في المستقبل القريب كما أشار إلى ضرورة تمثيل المستعمرات على نطاق واسع في الجمعية الوطنية وفي المجالس المنتخبة تقديراً لتلك التضحيات التي قدمتها المستعمرات خلال الحرب وظهرت فكرة ارتباط فرنسا مع مستعمراتها في اتحاد فيدرالي الهدف منه تدعيم وحدة فرنسا الكبرى.

واتخذ المؤتمر قرارات هامة تتعلق بإصلاح أحوال التعليم وعلاج المشكلات الاجتماعية والاقتصادية واحترام حرية العمل وتطوير

القوانين لمنع الظلم الواقع على الأفريقيين بالإضافة إلى النهوض بالصناعات الإفريقية.

ولقد استعانت الجمعية التأسيسية التي وضعت دستور عام ١٩٤٦ بقرارات هذا المؤتمر حيث نص الدستور على تكوين الاتحاد الفرنسي من الجمهورية الفرنسية (فرنسا الأوربية ومديريات الجزائر ومديريات ما وراء البحار) وأقاليم ما وراء البحار (مستعمرات أفريقيا) والدول الشريكة (مراكش وتونس ودول الهند الصينية والأقاليم الشريكة مناطق الوصايا الفرنسية في الكاميرون وتوجو).

ونص الدستور على اعتبار جميع الأفراد مواطنين فرنسيين كما نص على تمثيل الأقاليم الإفريقية في الجمعية الوطنية الفرنسية. لكن انتشار القومية الإفريقية وهزيمة فرنسا في الهند الصينية عام ١٩٥٤ واضطرابها إلى التسليم باستقلال المغرب وتونس بعد ذلك ثم اندلاع بركان الثورة الجزائرية، كان السبب في انهيار هذا الشكل الجديد من الاستعمار الفرنسي وكانت النتيجة تقديم مشروع عام ١٩٥٦ الذي نص على تمتع المستعمرات بمجالس تشريعية وبحكم ذاتي محدود تشرف عليه مجالس وزارية يرأسها رئيس الجمهورية الفرنسية وفشل هذا النظام أيضاً.

دستور ديغول:

وعندما سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة في مايو عام ١٩٥٨ كانت حركة التحرر الإفريقي قد بلغت أشدها ولم يعد مشروع الاتحاد الفرنسي كافياً ولما جاءت الجمهورية الخامسة حلت نظام الجماعة الفرنسية محل الاتحاد الفرنسي، وفور انتخاب ديغول رئيساً للوزراء

في أول يونية ١٩٥٨ أعلن وضع دستور جديد في أغسطس من نفس العام وفيه تقرر:

١- أن تكون فرنسا مع الجمهورية الإفريقية التي تقبل هذا الدستور رابطة الجماعة الفرنسية وهو اتحاد فيدرالي بين جماعات مستقلة.

٢- تتكون حكومة الجماعة الفرنسية من رئيس الجمهورية الفرنسية ومندوب عن كل من جمهورية من جمهوريات الجماعة وسكرتير عام ومستشار فني وتعتبر حكومة الجماعة مسئولة عن السياسة الخارجية للجماعة وعن شئون الدفاع وإصدار العملة والشئون الاقتصادية العامة والتعليم العالي.

٣- للجماعة مجلس تنفيذي من رؤساء حكومات الجماعة لدراسة المسائل الكبرى التي سبق أن بحثها مجلس الوزراء.

٤- نص الدستور على أن يكون للجماعة مجلس شيوخ من مندوبين عن برلمانات الدول الأعضاء.

٥- تقدم فرنسا المعونة الفنية والإدارية لأعضاء الجماعة. لكن هذه الجماعة الفرنسية التي ابتكرتها الجمهورية الفرنسية الخمسة اصطلاح غير محدد وتعريف ليس بدقيق حيث تتألف الجماعة الفرنسية الخامسة من فرنسا واثنى عشر دولة، وقد أجريت فيها الانتخابات في ديسمبر ١٩٥٨ واختارت كل دولة الاسم الذي ارتأته مناسباً لها ثم قامت بوضع دستور خاص اشترك فيه الفرنسيون وبعد ذلك أجريت انتخابات عامة لتكوين المجالس التشريعية.

وواضح من تشكيل المجالس التشريعية في نظام الحكم في الجماعة أن فرنسا لم تترك جانباً إلا وصبغته بالصبغة الفرنسية وألغت الشخصية الإفريقية تماماً حيث ركز دستور الجماعة جميع السلطات في يد رئيس الجمهورية الفرنسية وهو رئيس الجماعة والاختصاصات بهذا الشكل ووضعها في أيدي رجل واحد إنما توضح الدكتاتورية الشاملة وأن قرارات رئيس الجماعة لا مرد لها.

وقام ديجول في الفترة من (٢١-٢٦ أغسطس ١٩٥٨) بجولة في المستعمرات الإفريقية لشرح أهداف دستوره، وأعلن أن الذين يرغبون في الاستفادة من مزايا نظام الجماعة الفرنسية عليهم التصويت بالإيجاب، أما الذين يرغبون الحرية فعليهم التصويت بالنفي، وعندما طرَح الدستور وافقت عليه جميع المستعمرات أي البقاء في المجموعة الفرنسية عدا مستعمرة غينيا بسبب نفوذ سيكوتوري القوي فأعلن استقلالها في عام ١٩٥٨.

لكن نظام الجماعة الفرنسية وما شابه من عيوب ديمقراطية كان ولا بد أن يؤدي إلى انفجار جديد يطيح بالجماعة الفرنسية في شكلها الراهن حيث لم يستمر هذا النظام سوى عامين، وفي عام ١٩٦٠ بدأت موجة الاستقلال الإفريقية حيث استقلت معظم الدول التابعة لفرنسا فاستقلت كل من داهومي، وساحل العاج، والنيجر، والسنغال، ومالي، وموريتانيا، وتوجو، وفولتا العليا، وملاياش، والكونغو برازافيل، والجابون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد.

وكانت دول شمال أفريقيا التابعة لفرنسا قد استقلت على فترات متقطعة حيث استقلت تونس ومراكش في عام ١٩٥٦، أما الجزائر فقد

الفصل الثامن

الإنجليز في أفريقيا

- في غرب أفريقيا
- في جنوب أفريقيا
- في وسط أفريقيا (روديسيا)
- في شمال أفريقيا
- في شرق أفريقيا

يعتبر القرن التاسع عشر قرن السيادة البريطانية، فقد انطلقت بريطانيا في هذا القرن تتوسع على حساب الشعوب الأخرى حتى كونت أوسع إمبراطورية بحرية عرفها التاريخ، واستطاعت بريطانيا أن تبسط نفوذها على مساحة تقدر بربع اليابس على عدد من السكان يبلغ ثلث سكانه (نحو أكثر من مليون ميل مربع، يسكنها ١٠٠٠ مليون نسمة) وتربط هذه الإمبراطورية خطوط ملاحية بمثابة الشرايين التي تنتشر في كل أجزاء الجسم وتربط بينها.

ولم تستطع بريطانيا أن تخرج إلى البحار في أوائل عصر الكشف الجغرافية حيث كانت السيادة للبرتغال والأسبان، على أن هزيمة (الأرمادا) الأسبانية في عام ١٥٨٨ فتحت الباب أمام بريطانيا لتتطلع منه على العالم الخارجي - لكن كان على بريطانيا أن تواجه في القرن السابع عشر قوة أخرى هي قوة كل من هولندا وفرنسا.

وفي القرن الثامن عشر لم يتبق أمام الإنجليز من منافس إلا فرنسا، وقد استطاعت إنجلترا بقوتها البحرية الضخمة وبموقعها الجزري الممتاز أن تتغلب على منافستها فرنسا حتى اضطرت هذه الأخيرة أن تضمن سلامتها عن طريق اتفاقها مع غريمته في الاتفاق المعروف (بالاتفاق الودي) في عام ١٩٠٤.

وأتاح هذا لإنجلترا الفرصة لتكون إمبراطوريتها الضخمة التي وصفت في وقت من الأوقات بأنها لا تغيب عنها الشمس. وقد استطاعت أن تفرض نفوذها في المناطق التالية:

إنجلترا في غرب أفريقيا

١ - جمبيا وسيراليون:

امتد نفوذ إنجلترا في غرب أفريقيا إلى جمبيا وسيراليون، وساحل الذهب، ونيجيريا، وترجع علاقة إنجلترا بسواحل القارة الغربية إلى أوائل القرن السادس عشر حين بدأ بعض البحارة البريطانيين يصلون إلى غينيا وساحل الذهب وخليج بنين، ومن الذين ذاع صيتهم في هذا المجال الرحالة البريطاني جون هوكنز (J. Kowekens) الذي قام بعدة رحلات لغرب أفريقيا في السنوات بين ١٥٦٢ - ١٥٦٧.

وقبل ختام القرن السادس عشر كانت هناك شركة تجارية بريطانية تزاوّل نشاطها في غرب أفريقيا، وكانت لها مراكز تجارية ساحلية في المنطقة بين جمبيا وسيراليون.

وفي أثناء الحروب النابليونية استولى الإنجليز على مراكز الفرنسيين وحصونهم في غرب القارة - لكنهم أعادوا لفرنسا بعد ذلك في عام ١٨١٧ مما أدى إلى اهتمام الإنجليز بمراكزهم التجارية في غينيا بالذات حيث أقاموا حصناً قرب مصب النهر ثم بسطوا سيطرتهم على جمبيا وعينوا حاكماً لحكمها.

ويرجع نشاط الإنجليز في منطقة سيراليون إلى القرن السادس عشر حين زارها جون هوكنز فأصبحت السفن الإنجليزية ترسو على الساحل في هذه المنطقة في انتظار وصول الرقيق الذي يجلبهم الجلابة أو متعهدو جمع الرقيق من داخل القارة ليرسلوا لمناطق العمل في العالم الجديد أو للأسواق للاتجار بهم، وفي القرن السابع عشر أسس

الإنجليز قلعة في هذه المنطقة الساحلية لحماية سفنهم وتزويدها بحاجاتها، وفي عام ١٧٨٧ تأسست شركة بريطانية سميت (شركة سيراليون) ومنحتها الحكومة البريطانية امتيازاً لتأسيس مستعمرة في سيراليون يسكنها على الأخص الزوج الذين حاربوا في صف إنجلترا إبان حرب الاستقلال الأمريكية حتى لا يُنكل بهم الأمريكان بعد انتهاء هذه الحرب، ولما أصدرت إنجلترا في عام ١٨٣٣ قراراً يحرم الرق في كل أنحاء أملاكها - أرسل عدد من الرقيق المحررين إلى سيراليون، هذا بالإضافة إلى من وفدوا للمنطقة من الأوربيين الآخرين بأمل الهجرة والاستقرار في هذه المنطقة الأفريقية. وهكذا أصبح سكان المستعمرة خليطاً غريباً من الزوج المحررين، بالإضافة إلى الأفريقيين الذين وفدوا من المناطق المجاورة والأوربيين المهاجرين إليها.

وفي عام ١٨٢٠ ضمت إنجلترا مناطق نفوذها في (جمبيا وسيراليون).

ب. وفيما يتعلق بساحل الذهب:

فقد كان البرتغاليون أيضاً من أوائل الأوربيين الذين وصلوا لهذه المنطقة وأطلقوا عليها اسم (ساحل الذهب) باعتبار أن الذهب كان من أهم المواد التي تتاجر فيها القبائل التي تسكن هذه المنطقة. وبعد البرتغاليين جاء الهولنديون والفرنسيون ليشاركوا في هذا النشاط التجاري، واستطاع البريطانيون قبل القرن الثامن عشر أن يسهموا بنصيب وافر في تجارة هذه المنطقة من أفريقيا، ويتحكموا في هذه التجارية عن طريق حصونهم في ساحل الذهب.

وكانت إنجلترا — كما رأينا — تمارس نشاطها هنا عن طريق (الشركات التجارية)، وكانت شركة أفريقيا الملكية (Royal African) أكبر هذه الشركات.

على أن الإنجليز لم يلبثوا أن اصطدموا بمملكة الأشانتي القوية التي كانت تتخذ من مدينة خوماسي (kumasi) عاصمة لها — خاصة أن إنجلترا لجأت لمساندة قبائل الفانتي في حربها ضد قبائل الأشانتي عملاً بمبدأ فرق تسد.

ولما كثر تعرض البريطانيين لاعتداءات قبائل الأشانتي لجأت الحكومة البريطانية في عام ١٨٥٠ إلى تعيين حاكم عام يقيم في ساحل الذهب نفسها.

ولكن لم تلبث أن نشبت الحرب من جديد من البريطانيين والأشانتي استمرت لفترات متقطعة طوال خمس سنوات، وفي سنة ١٨٩٠ أرسلت الحكومة الإنجليزية إلى ملك الأشانتي تنصحه بقبول الحماية البريطانية على مملكته وقبول ممثل بريطاني في (خوماسي) تكون له بعض الحقوق والامتيازات التي يتفق عليها، ولما ترددت حكومة الأشانتي في قبول الحماية البريطانية عليها أرسلت إنجلترا في عام ١٨٩٩ حملة دخلت خوماسي واعتقلت ملك الأشانتي وعدداً كبيراً من زعمائهم وأرسلتهم إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي، وأصبح الطريق ممهداً للإنجليز لتوطيد سلطانهم في هذه البلاد ففرضوا حمايتهم عليها في عام ١٩٠٢.

جـ - وفيما يتعلق بلجيريا :

فإن اسمها يرتبط باسم نهر النيجر وقد أطلق المستعمرون الأوائل من البرتغال وغيرهم على هذا النهر مجموعة الأنهار والنهيرات

المتصلة به والأنهار المجاورة اسم (أنهار الزيت) لأن هذه المنطقة اشتهرت بإنتاج أحسن أنواع زيت النخيل وأضخمها كمية. كما يرتبط اسم نيجيريا بأرض الزنوج وهي تسمية أطلقها أيضاً على هذه المنطقة الأوروبيون الأوائل.

ولم تكن تسكن هذه المنطقة مجرد قبائل بل ضمت عدداً كبيراً من الممالك كان لها نظمها الحكومية وتاريخها المعروف من زمن بعيد، فقد ضمت ممالك كاتم، برنو، وإمبراطورية اليوربا (Yoruba)، وممالك بنين (Benin) بالإضافة إلى قبائل الهوسا (Hausa) القوية المنتشرة في شمال نيجيريا خاصة في مقاطعات سوكونو وكانو وقبائل (الإيمبو) في الشرق — وكان الإسلام قد إنتشر منذ القرن الحادي عشر بين الممالك والقبائل، فقامت فيها ممالك متحضرة لها نظمها الإدارية والاقتصادية المستقرة وقد زارها عدد من الرحالة العرب مثل الحسن بن الوزان (ليو الأفريقي) وإبن بطوطة، وعبد الرحمن بن عبد الله السعدي، وكتبوا عن هذه الجهات.

وكانت البرتغال قد وصلت منذ القرن الخامس عشر إلى خليج غينيا وتبعثها سفن الدول الأوروبية الأخرى التي أخذت تقد إلى هذا الساحل سعياً وراء الحصول على، العاج، وزيت النخيل والرقيق الذي ظل لمدة ثلاثة قرون السلعة الهامة التي تصدر لأمريكا بالذات.

وبدأت الرحلات الأولى للسفن الإنجليزية إلى خليج غينيا في عام ١٥٥٣ وحتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، ولم تكن للبريطانيين سلطة رسمية تحمي مصالحهم التجارية وغيرها في سواحل خليج غينيا — لكن استطاعت إنجلترا أن تتفق مع أسبانيا في عام ١٨٢٧

على السماح لمندوب بريطاني ليتخذ من جزيرة فرناندو (Fernando Po) الأسبانية المواجهة في خليج غينيا مقراً له ليستطيع أن يرفع المصالح البريطانية في المنطقة المواجهة لهذه الجزيرة بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ قرار تحريم تجارة الرقيق.

ولم تبسط إنجلترا نفوذها على نيجيريا دفعة واحدة فبسطت سلطانها على منطقة (لاجوس) الساحلية في عام ١٨٦١، ثم أخذت الشركات التجارية الإنجليزية تضاعف نشاطها في المنطقة المحيطة بدلتا النيجر ومجراه الأدنى خاصة بعد أن أصبحت هذه الشركات تحتكر التجارة في هذه الجهات في زيت النخيل بالذات، بعد انسحب الشركات الفرنسية والأوربية الأخرى من هذا الميدان.

واستطاعت (الشركات البريطانية) أن تمد نفوذها على طول حوض النيجر وفرعه (بنوي) وحتى (سلطنات الهوسا الإسلامية) في الداخل وشمالاً حتى سلطنة (سوكوتو).

وانتهى الأمر بأن حلت الحكومة البريطانية محل هذه الشركات فبسطت حمايتها على الأقاليم الساحلية والوسطى من نيجيريا وسميت باسم (محمية نيجيريا الجنوبية) ثم على الأقاليم الشمالية من نيجيريا باسم (محمية نيجيريا الشمالية) وانضمت هذه الأقاليم الثلاثة (لاجوس والمحميتين) في عام ١٩١٤ مكونة محمية نيجيريا.

وعين فرديرد لوجارد (F. Lugard) لخبرته السابقة في هذه الجهات مندوباً سامياً بريطانياً لنيجيريا كلها بالصورة التي تخيلتها إنجلترا والتي حددت بالاتفاق بينها وبين القوى الاستعمارية الأوربية الأخرى التي كان لها نشاط في المنطقة.

وواجهت إنجلترا عدة ثورات بين قبائل الفولة لكنها استطاعت إخضاعها وبعد أن استقرت الأمور لبريطانيا في نيجيريا اتجهت إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة باستغلالها على أحسن وجه. وهكذا استطاعت إنجلترا في فترة ١٤ عاماً منذ أن حلت سلطة التاج البريطاني في عام ١٨٠٠ محل شركة النيجر الملكية حتى عام ١٩١٣ أن تبسط سلطانها كاملاً على هذه المساحة الشاسعة من أفريقيا.

جـ - جنوب أفريقيا :

وقد تم تناول الاستعمار الإنجليزي لجنوب أفريقيا — أثناء الحديث عن الاستعمار الهولندي في الفصل الخامس — أما عن مصير المستعمرات الأخرى التي استولت عليها بريطانيا أثناء تقدمها من الجنوب إلى الشمال فهو كالآتي:

أصبحت بتسوانا محمية بريطانية، واشتدت الحركة الوطنية فيها، مما اضطر إنجلترا إلى الاعتراف باستقلالها في سبتمبر عام ١٩٦٦ تحت اسم "بتسوانا".

كما صارت سوازيلاند محمية بريطانية بعد أن هزم البوير عام ١٩٠٢، كما اتجهت أنظار الإنجليز إلى أرض الباسونو (باسونولاند)، وقد فرضت إنجلترا الحماية عليها عام ١٨٦٨، وألحقت بعد ثلاث سنوات بمستعمرة الرأس، ولكن إزاء ثورة الباسوتو اضطرت الحكومة البريطانية إلى فصلها عن مستعمرة الرأس عام ١٨٨٣، لكي تصبح محمية بريطانية قائمة بذاتها. وفي أكتوبر عام ١٩٦٦ حصلت باسوتولاند على استقلالها الكامل باسم ليسوتو.

وسط أفريقيا (روديسيا) :

رأينا كيف تم لرودس قبل عام ١٨٩٣ القضاء على مملكة الميتابلي في شمال شرق بتسوانالاند، وبذلك بسطت شركة جنوب أفريقيا البريطانية سلطتها على هذه المنطقة حتى بحيرة نياسا، والتي كان يطلق عليها اسم زامبيزيا، ثم أطلق عليها منذ عام ١٨٩٥ اسم روديسيا تكريماً لسيسل رودس، إلا أن الأهالي لم يستكينوا، خاصة وقد نزلت بمواشيهم أفدح الخسائر بسبب الحرب والوباء. وفي عام ١٨٩٦ بدأت الثورة، واشترك رودس بنفسه — وقد ارتدى الزي العسكري مع قوات حكومة الرأس — في إخماد مقاومة الأهالي، وبناء على تعليمات رودس استخدمت الشركة وقواها منتهى القسوة مع من وقع في أيديها من الأفريقيين، ولكن الثوار اعتصموا بالجبال، وبدعوا حرب عصابات أرهقت الإنجليز وأفلقت رودس، الذي فكر في التقاهم مع القبائل وعقد اتفاق معها، إلى أن تمكن الإنجليز من تدعيم صفوفهم ثم القضاء على الثورة في عام ١٨٩٧.

وكانت رحلة لفنجستون الثانية قد لفتت الأنظار إلى أهمية الجهات الواقعة غرب بحيرة نياسا، وكانت البرتغال تترك أهمية هذه المناطق باعتبارها حلقة اتصال بين مستعمراتها: موزمبيق في شرق أفريقيا، وأنجولا في غرب أفريقيا، ولكن الأطماع البريطانية وقفت في وجه أطماع البرتغاليين، وأسست إنجلترا في عام ١٨٨٣ قنصلية لها في بحيرة نياسا، ومن العوامل التي شجعت الاستعماريين الإنجليز على التمسك بهذه المناطق، ما كانت تحويه من ثروة معدنية، علاوة على صلاحية أرضها لزراعة كثير من الغلات، بالإضافة إلى موقع

نياسالاند الجغرافي، الذي جعل رودس يعتبرها قناة السويس إلى الشمال، لأنها مفتاح يفتح الطريق أمام الإنجليز صوب الشمال. وتأسست شركة بريطانية باسم شركة البحيرات الأفريقية لاستغلال هذه المنطقة، التي فتحت أيضاً أمام البعثات التنصيرية، وأخذ رودس يحث الحكومة البريطانية لإعلان حمايتها على نياسالاند، وفي عام ١٨٩١ نجحت هذه المساعي، وأعلنت بريطانيا حمايتها على هذه الأقاليم التي عرفت في ذلك الوقت باسم "وسط أفريقيا البريطانية"، وتغير هذا الاسم في عام ١٩٠٧ إلى نياسالاند.

وكان الوضع في روديسيا الجنوبية يختلف عن الوضع في روديسيا الشمالية وفي نياسالاند، فقد أخذت تتدفق على روديسيا الجنوبية بالذات أعداد كبيرة من المهاجرين الأوربيين للعمل في التعدين، مما أدى إلى زيادة عدد المستوطنين فيها، وزيادة نفوذهم الاقتصادي والإداري.

أما المستوطنون في روديسيا الشمالية ونياسالاند فلم يكن لهم دور في الشؤون الداخلية، فقد كان المهاجرون الأوربيون قليلي العدد، كما كانوا متخلفين سياسياً واقتصادياً عن زملائهم في روديسيا الجنوبية، ولذلك فإنهم لم يطالبوا بتصفية إدارة الشركة ومنحهم الحكم الذاتي، مثلما حدث في روديسيا الجنوبية عام ١٩٢٣، فظلت روديسيا الشمالية ونياسالاند تحت الحماية البريطانية.

وأخذت تجول في خاطر المستعمرين البريطانيين فكرة اندماج روديسيا الشمالية والجنوبية، ولكن المستوطنين في روديسيا الجنوبية كانوا يعارضون الفكرة، إلى أن كشف معدن النحاس في روديسيا

الشمالية عام ١٩٢. وبدأ سيل المهاجرين البيض يتدفق عليها، فارتفعت أصوات المنادين بتكوين اتحاد من روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند، وكان هؤلاء يستندون إلى عدة عوامل، أهمها:

١- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقاليم الثلاثة، فالفحم يوجد في روديسيا الجنوبية، والنحاس في روديسيا الشمالية، كما تحتاج روديسيا الجنوبية إلى الأيدي العاملة اللازمة للمناجم والمزارع والمصانع من روديسيا الشمالية ونياسالاند، كما تحتاج روديسيا الشمالية في تصدير منتجاتها إلى السكك الحديدية الموجودة في روديسيا الجنوبية والمؤدية إلى ميناء بيررا.

٢- تحقيق الاستقلال السياسي لأن الاتحاد في نظر هؤلاء يتيح الفرصة لنقل السلطة من أيدي المسؤولين البريطانيين إلى حكومة محلية يسيطر عليها المستوطنون.

وفي عام ١٩٥١ و ١٩٥٢ عقد المؤيدون لفكرة الاتحاد عدة اجتماعات مهدين بانضمامهم إلى اتحاد جنوب أفريقيا - حيث تمارس التفرقة العنصرية على نطاق واسع - إذا لم تخرج فكرة الاتحاد إلى حيز الوجود، وكان الأفريقيون يعارضون فكرة الاتحاد لأنهم كانوا يرون أنها محاولة لزيادة سيطرة الأقلية البيضاء وتمكينها من استغلال خيرات البلاد الأفريقية بطريقة أفضل، وفي أبريل عام ١٩٥٢، عقد مؤتمر من حكام روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند، وحضره وزير المستعمرات البريطاني، وفي هذا المؤتمر تقرر قيام الاتحاد، وأصبحت سالسبوري - وهي عاصمة روديسيا الجنوبية - عاصمة الاتحاد.

ومما يلاحظ على توزيع ممثلي الولايات في البرلمان الاتحادي (٣٥ عضواً) أن الأفريقيين كان يمثلهم — على أساس عددهم — ٣٤ عضواً، أما الأوروبيين فقد كان يمثلهم ١٦ عضواً، بينما كانوا لا يستحقون — بالنسبة لعددهم — إلا مقعداً واحداً، ومنذ ذلك الوقت أصبح الاتحاد حقيقة واقعة تحت اسم "اتحاد وسط أفريقيا"، وفرض هذا الوضع بالقوة على الأفريقيين، حتى لقد قدمت بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة — وعلى رأسها الهند — اعتراضاً على فرض هذا الوضع بالقوة على الوطنيين، إلا أنه أمام معارضة بريطانيا رفض الاقتراح الهندي.

ومنذ أعلن قيام الاتحاد، ظهرت سيطرة الرجل الأبيض، وأصبحت كل المشروعات توجه لخدمة مصالح البيض، واختصت روديسيا الجنوبية بالذات بأكبر قدر من المشروعات الإنشائية الكبرى، مثل إنشاء سد كاريبا على نهر الزمبيزي، الذي سيعود على روديسيا الجنوبية بالنفع، إلى جانب ما سيؤديه من شدة ارتباط روديسيا الشمالية ونياسالاند بروديسيا الجنوبية لحاجتها إلى الطاقة الكهربائية من هذا السد.

وقد عارض الأفريقيون فكرة الاتحاد وساد التنمر، ولم تتجح محاولات الاعتقال في إخماد صوت الأفريقيين الذين أخذوا يطالبون بحل الاتحاد وإعطاء الأفريقيين حق الانتخاب العام دون شرط أو قيود، وعلى الرغم من انعقاد مؤتمر في لندن عام ١٩٦٠ قرر إدخال تعديلات بسيطة على دستور الاتحاد، ليسمح بتمثيل الوطنيين بنسبة أكبر مما هي عليه، فقد قاطع الوطنيون انتخابات عام ١٩٦٢، مثلما

فأطعوا مؤتمر لندن عام ١٩٦٠، ولما لم تجد وسائل الإرهاب اضطرت بريطانيا لأن تعلن في آخر ديسمبر عام ١٩٦٣ حل الاتحاد، وبعد حل الاتحاد استقلت روديسيا الشمالية تحت اسم "جمهورية زامبيا" في يوليو عام ١٩٦٤، واستقلت نياسا/لاند تحت اسم "جمهورية مالاوي" في أكتوبر عام ١٩٦٤، واستطاعت الأقلية العنصرية البيضاء في روديسيا الجنوبية (٢١٨ ألف من جملة السكان ٢,٥٨٠,٠٠٠)، وأعلن إيان سميث رئيس حكومة الأقلية البيضاء في نوفمبر عام ١٩٦٥ استقلال روديسيا الجنوبية، وكان هذا يعني تسلط الأقلية العنصرية على مقاليد الأمور، مما أثار الشعور العالمي كله عامة، والشعوب الأفريقية خاصة.

ولم تجد الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ودول منظمة الوحدة الأفريقية لإسقاط حكم الأقلية العنصرية البيضاء في روديسيا الجنوبية، وتطالب الدول الأفريقية استخدام القوة للمحافظة على حقوق الوطنيين الأفريقيين في وطنهم.

شمال أفريقيا (مصر والسودان):

بدأت إنجلترا تهتم بمصر منذ أوائل القرن التاسع عشر، عندما غزت فرنسا مصر عام ١٧٩٨، ورأت إنجلترا أن سيطرة أية دولة سواها على مصر يعتبر تهديد للإمبراطورية البريطانية في الهند. التي تقع مصر على أقصر طريق إليها، ولذلك اشتركت إنجلترا في طرد الفرنسيين من مصر، ثم عادت لغزوها في عام ١٨٠٧، ولكنها فشلت بسبب مقاومة الشعب عند رشيد، كما وقفت موقف المعارضة من

محمد علي، عندما صارت له إمبراطورية واسعة تضم — إلى جانب مصر والسودان — شبه الجزيرة العربية والشام وجزر البحر المتوسط والمورة، وبذلك أصبح أقصر طريق إلى الهند تحت رحمته، خصوصاً وأنه كان من المعروف أن محمد علي كان يميل إلى فرنسا، ويستعين بخبرائها في مشروعاته، ولذلك فقد تزعمت إنجلترا الدول الأوربية في عام ١٨٤٠ لإرغام محمد علي على التخلي عن ممتلكاته والاقتصار على مصر والسودان.

وعلى الرغم من أنه كان من مصلحة بريطانيا التجارية تقصير المسافة بين الشرق والغرب، بشق قناة ملاحية في برزخ السويس لتصل ما بين البحرين المتوسط والأحمر، فقد كانت إنجلترا تعارض المشروع لأنه يعود على فرنسا بفائدة عظيمة لأنها تطل على البحر المتوسط، وكانت فرنسا تسعى لدى محمد علي ثم لدى ابنه سعيد لشق القناة، وبذلك تنافس إنجلترا في تجارة الهند.

ورغم معارضة إنجلترا لمشروع القناة وضغطها على والي مصر محمد سعيد وعلى السلطان العثماني للحيلولة دون تنفيذه، فقد خرج مشروع قناة السويس إلى حيز الوجود وافتتحت القناة في عام ١٨٦٩، وأصبحت أمراً واقعاً صار على إنجلترا أن تقبله وترضى به، ولكن إنجلترا رأت أنه ما دامت القناة قد صارت حقيقة رغم إرادتها، فقد أخذت تسعى للسيطرة على القناة، بل وعلى مصر ذاتها، فيصبح الطريق إلى الهند تحت سيطرتها.

وساعدتها ظروف مصر على تحقيق هذا الهدف، خصوصاً الإقلاص الذي وقعت فيه مصر أيام إسماعيل، فأخذت إنجلترا — ومعها

فرنسا - تتدخلان في شئون مصر باسم المحافظة على حقوق الدائنين، وشهدت مصر منافسة بين إنجلترا وفرنسا على إحراز النفوذ فيها، وأخيراً انتهى هذا الصراع بانفراد إنجلترا بالعمل دون فرنسا، فاحتلت إنجلترا مصر في عام ١٨٨٢، وإن كانت إنجلترا تجنبت ضم مصر إلى ممتلكاتها واكتفت بالاحتلال، حتى لا تفتح باب المسألة الشرقية، فتتدخل الدول الأوروبية الأخرى لتحصل على نصيبها من ممتلكات الرجل المريض (الدولة العثمانية)، ومع ذلك فقد كانت مصر تحت سيطرة إنجلترا في كافة الشئون السياسية والاقتصادية، ثم أعلنت إنجلترا الحماية على مصر عام ١٩١٤، عندما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ضد إنجلترا وحلفائها، الأمر الذي أثار المصريين عام ١٩١٩ مطالبين بالاستقلال، واضطرت إنجلترا في تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ أن تعلن انتهاء الحماية البريطانية على مصر، وبذلك تصبح مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع بعض القيود التي حاولت مصر إلغاؤها.

ورغم أن إنجلترا عقدت مع مصر معاهدة صداقة وتحالف في عام ١٩٣٦، فإن مصر لم تكن تتمتع باستقلالها التام، لتتدخل الإنجليز في شئونها استناداً إلى قواتهم التي ظلت موجودة وبخاصة في منطقة قناة السويس، الأمر الذي جعل السخط ينتشر بين أفراد الشعب. وظل الحال على هذا المنوال حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، فبدأت بحل مشكلة السودان التي كانت تعتبر الصخرة التي تتحطم عليها المفاوضات بين إنجلترا ومصر. فعقدت بين الدولتين اتفاقية السودان في عام ١٩٥٣، وفي العام التالي عقدت اتفاقية الجلاء التي تقرر فيها

جلاء القوات البريطانية عن مصر في مدة أقصاها عشرون شهراً، ومع ذلك فقد حاولت إنجلترا في عام ١٩٥٦ العودة إلى سيطرتها على مصر، فدبرت عدوانها مع فرنسا وإسرائيل على مصر، ولكن الشعب استطاع أن يدحر العدوان.

أما في السودان فإنه بعد أن فتحه محمد علي في عام ١٨٢٠، أخذت مصر في عهد الخديو إسماعيل تعمل على مد نفوذ الإدارة المصرية في السودان إلى حدوده الطبيعية شرقاً وغرباً وجنوباً، إلى مناطق لم يكن النفوذ المصري قد وصل إليها في عهد محمد علي، ففتحت دارفور وإقليم بحر الغزال، كما عمدت مصر في عهد الخديو إسماعيل أيضاً إلى تثبيت أقدامها في المناطق الهامة على ساحل البحر الأحمر الغربي وساحل أفريقيا الشرقي، فامتدت الإدارة المصرية إلى موانئ سواكن ومصوع وبربرة وزيلع، كما امتدت إلى هرر، كما أرسلت حملة في عام ١٨٧٥ إلى بلاد الصومال، فوصلت الحملة إلى رأس حافون وبراوة وقسمايو، ولكن إنجلترا وقفت في وجه الامتداد المصري، وأجبرت مصر على سحب حاميتها، وعقدت معاهدة ١٨٧٧ بين مصر وإنجلترا، اعترفت فيها إنجلترا بسلطان مصر على بلاد الصومال حتى رأس حافون.

أما امتداد الإدارة المصرية جنوباً، فقد كلف به أولاً كل من السير صمويل بيكر الذي تعاقدت معه الحكومة المصرية لمد سلطاتها إلى منابع النيل، ثم غودون الذي أصبح مديراً لمديرية خط الاستواء، كما قام شايبه لونج الضابط الأمريكي الذي كان في خدمة الحكومة المصرية بعقد معاهدة مع الملك أمنيصة ملك أوغندا، وضع الملك

بموجبها مملكته تحت حماية مصر، كما امتد النفوذ المصري إلى مازندي عاصمة أونيورو.

وكان آخر مدير عينته مصر لمديرية خط الاستواء هو الطبيب الألماني إدوارد شنيترز، الذي اعتنق الإسلام وتسمى باسم أمين باشا. إلا أن تدهور أحوال مصر السياسية والاقتصادية منذ أواخر عهد إسماعيل، أتاح الفرصة للدول الاستعمارية كي تستولي على الجهات التي امتد إليها النفوذ المصري، وكانت في مقدمتها إنجلترا ذاتها التي رفضت - بعد أن احتلت مصر عام ١٨٨٢ - أن تسمح باستخدام الجيش المصري في إقرار النظام في السودان، وأرسل الجنرال غوردون لتنفيذ هذه المهمة، وقد قتله الدراويش أتباع المهدي في عام ١٨٨٥، وهكذا انسحبت مصر من السودان.

كما اقتسمت الدول الاستعمارية أملاك مصر في السودان الشرقي وشرق أفريقيا، وحصلت فرنسا وإيطاليا - بتأييد إنجلترا - على نصيب الأسد، فأخذ الإيطاليون يتوسعون في منطقة عصب، ثم احتلوا مصوع، وأخذ نفوذهم في هذه المنطقة يتسع ويمتد، وفي عام ١٨٩٠ صدر مرسوم إيطالي نظم هذه الممتلكات الإيطالية على البحر الأحمر، التي سماها المرسوم باسم أرترية، كما سمحت إنجلترا لإيطاليا باحتلال كسلا والمناطق المجاورة لها حتى نهر عطبرة بصفة مؤقتة، وكذلك سمحت إنجلترا لإيطاليا بالسيطرة على موانئ براوة ومقديشو التي أرغم المصريون على إخلائها ليتكون منها الصومال الإيطالي.

أما إنجلترا فقد كان من نصيبها أملاك مصر المقالة لعن، فأرغمت مصر على إخلاء بربرة وزيلع في عام ١٨٨٤، لكي يتكون

منها الصومال البريطاني، أما هرر فقد أجبرت إنجلترا مصر على إخلائها في عام ١٨٨٥، وتسليمها للأمير عبد الشكور ابن أمير هرر السابق، ويبدو أن إنجلترا اتخذت هذا الإجراء مؤقتاً حتى تتاح لها فرصة وضع يدها عليها، لولا أنه في عام ١٨٨٧ زحف منليك ملك شوا - الذي صار ملك الحبشة بعد ذلك - على هرر واستولى عليها، وأصبحت منذئذ جزءاً لا يتجزأ من مملكة الحبشة.

أما فرنسا فإنها بعد أن حصلت على أوبوك وعلى مضيق باب المندب، أخذت في التوسع في هذه المنطقة حتى كونت فيها ما يعرف باسم الصومال الفرنسي.

ولما كانت مصر قد انسحبت من السودان تحت ضغط إنجلترا، فقد صارت الدول الأوربية التي تمتلك مستعمرات في أفريقيا تعتبر السودان أرضاً بلا صاحب، فحاولت فرنسا التوغل من مستعمراتها في غرب أفريقيا إلى إقليم بحر الغزال، وأرسلت حملة بقيادة الكابتن مارشان، ووصل إلى قرية فاشودة على النيل الأبيض.

كما كان ليوبولد ملك بلجيكا يطمع هو الآخر في التوسع في حوض النيل، فأرسل في عام ١٨٩٠ حملة وصلت إلى النيل واحتلت عدة مراكز.

وإزاء هذه الأطماع الأوربية في أملاك مصر السابقة، فقد تغير موقف إنجلترا، وعلى الرغم من أنها هي التي أرغمت مصر على الانسحاب من السودان. فإنها في عام ١٨٩٦ قررت إرسال حملة لاسترجاع السودان. وتكونت الحملة من جنود مصريين وضباط إنجليز وقائد إنجليزي هو كينشنر سردار الجيش المصري، الذي كلف

بالوصول إلى فاشودة قبل وصول مارشان الفرنسي إليها، ونجح كتشنر في الانتصار على المهديين واسترجاع السودان، والإسراع جنوباً ليصل إلى فاشودة، ولكنه وجد أن مارشان قد سبقه إليها ورفع عليها العلم الفرنسي، فاستخدم كتشنر العلم المصري وحق مصر الشرعي في إرغام مارشان على الانسحاب، بعد أن كاد القتال ينشب بين القوتين الإنجليزية والفرنسية.

وبعد استعادة السودان، تم الاتفاق بين إنجلترا ومصر — المغلوبة على أمرها — على أن يحكم السودان حكماً ثنائياً (اتفاق الحكم الثنائي في ١٩ يناير ١٨٩٩)، ولكنه كان يحكم حكماً ثنائياً من الناحية النظرية فقط، لكن السيطرة الكاملة على شؤون السودان كانت في أيدي إنجلترا، وفي عام ١٩٢٤ انتهزت إنجلترا فرصة اغتيال سير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان في القاهرة، فأمرت مصر بسحب جنودها وموظفيها، وبذلك صارت إنجلترا وحدها تتفرد بحكم السودان، إلى أن عقدت معاهدة عام ١٩٣٦، فنقررت العودة إلى نظام الحكم الثنائي.

وعملت إنجلترا منذ عام ١٨٩٩ على استغلال السودان في إنتاج القطن اللازم لمصانع المنسوجات في بريطانيا، كما عملت على فصل جنوب السودان عن شماله، وتوجيه هذا الجنوب صوب أوغندا وغيرها من مناطق النفوذ البريطاني في شرق ووسط القارة الأفريقية، فأصدرت قانون المناطق المغلقة، وأصبح جنوب السودان مغلقاً تماماً في وجه أهل الشمال، بينما فتح في وجه نشاط الجمعيات التنصيرية الأجنبية، وظلت إنجلترا متمسكة بالسودان حتى لقد فشلت المفاوضات

بينها وبين مصر بسبب الاختلاف على مصير السودان، إلى أن جاءت ثورة عام ١٩٥٢ وقررت حل مشكلة السودان أولاً قبل حل مشكلة الجلاء، فتم الاتفاق في اتفاقية السودان في فبراير عام ١٩٥٣ على انسحاب القوات المصرية والإنجليزية من السودان، ومنح السودانيون حق تقرير مصيرهم، وفي ديسمبر عام ١٩٥٥ أعلن قيام الجمهورية السودانية.

شرق أفريقيا:

ذكرنا في موضع سابق أن عرب شبه الجزيرة العربية - وخاصة عرب عمان - وفدوا على الساحل الشرقي لأفريقيا، حيث كونوا إمارات عربية، وفي أوائل القرن التاسع عشر أصبح السيد سعيد إماماً على عمان وحاكماً على مسقط، بالإضافة إلى زنجبار. وفي عام ١٨٤٠ اتخذ السلطان السيد سعيد زنجبار مقراً له. وترك أحد أبنائه في مسقط، وشهدت زنجبار منذ نزوحه إليها ازدهاراً اقتصادياً نتيجة التجارة مع بلاد العرب وأقاليم أفريقيا الداخلية.

وبعد وفاة السلطان السيد سعيد، وحدث نزاع بين أفراد الأسرة، انفصلت سلطنة زنجبار نهائياً عن مسقط في عام ١٨٦١.

وقد بدأ النفوذ البريطاني يتغلغل في زنجبار منذ عام ١٨٣٩، حين عقدت الحكومة البريطانية مع سلطانها معاهدة، تعهد فيها باتخاذ إجراءات أكثر حزمًا ضد تجار الرقيق، كما أعطى السفن البريطانية حق تفتيش السفن في الموانئ التابعة للسلطان للتأكد من خلوها من الرقيق، كما عينت إنجلترا ممثلاً لدى السلطان بعد نزوحه إلى زنجبار، وكان مندوب إنجلترا هو اليد المحركة للسلطان السيد سعيد.

وقد ازدادت أهمية زنجبار في نظر إنجلترا بعد فتح قناة السويس للملاحة في عام ١٨٦٩، فأصبحت إنجلترا في حاجة إلى محطات تخدم الملاحة على الطريق إلى الهند عبر قناة السويس، خصوصاً وأن أغلب التجارة الخارجية في زنجبار كانت في أيدي رعايا هنود، ولذلك كان العلاقات بين الهند وزنجبار قوية.

وأخذ نفوذ إنجلترا في زنجبار في الازدياد، حتى أصبح قنصلها في زنجبار هو القوة المحركة للسلطان، بل أصبح يقوم بدور رئيس وزراء السلطان بصفة غير رسمية، كما أغرى السلطان بتكوين قوة حربية، ورشح ضابط بريطاني لتدريبها، ولم يلبث هذا الضابط أن عين رئيساً لوزراء زنجبار من عام ١٨٩٩ - ١٩٠١.

ولما كان للألمان نشاطهم في تلك الجهات من شرق أفريقيا، وقد استطاع دكتور كارل بيترز عقد معاهدات مع شيوخ القبائل، فقد قامت منافسة بين إنجلترا وألمانيا في هذه الجهات، انتهت بعقد اتفاقية بين الدولتين في عام ١٨٨٦، اقتسمت الدولتان بموجبها أملاك السلطان زنجبار، فوضعت إنجلترا يدها على الجزء الشمالي من أملاك السلطان - وهو الجزء الذي صار أساس مستعمرة أفريقيا الشرقية البريطانية (كينيا) - علاوة على جزيرتي زنجبا وبمبا. كما تأسست شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبراطورية Imperial British East, Africa Company. التي صارت تتحكم في تلك المساحة الواسعة الممتدة من ساحل ممبسا حتى بحيرة فيكتوريا (كينيا).

أما ألمانيا فقد كان نصيبها في الجزء الجنوبي من أملاك سلطان زنجبار، وأصبحت منطقة النفوذ الألمانية - أفريقيا الشرقية الألمانية

(تنجانيقا) — تمتد من الساحل حتى جبال كلمنجارو والطرف الشرقي لبحيرة فكتوريا.

ومن أجل إرضاء الدول ضم جزء من أملاك سلطان زنجبار إلى الصومال الإيطالي، ولإرضاء فرنسا وافقت إنجلترا على أن تطلق يدها في جزيرة مدغشقر.

وعقب الحرب العالمية الأولى وهزيمة ألمانيا، وضعت إنجلترا يدها على أفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا)، بمتقضى صلح فرساي عام ١٩١٩.

وفي عام ١٩٦٢ حصلت زنجبار وبمبا على استقلالهما، ثم قامت ثورة أعلن على أثرها قيام النظام الجمهوري فيها. وفي أبريل عام ١٩٦٤ اتحدت تنجانيقا وزنجبار تحت اسم جمهورية تنزانيا.

أما بالنسبة لـ كينيا التي تدفق عليها المهاجرون الأوروبيون والآسيويون، وخاصة الهنود — فقد شارك الوطنيون فيها بنصيب غير قليل في صفوف الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، خصوصاً وقد تعرضت كينيا ذاتها لهجوم إيطالي من الصومال، وبعد الحرب صار أهل كينيا يتطلعون إلى التمتع بحقوقهم كاملة في بلادهم، بينما كان المستوطنون الأوروبيون يطالبون بالسيطرة التامة على شئون البلاد، أسوة بما كان يجري في جنوب أفريقيا، مما أدى إلى اشتعال الحركة الوطنية، وفي عام ١٩٥٠ وصلت ثورة قبائل الكيكوبو إلى ذروتها، واستمرت هذه الثورة التي عرفت باسم ثورة الماوماو عدة سنوات، شن فيها الثوار حرب العصابات من الغابات على المستعمرين، وتزعم الحركة جومو كينياتا، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى إقامة نظام

دستوري في كينيا عام ١٩٥٤، وزاد عدد الوطنيين في المجلس التشريعي، وفي يناير عام ١٩٦٠ عقد في لندن مؤتمر حضره ممثلون عن الأفريقيين والأوربيين والهنود، وتقرر فيه منح كينيا الاستقلال بعد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات، وفي ديسمبر عام ١٩٦٣ أعلن استقلال كينيا، وتلا ذلك قيام النظام الجمهوري فيها.

أما بالنسبة لـ أوغندا، فقد رأينا من قبل امتداد الإدارة المصرية في السودان جنوباً إلى المديرية الاستوائية (منطقة البحيرات الاستوائية) وكيف أن الملك أمتيسة ملك أوغندا عقد معاهدة مع مصر قبل فيها وضع بلاده تحت حمايتها، وعندما نشبت الثورة المهدية في السودان، كان أمين باشا هو الحاكم المصري للمنطقة الاستوائية، ولما كانت إنجلترا تنتظر بعين القلق إلى أطماع الدول الاستعمارية في هذه الجهات، وتريد أن تمد نفوذها إليها تحقيقاً لما كان ينادي به بعض الاستعماريين الإنجليز أمثال سيسل رودس، بربط الممتلكات البريطانية في جنوب القارة الأفريقية بالممتلكات البريطانية في شمالها، فقد قررت إنجلترا مد نفوذها على هذه المنطقة، فبدأت أولاً بتدبير التخلص من أمين باشا الذي ظل موالياً لمصر ورفض الانسحاب، فأشاعت إنجلترا في أوروبا أنه في خطر، وأنه يجب إرسال حملة لإنقاذه، وأسهم في هذه الحملة الإنجليز والبلجيكي وقادها الرحالة ستانلي، ولما رفض أمين باشا مغادرة البلاد مع البعثة، قام ستانلي بختف أمين باشا ونقله إلى شرق أفريقيا، ورفع العلم البريطاني على قلعة وادلاي، وقد عهبت إنجلترا إلى شركة شرف أفريقيا البريطانية الإمبراطورية بتدعيم نفوذها في المنطقة، ولكن الشركة وهي تحاول دعم السيطرة على أوغندا،

صادفت عقبات حتى فكرت بالانسحاب، لولا أن بعض المنظمات التي كان لها نشاط في تلك الجهات، مثل جمعية الكنيسة التنصيرية وجمعية منع تجارة الرقيق، عارضت فكرة الانسحاب من أوغندا، فقامت الشركة بالضغط على ملك أوغندا حتى وقع على معاهدة تنازل بمقتضاها عن بلاده لإنجلترا عام ١٨٩٢.

وفي يونيو عام ١٨٩٤ أعلنت إنجلترا حمايتها على أوغندا، وقد اتبعت بريطانيا في حكم أوغندا طريقة الحكم غير المباشر، فترك إدارة كل مملكة بيد ملكها، لكنها جعلت كل الإدارات خاضعة للمندوب السامي البريطاني، وكانت بوجندا أقوى هذه الممالك، وكان ملكها يلقب بالكاباكا، وكان الشعب يعرف باسم الباجندا.

وقد اهتمت إنجلترا بالإنتاج الزراعي في أوغندا، كما نفذت في عام ١٩٥٤ مشروع خزان مساقط أوين، كما قامت بإتمام مشروع الخط الحديدي الممتد من الساحل عند ممبسا حتى يصل كمبالا.

وعقب الحرب العالمية الأولى فكرت إنجلترا في إدماج مستعمراتها في شرق أفريقيا (أوغندا، وكينيا وتنجانيقا) في اتحاد واحد يسمى اتحاد شرق أفريقيا، ولكن برلمان أوغندا عارض الفكرة فعدلت عنها، وبعد الحرب العالمية الثانية قامت حركات تطالب بالاستقلال، وحصلت أخيراً أوغندا على استقلالها عام ١٩٦٢، وأعلن قيام النظام الجمهوري بها.

ومما يلاحظ أن بريطانيا في حكم مستعمراتها في أفريقيا تتبع نظام الحكم غير المباشر — بعكس فرنسا — وكان يقوم على عدة أسس:

- ١- تعاون الزعماء الوطنيين والمؤسسات القبلية والمحلية مع الإدارة الحكومية، على أن يصبح هؤلاء جميعاً جزءاً من هذه الإدارة الحكومية.
- ٢- السلطة النهائية في المستعمرة في يد الحاكم العام البريطاني في الضرائب والتشريع والتصريح بحلم السلاح والموافقة على من يختار خليفة للرئيس المتوفى.

ومن فوائد هذا النظام:

- ١- عدم التضارب بين السياسة البريطانية والحياة الاجتماعية للأفريقيين.
- ٢- الاستفادة من هؤلاء الزعماء في الاتصال بالأهالي.
- ٣- تقليل نفقات ومتاعب الإدارة.
- ٤- اختفاء الإدارة وراء الزعماء كواجهة من شأنه عدم إثارة الأهالي رغم أن البلاد خاضعة تماماً للحكم البريطاني، إلا أن السلطة الظاهرية في أيدي الزعماء الوطنيين.

الفصل التاسع

الاستعمار الإيطالي في أفريقيا

- مقدمة
- أثرية
- الحبشة ومعركة عدوه
- أ - الصراع الإنجليزي الفرنسي على أعالي النيل بعد معركة عدوه.
- ب - نتائج معركة عدوه
- ج - الغزو الإيطالي للحبشة عام ١٩٣٥.
- الصومال الإيطالي
- ليبيا

مقدمة:

نزلت إيطاليا إلى ميدان الاستعمار متأخرة عن غيرها من الدول الأوروبية مثل إنجلترا وفرنسا والبرتغال وهولندا، ومرد ذلك إلى أن الدولة الموحدة ذات الحكومة المركزية لم تقم في إيطاليا إلا في عام ١٨٧٠، حينما تم توحيد إيطاليا بعد أن كانت منقسمة إلى عدة دويلات مستقلة عن بعضها، وقد تطلعت إيطاليا عقب وحدتها إلى امتلاك تونس القريبة منها، وخاصة من جزيرة صقلية، ولكن رأينا كيف أن الفرنسيين سبقوا الإيطاليين إلى الاستحواذ على تونس.

ورغبة في تعويض ما فاتهم في تونس، اتجه الإيطاليون صوب البحر الأحمر وشرق أفريقيا، وقد كانت الظروف مواتية بسبب انسحاب مصر من إمبراطوريتها الأفريقية عقب الاحتلال الإنجليزي لمصر ونشوب الثورة المهدية في السودان.

وعلى الرغم من أن فرنسا - رغبة في تهدئة إيطاليا بعد احتلال تونس - عرضت أن تقوم إيطاليا باحتلال طرابلس الغرب، وعلى الرغم من أن النفوذ الإيطالي في شمال أفريقيا عامة - وفي مصر خاصة - كان قوياً في ذلك الوقت بدليل انتشار اللغة الإيطالية على صناديق الخطابات في مصر، ونفى إسماعيل إلى إيطاليا، وابنه فؤاد تعلم في إيطاليا، حتى لقد قال البعض أنه لو عرضت إنجلترا على إيطاليا أن تحل محل فرنسا معها في عمل مشترك في مصر، فإن ذلك لم يكن أمراً غريباً. نقول أنه على الرغم من كل ذلك، فإن إيطاليا عقب ضياع تونس لم تتجه إلى ليبيا، ويعمل البعض ذلك بأن الدولة العثمانية أرسلت إلى ليبيا عشرة آلاف جندي لحمايتها من أي عدوان

مماثل للعدوان الذي وقع علي تونس، ولكن يمكن أن نغزو ذلك أيضاً إلي أنه عقب احتلال فرنسا لتونس، حدث تقارب بين ألمانيا وإيطاليا — التي انضمت إلي التحالف الثنائي — وكانت ألمانيا ترتبط وقتئذ برابطة الصداقة الوطيدة مع تركيا، ولذلك لم يكن معقولاً أن تهاجم إيطاليا ليبيا التابعة للدولة العثمانية صديقة ألمانيا، يضاف إلي ذلك أن إيطاليا وجدت أن النشاط في أفريقيا لن يصادفه صعوبات بسبب انسحاب مصر.

أرترية:

ترجع صلة إيطاليا الأولى بإقليم أرترية إلي رغبة شركة روباتينو الإيطالية للملاحة في تأسيس محطة علي الخط المزمع إنشاؤه بين البندقية ومواني الهند والشرق عبر قناة السويس والبحر الأحمر، وقد وفق المندوب الإيطالي في أن يستأجر من بعض الزعماء المحليين بعض جهات خليج عصب ورفع عليها العلم الإيطالي.

وقد احتجت مصر، إلا أن الحكومة الإيطالية ساندت الشركة، ولو أن إيطاليا لم تتخذ إجراء فعلياً لاحتلال هذه المنطقة حتى عام ١٨٨٢، عندما احتلت إنجلترا مصر، واضطرب (اختل) ميزان النفوذ الأوربي في أفريقيا، فاشترت الحكومة الإيطالية ميناء عصب من الشركة الإيطالية، وبذلك أصبح لإيطاليا ركيزة تستطيع أن تتوسع منها علي بقية الساحل الأفريقي.

وقد أيدت إنجلترا إيطاليا في البداية لعدة أسباب: لتتخذ من إيطاليا حليفاً لها في المسألة المصرية، ولتتخذ منها درعاً لمقاومة توسع

حكومة الدراويش في السودان، وأيضاً لمقاومة الأطماع الفرنسية في هذه المناطق، وهكذا ولدت إمبراطورية إيطاليا الاستعمارية عبر البحار، فإنه لم تكد إيطاليا تثبت أقدامها في عصب، حتى أسرع بمد سلطانها شمالاً وجنوباً، فاحتلت بيلول في عام ١٨٨٥ بعد انسحاب المصريين منها، بدعوى أن الفوضى فيها تهدد وضع الإيطاليين في عصب، ثم اتجهت أنظار الإيطاليين لميناء مصوع الهام، خصوصاً وقد علمت بأن في نية المصريين إخلاء الميناء، وتذرعت إيطاليا بمقتل الرحالة الإيطالي بيانكي، فأرسلت سفنها إلي مصوع، وشجعتها علي ذلك تخاذل العثمانيين وتشجيع الإنجليز، واحتل الإيطاليون مصوع في فبراير عام ١٨٨٥، ورفعوا عليها العلم الإيطالي.

وعملت الحكومة الإيطالية هذا التصرف بإخلاء مصر للسودان، وانسحاب قواتها من تلك البقاع، ومعني ذلك في نظر الحكومة الإيطالية تخلي مصر عن حقوق السيادة في هذه المناطق، وبذلك تصبح مصوع — شأنها شأن بقية ممتلكات مصر في أفريقيا — ملكاً مباحاً أو أرضاً بلا صاحب Nullius in Res، وترتيباً علي ذلك يحق لإيطاليا احتلالها.

وبعد ذلك توغلت القوات الإيطالية في الأراضي الداخلية غربي مصوع، وشمالاً حتى أصبحت علي بعد مائة ميل جنوبي سواكن، وجنوباً حتى جاورت الفرنسيين في أوبوك. ثم أصدرت الحكومة الإيطالية مرسوماً في عام ١٨٩٠ بتوحيد الممتلكات الإيطالية علي ساحل البحر الأحمر في مستعمرة واحدة باسم ارتربه، وكان الفضل في تكوينها يرجع إلى إنجلترا، وموقفها الذي ذكرنا أسبابه، والذي

يمكن أن نضيف إليه أن إنجلترا كانت تتوقع أن إيطاليا — نتيجة توسعها في شرق أفريقيا — لابد وأن تصطدم بالحبشة، مما سيؤدي إلى إضعاف القوتين، وفي هذا مصلحة لإنجلترا لتتمكن من تحقيق أغراضها في شرق أفريقيا بما فيها الحبشة والممتلكات الإيطالية عندما تسنح لإنجلترا الفرصة.

الحبشة ومعركة عدوه:

منذ أن وضعت إيطاليا أقدامها على الساحل الأفريقي، اتجهت أنظارها إلى الحبشة، فأخذت يعونها تستكشف المناطق الواقعة على الطريق إلى الحبشة، وعلى الرغم من أن إنجلترا كانت عقدت معاهدة مع الإمبراطور يوحنا ملك الحبشة عام ١٨٨٤، تعهدت فيها إنجلترا بضمان حرية نقل التجارة بين الحبشة ومصوع، وإعادة إقليم بوغوص في الشمال إلى الأحباش — وكان المصريون قد احتلوه — مقابل مساعدة الأحباش على إخلاء المصريين لحامياتهم في شرق السودان.

ولكن لم يكد يمضي عام على هذه المعاهدة حتى سمحت إنجلترا لإيطاليا باحتلال مصوع، ذلك الميناء الذي كان يعتبر منفذاً طبيعياً للحبشة على البحر الأحمر.

ورسمت إيطاليا سياستها إزاء الحبشة بعد ذلك على أساس مساعدة منليك حاكم إقليم شوا الحبشي والمنافس للإمبراطور. وأمدته بالسلح. كما انتهزت إيطاليا فرصة انشغال الإمبراطور يوحنا بالحرب ضد الدراويش ثم موته، واشتداد الخلافات الداخلية بين حكام المقاطعات، فاحتلت مناطق كيرن وأسمرة ومعظم مقاطعة تيجرة، وبذلك أصبحت تتحكم في الطرق المؤدية إلى الحبشة.

وبعد أن آل العرش في الحبشة إلى منليك. فإن ذلك لم يخدم الإيطاليين، لأنه وإن كان قد أظهر صداقته لإيطاليا ليحصل منها على المساعدة اللازمة له لإخضاع جميع أنحاء الإمبراطورية لنفوذه، فإنه بعد أن أشتت له الأمر وقف في وجه أطماع الإيطاليين، ولكنها إيطاليا — من ناحية أخرى — استمرت في تنفيذ سياستها التوسعية في الحبشة، استناداً إلى أن منليك مدين لهم بسلطته واستناداً أيضاً إلى تأييد إنجلترا.

وفي ٢ مايو عام ١٨٨٩ أبرمت إيطاليا مع منليك معاهدة أوتشالي Ucciali، وتلاعبت الحكومة الإيطالية بالألفاظ، فبينما نصت المادة ١٧ من النص الأمهري (الحبشي) على أن لإمبراطور الحبشة الحرية في الاستعانة بالحكومة الإيطالية في علاقاته مع الحكومات الأخرى، وردت هذه المادة في النص الإيطالي بأن على إمبراطور الحبشة أن يستعين بالحكومة الإيطالية في علاقاته مع الحكومات الأخرى، أي أنه من وجهة النظر الإيطالية أصبح ملك الحبشة موافقاً على قيام الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شئون الحبشة الخارجية، ومعنى هذا أن الحبشة صارت محمية إيطالية، ولم يعلم إمبراطور الحبشة بحقيقة الخلاف بين النصين إلا عندما نبهته فرنسا، وعندما احتج ادعت إيطاليا أن النص الإيطالي هو الصحيح، وأن سكرتير الإمبراطور أخطأ عندما ترجمة إلى اللغة الأمهرية.

إلا أن إيطاليا لم نعبأ باحتجاج إمبراطور الحبشة، لأنها كانت مطمئنة إلى موقف إنجلترا وتأييدها لها. خصوصاً وقد عقدت بين الدولتين — إيطاليا وإنجلترا — اتفاقية عام ١٨٩١ اعترفت فيها إنجلترا

بمنطقة نفوذ إيطالية تمتد من ساحل أترية وتنتهي على ساحل المحيط الهندي في الصومال الإيطالي، وتشمل منطقة النفوذ هذه الحبشة. ويلاحظ أن إنجلترا عند تحديد منطقة النفوذ الإيطالية حرصت على أن تكون هذه المنطقة بعيدة إلى حد ما عن وادي النيل. كما كانت إنجلترا تحرص على أن تكون منطقة النفوذ الإيطالية سداً في وجه الفرنسيين إذا حاولوا التوغل غرباً من الصومال الفرنسي.

ولكن إمبراطور الحبشة صمم على مقاومة الإيطاليين، وكان يجد التأييد من روسيا وفرنسا، وقد فتحت الأخيرة

ميناء جيبوتي لتوصيل الأسلحة إليه وعندما بدأت إيطاليا غزو الحبشة عسكرياً في عام ١٨٩٤، ورغم نجاح الحملة في بداية الأمر في هزم الإيطاليون هزيمة ساحقة في عدوة في مارس ١٨٩٦ وحيث استطاع الإمبراطور منليك أن يأسر أربعة آلاف إيطالي بينهم أحد القادة الكبار وكثير من الضباط، وأن يستولى على كل المدفعية الإيطالية، هذا بالإضافة إلى فقد إيطاليا لستة آلاف جندي وجرح ما يقرب من ألف ونصف. واضطرت إيطاليا في معاهدة أديس أبابا إلى إلغاء معاهدة أوتشيلي والاعتراف باستقلال أثيوبيا استقلالاً تاماً وقد كانت معركة عدوة حاسمة الأثر، فقد أرغمت الحكومة الإيطالية عن التخلي عن سياسة التوسع الاستعماري في الحبشة، ولم تبعث أطماع إيطاليا في الحبشة مرة أخرى إلا في عام ١٩٣٥.

١. الصراع الإنجليزي الفرنسي على أعالي البحار بعد معركة عدوة:

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت إنجلترا تسعى من أجل تنفيذ مشروع الكاب - القاهرة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف

تباطأت في الرحيل عن مصر، واستمر احتلالها إلى أجل مسمى، ويعني تنفيذ هذا المشروع في ذلك الوقت إبعاد النفوذ الفرنسي عن وادي النيل، هذا في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تسعى لإقامة مشروع مماثل يرمي إلى إقامة حزام فرنسي عبر القارة الأفريقية من الشرق إلى الغرب وذلك بالتوسع من ممتلكاتها في الشرق والغرب صوب نهر النيل، وقامت إنجلترا بتشجيع إيطاليا على تأسيس مناطق نفوذ لها على طول ساحل البحر الأحمر الغربي حتى تمنع فرنسا من الوصول إلى حوض نهر النيل.

ورغم هذا فإن السياسة البريطانية في حوض النيل لم تضع حداً لأطماع فرنسا للوصول إلى النيل عن طريق تدعيم نفوذها في الحبشة. فلقد وقفت فرنسا إلى جانب الحبشة في حربها ضد إيطاليا وازداد النفوذ الفرنسي في الحبشة لدرجة أن الإمبراطور منح مستشاره الخاص المهندس السويسري ألفريد ألج (Alfred Alg) تصريحاً بتنظيم شركة لدراسة مشروع الخط الحديدي من الميناء الفرنسي جيبوتي ويسير في مقاطعات هرر وكافا وأينتوتو إلى النيل الأبيض، ورسمت فرنسا سياستها واستراتيجيتها على أساس التسلل إلى حوض النيل من الغرب ابتداء من مستعمرتي تشاد والكونغو الفرنسي ومن الشرق ابتداء من مستعمرة جيبوتي مروراً بالأقاليم الحبشية.

وعقب هزيمة عدوة - وجهت فرنسا نظرها نحو أديس أبابا أسوة ببقية الدول الأوروبية الأخرى - ففي خريف عام ١٨٩٦ قررت حكومة فرنسا الدخول في مفاوضات مع منليك لتجديد معاهدة ١٨٤٣ التي كان قد وقعت لتخطيط الحدود بين الحبشة والصومال الفرنسي، في ديسمبر

عام ١٨٩٦، قررت الحكومة الفرنسية إيفاد ليون لاجارد (Leon Lagrade) حاكم الصومال الفرنسي في بعثة إلى أدريس أبابا من أجل الوصول إلى اتفاق سياسي مع الإمبراطور منليك يخدم أغراض فرنسا وذلك بتسهيل مرور حملتين فرنسيتين في بلاده بهدف الوصول إلى النيل، وكانت فرنسا تأمل أن تحرز نجاحاً كبيراً عندما يتم إنجاز الخط الحديدي بين جيبوتي والنيل الأبيض.

واستطاع (لاجارد) أن يوقع معاهدة سرية مع الأمبراطور منليك في ٢٠ مارس سنة ١٨٩٧ بخصوص السيطرة علي حوض النيل الأعلى في نفس الوقت الذي تم فيه توقيع الإنفاق الفرنسي الأثيوبي بشأن الحدود بين المنطقة الفرنسية وبين الحبشة وقد تعهدت فرنسا في هذه الإتفاقية بتأييد الإمبراطور ليتمكن من السيطرة علي منطقة النيل وجاء في البند الثاني من هذه الإتفاقية الموافقة علي رفع العلم الفرنسي علي الشاطئ الأيسر للنيل كما يرفع الأمبراطور علمه علي الشاطئ الأيمن. وجاء في البند الثالث أنه لا يحق للفرنسيين احتلال أي منطقة من شرق النيل الأبيض، كما لا يحق لهم دخول تلك المنطقة إلا إذا دعت الضرورة لذلك.

واعتبرت فرنسا هذا الاتفاق مع منليك بمثابة تحالف حقيقي بين فرنسا وأثيوبيا.

وبمجرد أن عاد لاجارد إلى فرنسا أرسلت فرنسا ثلاث بعثات إلي أثيوبيا بهدف الوصول من الشرق أي من أثيوبيا إلي أعالي النيل بمساعدة الأحباش — في نفس الوقت الذي اتجهت فيه فرنسا لإرسال حملة أخرى من مستعمراتها بغرب القارة لنفس الهدف.

ففي ٢٤ فبراير ١٨٩٦ أصدر وزير المستعمرات الفرنسي تعليمات نهائياً إلى مارشان (Marchand) ليقود حملة علي النيل ويرفع العلم الفرنسي علي فاشودة وكانت بريطانيا تراقب الوضع في السودان وتمنع أية دولة أوروبية منافسة لها من الاستيلاء علي هذه المناطق. وقد تعثرت الحملات الآتية من الشرق (من إثيوبيا) بينما وصل مارشان إلى فاشودة في الخامسة من مساء الأحد الموافق ١٠ يولية ١٨٩٨ ورفع العلم الفرنسي علي أنقاض القلعة المصرية القديمة هناك، ولو نجحت الحملات القادمة من الشرق مع الحملة القادمة من الغرب لتغير الموقف في وادي النيل ولتغيرت الخريطة السياسية في هذه المنطقة.

وقد كانت بريطانيا تعتمد علي إيطاليا في شرق أفريقيا للقضاء علي أي توغل فرنسي في وادي النيل من ناحية الشرق، لكن بعد هزيمة عدوة كان رد الفعل البريطاني سريعاً، ولذلك زحفت القوات البريطانية نحو دنقلة في ١٢ مارس ١٨٩٦ لتخفيف ضغط الدراويش الذين بدأوا في التقدم نحو كسلا لطرده الإيطاليين لان انهيار إيطاليا حليفة بريطانيا ونجاح الدراويش سوف يعرضان المصالح البريطانية للخطر.

فقررت أن تسترد السودان فوراً للقضاء علي التحالف الفرنسي الحبشي الذي يمكن أن يؤثر علي أملاك بريطانيا ليس في شرق أفريقيا فقط ولكن في مصر أيضاً.

تقدمت الحملة إلي مروي جنوباً، واستطاعت هزيمة الدراويش وأعادت بربروشندي عام ١٨٩٨ م. واستمرت القوات المصرية في

تقدمها حتى قضت علي الخليفة عبد الله التعايشي في واقعة جديدة في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ وانتهت الثورة المهدية في السودان ورفع كتشنر الرايتين المصرية والإنجليزية علي أطلال سراي الحاكم العام وكان هذا إيذاناً بوضع السودان تحت الحماية البريطانية.

وبعد ذلك صدرت التعليمات لكتشنر لمتابعة السير في النيل الأبيض لإحتلال فاشودة وعليه أن يخبر القائد الفرنسي بأن وجود هذه القوة الفرنسية في فاشودة وفي أي جزء من وادي النيل يعد بمثابة إعتداء علي حقوق مصر والحكومة البريطانية وخرج كتشنر من أم درمان وفي ١٠ سبتمبر صار علي بعد ١٢ ميلاً من فاشودة ووصلها بالفعل في ٢١ من نفس الشهر علي رأس كتيبتين من الجنود السودانيين وبعد مناقشة حامية وافق مارشان علي رفع الراية المصرية عل مسافة ٧٠٠ ياردة من الراية الفرنسية علي أن ينتظر أوامر حكومته، وترك كتشنر قوة سودانية بقيادة الميجور جاكسون وتوجه جنوباً لأنه توقع قدوم الأحباش إلي نهر السوبات ووصل إلي نقطة تقاطع السوبات مع النيل الأبيض وهناك أقام حامية، وبهذا تأكد كتشنر من أن مارشان قد عزل تماماً في الداخل وأنه محاصر في فاشودة.

واضطر مارشان إلي السفر للقاهرة للإتصال بحكومته التي وجدت أنه من الأفضل ألا تتأثر حرباً مع إنجلترا بسبب مسألة فاشودة وبالفعل أرسلت الحكومة الفرنسية في ٤ نوفمبر ١٨٩٩ تأمر رجالها بالانسحاب من فاشودة، وأبحر الفرنسيون إلي بلادهم عن طريق الحبشة في نفس العام.

وأدرك الإنجليز بعد حملة مارشان أن هناك مخططاً فرنسياً يسعى لعرقلة مشروع تأسيس إمبراطورية من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح ولذا قرر الإنجليز العمل على منع أية دولة من الاستيلاء على منطقة أعالي النيل التي تعتبر حجر الزاوية في الإمبراطورية البريطانية في أفريقيا.

وهكذا كان قرار بريطانيا بالزحف نحو دنقلة واسترداد السودان بأي ثمن وتطبيق سياسة جديدة نحو السودان هو الذي حمل اللورد كتشنر في النهاية إلى رحلة الألف ميل من حدود مصر إلى القلعة الصغيرة في فاشودة وكان عاملاً أساسياً وقوياً في إحباط المخطط الفرنسي الأثيوبي للوصول إلى النيل والتوسع على حساب الأملاك المصرية هناك، ولقد نجحت بريطانيا في استبعاد فرنسا والقوى الأخرى عن أعالي النيل، وأثبتت أنها القوة العظمى في وادي النيل بعد إقصاء الفرنسيين عن حادثة فاشودة، ولم يبق أمامهم من منافس إلا الإمبراطور منليك الذي كانت له أطماع واسعة في حوض النيل بعد هزيمة الإيطاليين في عدوة عام ١٨٩٦ تمتد إلى الخرطوم وبحيرة فكتوريا (حدود أثيوبيا القديمة).

ب. نتائج معركة عدوة:

- ١- أحدثت هذه المعركة تقارباً بين الإمبراطور منليك والخليفة عبد الله التعايشي في السودان، حيث بدأت سلسلة من المراسلات بين الطرفين كان الهدف منها تحسين العلاقات بين الدولتين، وإظهار الرغبة المستمرة في العمل من أجل السلام،

وقد اتفق الطرفان بعد المعركة على أن الرجل الأبيض هو عدوهم وأنه لابد من التحالف بينهما للوقوف ضد هذا المخطط الاستعماري، وحذر الإمبراطور منليك الخليفة عبد الله من الفرنسيين والإنجليز، بل وطالبه بالتشدد معهم، وهكذا كانت هزيمة عدوة عاملاً قوياً في تحسين العلاقات بين الحبشة والسودان، وتبدلت البعثات الدبلوماسية بينهما، وكان في الإمكان أن تسفر هذه البعثات عن المزيد من العلاقات الطيبة لولا وقوف القوى الأوروبية في وجه هذا التحالف والذي لم يصل إلى الدرجة المرجوة منه بسبب تدخل بريطانيا السافر وإجبارها منليك على إنهاء علاقاته بالخليفة التعايشي وفي نفس الوقت عجلت الأحداث بالقضاء على الدولة المهدية في السودان حتى لا تترك السودان فريسة للقوى الأوروبية الأخرى.

٢- كانت معركة عدة فاتحة النكالب الاستعماري على منطقة القرن الأفريقي بصفة عامة وعلى وادي النيل بصفة خاصة، والحقيقة هي أن مخططي السياسة البريطانية قد رسموا سياستهم الأفريقية على أساس امتداد النفوذ البريطاني من القاهرة شمالاً حتى الكان جنوباً، وفي نفس الوقت بنى سياسيو فرنسا استراتيجيتهم على أساس التوسع من قاعدة (أبوك) في القرن الأفريقي حتى المحيط الأطلسي غرباً، ووجدت بريطانيا من إيطاليا خير حليف لها يقف أمام التوسع الفرنسي في وادي النيل والقرن الأفريقي، وفي نفس الوقت وجدت فرنسا في

الحبشة الحليف الذي يمكن أن يقوض المخططات البريطانية ووقفت بجانبه تشد أزره وتمده بالسلاح والعتاد حتى جاء النصر الكبير للأحباش على الإيطاليين في عدوة ولما وجدت بريطانيا أن حليفها قد هزم في هذه المعركة وأن فرنسا بدأت تخطط للتوسع في وادي النيل - كان هذا من شأنه خلق المزيد من الصراع بين القوى الأوروبية حول أعالي النيل ومنطقة القرن الأفريقي وظهر هذا جلياً في حادثة فاشودة التي تمثل قمة التنافس الأوربي في وادي النيل بعد معركة عدوة، حيث التفت آمال الإمبراطور منليك الذي كان يسعى نحو السيطرة على أجزاء من السودان مع آمال الفرنسيين التي كانت تسعى للتوسع في أعالي النيل وقد وضحت سياسة الطرفين في الزحف الفرنسي بالاتفاق مع أثيوبيا نحو فاشودة وفي الحملات العديدة التي أرسلها الإمبراطور منليك إلى النيل الأزرق بعد هزيمة الإيطاليين في عدوة.

٣- أحدثت هذه المعركة تغييراً كبيراً في السياسة البريطانية تجاه وادي النيل، فلقد رسمت بريطانيا سياستها منذ إخلاء السودان على التريث والتمهل في عملية السيطرة على المنطقة حتى تكون الفرصة سانحة لذلك واتخذت من إيطاليا حارساً لها في المنطقة، واعتبر صانعو السياسة البريطانية أن إمبراطورية منليك ما هي إلا مجال نفوذ إيطالي - لكن بعد هزيمة الإيطاليين في عدة، وجدت بريطانيا أن حليفها قد تهاوى وأن المنطقة صارت نهباً للقوى الأوروبية التي اعتبرتها أرضاً لا

صاحب لها، وأحست بريطانيا أن منليك بالتعاون مع الفرنسيين يسعى للاستيلاء على مناطق في أعالي النيل وأن هناك تنسيقاً بين حملات حبشية وفرنسية تلتقي في أعالي النيل، فقامت بريطانيا بتغيير سياستها، وعملت باسترداد السودان بأسرع ما يمكن حتى لا تقع منطقة أعالي النيل في أيدي دولة أجنبية معادية، فكان قرار الزحف نحو دنقلة في ١٢ مارس ١٨٩٦ لتخفيف الضغط على الإيطاليين، ثم إعداد حملات استرداد السودان والقضاء على الدولة المهدية ثم مواجهة الفرنسيين في فاشودة وإجبارهم على الانسحاب منها والمحافظة على منطقة أعالي النيل بعيدة عن القوى الأوروبية المتنافسة في المنطقة، وبالطبع حدثت كل هذه التحولات والتغيرات في السياسة البريطانية بعد هزيمة عدوة، وبعبارة أخرى كانت هزيمة الإيطاليين في عدوة سبباً في تعجيل بريطانيا في استرداد السودان والوقوف ضد الأطماع الفرنسية والإثيوبية في وادي النيل.

٤- أحدثت هذه المعركة تغييراً في موازين القوى في المنطقة بدلاً من اعتماد بريطانيا على إيطاليا ووقوفها بجانبها وتمكينها من بسط سيطرتها ونفوذها على مناطق من القرن الإفريقي وبعض المناطق التي كانت خاضعة للسيادة المصرية اتجهت بريطانيا للحبشة.

فبعد هزيمة عدوة وظهر الإمبراطور منليك على مسرح الأحداث السياسية في المنطقة أخذت بريطانيا تتقرب إليه

وتسعى للتحالف معه وبالفعل كانت بعثة رينيل رود إلى بلاط منليك بعد هزيمة عدوة حلقة من حلقات السياسة البريطانية للتودد نحو منليك وللقضاء على التحالف بينه وبين الخليفة في السودان، وحتى تضمن وقوفه على الحياد في الحرب المرتقبة بين بريطانيا الدراويش، وباختصار فإن معركة عدوة كانت عاملاً قوياً في تغيير دفة السياسة البريطانية واتجاهها نحو التحالف مع الإمبراطور منليك أسوة بالتحالف الذي حدث بين منليك والفرنسيين كما كانت عاملاً قوياً في تقلص الأطماع الإيطالية في المنطقة إلى حين.

٥- ترتب على هزيمة عدوة أن صارت الحبشة دولة ذات بأس وحول، وأخذت وفود الدول الأوروبية تسعى من أجل التحالف مع الإمبراطور الحبشي، وفي نفس الوقت أحس منليك أن الوقت حان وأن الفرصة التي كان ينتظرها قد جاءت إليه بعد نكسة الإيطاليين في عدوة وكسر شوكة غطرسهم وتوسعهم في ممتلكاته، فراح يبحث عن تحقيق حلمه القديم في بسط سيطرته وتوسيع مجال نفوذه حتى الخرطوم والنيل الأبيض، وبدأ بالفعل في مشاركة الدول الأوروبية في عمليات التقسيم وبسط النفوذ لكن أحلام الإمبراطور لم تثبت أن تحطمت على صخرة الواقع عندما قضت بريطانيا على الدولة المهدية، وحاولت استرداد كل ما كانت الأيدي المصرية قد امتدت إليه وهنا حدث التعارض بين منليك والبريطانيين الذين قلعوا نفوذ هذا الإمبراطور وحرموه من التوسع في وادي النيل

وقضوا على نشوة النصر التي كان الإمبراطور يسعى وراءها لتحقيق الآمال والأحلام.

٦- ساعدت هزيمة الإيطاليين في عدوة على تحقيق الاستقرار والسكينة في هذه المنطقة نحو أربعين عاماً عاشت فيها منطقة القرن ووادي النيل في هدوء وسلام، ولكن الهزيمة النكراء التي لحقت بالإيطاليين جعلتهم في حالة من الخزي والعار ولم يهنأ بال الإيطاليين إلا بعد زحف الجيوش الإيطالية على إثيوبيا لغسل عار هزيمة عدوة، وقد اكتسحت القوات الإيطالية إقليم تيجري وأنفتح الطريق إلى أديس أبابا والتي دخلتها القوات الإيطالية في مايو ١٩٣٦ وهرب الإمبراطور هيلاسلاسي إلى بريطانيا التي وعدته بإعادته إلى العرش ومساندته في ترسيخ حكمه على كل إمبراطوريته، وقد تربت على هذه الأحداث تعرض منطقة وادي النيل إلى خطر هذا الغزو الإيطالي، فقد كانت هزيمة عدوة وما لحق بإيطاليا من ذل ومهانة سبباً جوهرياً في الهجوم على أثيوبيا عام ١٩٣٦ وكان معركة عدوة التي ضمنت الاستقرار والأمان لفترة من الزمان لم تتخذ المنطقة من ويلات الحرب مرة أخرى.

٧- كانت هزيمة عدوة عاملاً فعالاً وقوياً في تدعيم علاقات فرنسا مع أثيوبيا، كما كانت فرصة لتحقيق حلم الفرنسيين في الوصول إلى النيل وتحطيم فكرة ربط المستعمرات بين القاهرة والكاب، وكانت فكرة إرسال حملات من أثيوبيا بعد هزيمة عدوة لملاقاة حملة مارشان القادمة من الغرب إحدى

النتائج الهامة التي ارتبطت بهزيمة عدوة ولو تم التنسيق بين هذه الحملات لتغيرت الخريطة السياسية في حوض وادي النيل.

جـ. الغزو الإيطالي للحبشة عام ١٩٣٥:

في العهد الفاشي كانت إيطاليا تريد مد خط حديدي بين إريتريا والصومال الإيطالي ماراً بالحبشة، وكانت تؤيدها إنجلترا التي كانت تريد بناء خزان على بحيرة تانا لمصلحة أرض الجزيرة في السودان، لكن إمبراطور الحبشة عارض الدولتين، فقررت إيطاليا غزو الحبشة عام ١٩٣٥، فدخلت جيوشها عدوة لمحو الإهانة التي لحقت بهم فيها عام ١٨٩٦، واكتسحت إقليم تيجرة، ثم دخلت أديس أبابا في مايو عام ١٩٣٦، واستخدمت إيطاليا كل الأساليب الوحشية من أجل تحقيق النصر (غازات سامة وقتل جماعي وتخريب) واضطر الإمبراطور هيلاسلاسي الأول إلى اللجوء إلى إنجلترا والإقامة فيها، وأعلن موسوليني قيام الإمبراطورية الإيطالية في شرق أفريقيا.

إلا إن انضمام إيطاليا إلى ألمانيا في الحرب العالمية الثانية جعل إنجلترا وفرنسا تساعدان الإمبراطور هيلاسلاسي على استرجاع ملكه. فوصل إلى الخرطوم واتخذها مركزاً لتجميع قوة حبشية، استخدمها لاستعادة أثيوبيا بمعونة الحلفاء، حتى دخل أديس أبابا عام ١٩٤١، ومنذ عام ١٩٤٣ أخذت أثيوبيا تسعى لضم إريتريا إليها. وفي عام ١٩٤٩ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بتأليف لجنة للتأكد من رغبات أهالي إريتريا وإعداد تقرير للجمعية العامة، وفي العام

التالي وافقت الأمم المتحدة على أن تكون أرترية وحدة ذات استقلال ذاتي، على أن تضم إلى أثيوبيا في اتحاد فيدرالي تحت التاج الأثيوبي، وفي عام ١٩٦٣ تحول الاتحاد الفيدرالي إلى اتحاد كامل، إلا أن أرترية قاومت بزعامة جبهة تحرير أرترية، وانتهى الأمر باستقلال أرترية التام عن الحبشة، وانضمت عام ١٩٩٣ إلى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

الصومال الإيطالي:

اهتمت إيطاليا بساحل أفريقيا المطل على المحيط الهندي، شأنها شأن ألمانيا وإنجلترا، وفي عام ١٨٨٥ أوفدت مندوباً للبحث عن ميناء قرب من نهر جوبا يمكن أن يكون نقطة ارتكاز لمشروعات إيطاليا هناك، وعقد المندوب الإيطالي معاهدة مع السلطان برغش سلطان زنجبار، وبمقتضاها حصل الإيطاليون على بعض الامتيازات، ولكنهم لم يقنعوا بذلك، خصوصاً بعد أن تم الاتفاق بين ألمانيا وإنجلترا عام ١٨٨٦ على اقتسام أملاك سلطان زنجبار، فتطلعت إيطاليا إلى أن يكون لها نصيب، وهنا اعتمدت إيطاليا على تأييد إنجلترا التي كانت تخشى أطماع فرنسا، فلعل وجود إيطاليا في المنطقة يقف في وجه الفرنسيين.

واستطاعت إيطاليا أن تحصل من بعض شيوخ المنطقة على توقيعات بوضع بلادهم تحت الحماية الإيطالية، وبناء على قرارات مؤتمر برلين أبلغت الحكومة الإيطالية في عام ١٨٨٩ الدول ببسط حمايتها على الصومال، فيما بين الصومال الإنجليزي وأراضي سلطان

زنجبار، ثم سعت إيطاليا لمد نفوذها إلى ميناء قسمايو وغيرها من المواني الهامة على المحيط الهندي مثل مقديشو وبراو، واستمر تأييد إنجلترا التي وعدت بأنها عندما تحصل شركة شرق أفريقيا البريطانية على حق إدارة موانئ سلطان زنجبار، فإن الشركة الإنجليزية تسلم للحكومة الإيطالية - أو إحدى الشركات الإيطالية - المواني الواقعة شمال نهر جوبا، وتحفظ الشركة الإنجليزية لنفسها بإدارة المواني الواقعة جنوب هذا النهر. على أن تكون لإدارة ميناء وقسمايو مشتركة بين الشركتين - ووفت الشركة الإنجليزية بوعدها، وفي نوفمبر ١٨٨٩ أعلنت إيطاليا حمايتها على الساحل الشرقي لأفريقيا، من شمال قسمايو حتى نهاية سلطنة أوبيا، ولم تلبث إيطاليا بمعونة إنجلترا أن حصلت في عام ١٨٩٢ على ضمان المصالح الإيطالية في موانئ سلطان زنجبار، فصار لإيطاليا حق إدارة موانئ مقديشو وبراو باسم سلطان زنجبار. كما أصبح لها حق شراء الأراضي وتنظيم الملاحة والتجارة ومد الخطوط الحديدية وإنشاء المصارف وإصدار أوراق النقد، على أن تسري هذه الحقوق لمدة ٢٥ سنة تجدد لمدة أخرى مماثلة، وهكذا آلت هذه الجهات إلى إيطاليا، وظلت تديرها إلى الحرب العالمية الثانية.

وبعد هزيمة إيطاليا في هذه الحرب ظل الصومال تحت الإدارة الإنجليزية حتى عام ١٩٤٩، حين قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيادة. على أن يصبح هذا الاستقلال نافذاً بعد عشر سنوات من الوصاية الدولية، على أن تكون إيطاليا هي السلطة القائمة ويساعدها مجلس استشاري من مندوبي

مصر وكولومبيا والفلبين، وفي عام ١٩٦٠ وافقت هيئة الأمم المتحدة على استقلال الصوماليين - البريطاني والإيطالي - واتحادهما في دولة واحدة باسم جمهورية صوماليا، أي الصومال الكبير.

ليبيا: في سنة ١٩٤٩ بعد ختمه انتفاء ليدية في ليبيا، والى ١٩٤٩ سنة ١٩٤٩

بعد الكارثة التي نزلت بالإيطاليين في عدوة، فزرت إيطاليا أن

تعدل عن سياسة التوسع في شرق أفريقيا، وتعود للتفكير في شمال

القارة، وكانت هناك أسباب أخرى: فيليب في ليبيا، ليبيا سنة ١٩٤٩

١- كان ساحل أفريقيا الشمالي قريباً من السواحل الإيطالية، لذلك

رسمت ليبيا حدوداً جديدة مع إيطاليا التي ليست لديها القوة البحرية

لإدارة مستعمرات ثانية. ليبيا رسمياً، في سنة ١٩٤٩

٢- كان من أهداف إيطاليا التوسعية إيجاد مجال للهجرة للإيطاليين

وكان من الأفضل تدبير هذا المجال في بيئة مماثلة مناخياً

لإيطاليا. ليبيا رسمياً، في سنة ١٩٤٩

٣- هناك عامل تاريخي، فقد كان الإيطاليون يعتبرون أنفسهم

ورثة الإمبراطورية الرومانية القديمة، وكان لهذا التفكير

يجذبهم إلى شمال أفريقيا، حيث كانوا يعتبرون البحر المتوسط

بحيرة رومانية: بحرنا *Mara Nostrum*. ليبيا رسمياً، في سنة ١٩٤٩

وبدافع هذه العوامل سبق أن اتجهت إيطاليا إلى تونس، فلما

سبقها إليها فرنسا، اتجهت إيطاليا إلى شرق أفريقيا، ولما هزمت في

عدوة نطلعت إلى ليبيا القطر الباقي من الممتلكات العثمانية، في شمال

أفريقيا، دون أن يمتد إليه الاستعمار الأوربي. ليبيا رسمياً، في سنة ١٩٤٩

رجال مصر في ليبيا، ليبيا رسمياً، في سنة ١٩٤٩

واستطاعت إيطاليا أن تحصل على تأييد من الدول، إنجلترا وفرنسا بعد الاتفاق الودي في عام ١٩٠٤، وروسيا في عام ١٩٠٩، مقابل تأييد إيطاليا لمطالبها في حق سفنها في المرور من المضائق، وقد كانت الأحوال الداخلية في تركيا ذاتها ملائمة عقب ثورة الاتحاد والترقي في عام ١٩٠٨، وفي ليبيا أيضاً من حيث قصر مدة الولاة وعدم كفاءتهم.

وقد سلكت إيطاليا في بداية القرن العشرين عدة طرق إيجابية لتحقيق أهدافها في ليبيا، بفتح المدارس الإيطالية وفتح فروع لبنك روما. وكانت تقوم بإقراض الأهالي بضمان أراضيهم، مما سهل للبنك وضع يده على كثير من أراضي ليبيا، هذا إلى جانب نشاط الجماعات التنصيرية، وعندما أخذت فرنسا عام ١٩١١ تستولي على المدن المغربية بدعوى أن الأوربيين فيها في خطر، تذرعت إيطاليا بنفس الحجة، وأنها مضطرة لأن تصون كرامتها ومصالحها، فأرسلت إنذاراً إلى الباب العالي في ٢٨ سبتمبر عام ١٩١١، وفي ٣ أكتوبر بدأ الأسطول الإيطالي بضرب طرابلس، فكان هذا إيذاناً ببدء الحرب الليبية الإيطالية.

ورغم ضخامة الجيش الإيطالي الغازي، فإن استيلاءه على المدن الساحلية مثل طرابلس وطبرق ودرنة وبني غازي، فقد لقي الغزاة مقاومة عنيفة من الأهالي لضالة القوات التركية وانشغال تركيا بحرب البلقان، ولم يستطع الإيطاليون السيطرة على المناطق الداخلية، وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، انضمت إيطاليا إلى الحلفاء، فقامت إنجلترا بالحيولة دون وصول الإمدادات من مصر إلى

المجاهدين الليبيين، وفي عام ١٩٢٠ عقد اتفاق بين الطرفين قسمت برقة بموجبه إلى قسمين: شمالي يخضع للسيادة الإيطالية، وجنوبي (في الواحات) يكون إدارة مستقلة للسنوسيين، أما في طرابلس فقد قام الزعماء العرب فيها بإعلان استقلالها وقيام حكومة وطنية فيها.

ولكن بعد أن استولى الفاشيون على الحكم في إيطاليا عام ١٩٢٢، شنوا حرباً برية وبحرية وجوية على مواني ليبيا، فاضطر الأمير سنوسي إلى الانسحاب إلى مصر تاركاً قيادة الكفاح لعمر المختار، واستمرت المقاومة طوال فترة ما بين الحربين العالميتين، وترتبط المقاومة في ليبيا باسم المجاهد عمر المختار، الذي تولى قيادتها عندما اضطر السيد محمد إدريس السنوسي لمغادرة ليبيا والإقامة في القاهرة. ورغم استحواد إيطاليا - بمساندة بريطانيا - على واحة جغبوب من مصر، وكذلك على كثير من الواحات، مما أدى إلى انقطاع الإمدادات من مصر، وعزلة المجاهدين في الشمال، فقد استمرت المقاومة خاصة وأنه في عهد موسوليني الفاشي في إيطاليا اتبعت وسائل القمع ضد الليبيين، وبوجه خاص عندما تولى جراتزياني منصب نائب الحاكم الإيطالي في برقة، حتى لقب بـ (جزار ليبيا)، وفي أثناء إحدى عمليات الجهاد وقع عمر المختار في الأسر، وقدم لمحاكمة صورية وحكم عليه بالإعدام عام ١٩٣١، ورغم أن استشهاد عمر المختار كان له أبلغ الأثر في نفوس المجاهدين، إلا أن اليأس لم يتسرب إلى قلوبهم.

وكان للحرب العالمية الثانية أثر كبير على مستقبل ليبيا، ذلك إن إيطاليا دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا، ضد بريطانيا وفرنسا، مما

جعل بريطانيا تساند الليبيين في كفاحهم، حيث كون الليبيون في مصر
جمعية وطنية، وقرروا الاشتراك بمجندين ليبيين في الأعمال العسكرية
في الصحراء الليبية، حتى استطاع الحلفاء إخراج الإيطاليين من ليبيا
عام ١٩٤٣.

ومع ذلك كان هناك تفكير لتقسيم ليبيا بعد الحرب إلى ثلاث
مناطق، برقة وتخضع لبريطانيا، وطرابلس وتعاد إلى إيطاليا، وفزان
تديرها فرسانا، لولا تمسك الليبيين بالاستقلال التام بلادهم ووحدة
أرضيها، خصوصاً عندما عرضت القضية على الأمم المتحدة، التي
شكلت لجنة لبحث أحوال المستعمرات الإيطالية السابقة — ومنها ليبيا
— والتعرف على مطالب الأهالي.

وفي معاهدة الصلح مع إيطاليا عام ١٩٤٧ تنازلت عن حقوقها
في مستعمراتها السابقة، ووجدت لجنة التحقيق تمسك أهل ليبيا
باستقلال بلادهم ووحدةها، وعلى ذلك قررت الأمم المتحدة عام ١٩٤٩
استقلال ليبيا على ألا يتأخر تحقيق الاستقلال عن أول يناير عام
١٩٥٢.

الفصل العاشر

الاستعمار الألماني في أفريقيا

- أسباب نزول ألمانيا إلى ميدان الاستعمار
- غرب أفريقيا
- جنوب غرب أفريقيا
- شرق أفريقيا
- ثورة المايجي ماجي
- مصير المستعمرات الألمانية في أفريقيا

ظلت ألمانيا حتى الثمانينيات من القرن التاسع عشر لا تمتلك في أفريقيا موطئ قدم، ولو أنه كان للأفراد والمستكشفين والتجار والمنصرين الألمان نشاط في أفريقيا قبل ذلك، وخصوصاً مع غرب أفريقيا، حيث كانت السفن الألمانية تنقل ال سلع، وخاصة الذهب والرقيق، وكذلك في أفريقيا الشرقية، الأمر الذي دعا الكتاب الألمان لأن يطالبوا بضرورة إنشاء مستعمرات لألمانيا تخدم الأهداف الاقتصادية لألمانيا، وقد أنشئت أيضاً في عام ١٨٧٨ الجمعية الألمانية للدراسات الأفريقية، التي كان بها نشاط كشفي في المنطقة بين زنجبار وتنجانيقا، وفي عام ١٨٨٢ أنشئت الجمعية الألمانية للاستعمار.

والأمر الذي يلفت النظر أن الحكومة الألمانية لم تتدخل في هذا النشاط الذي حمل عبئه التجار والمنصرين والمستكشفون، ذلك أن بسمارك مستشار ألمانيا كان يعارض النشاط الاستعماري، حتى يجنب بلاده التورط في مشاكل مع دول قد يحتاج إلى تأييدها في السياسة الأوروبية مثل إنجلترا، ومع ذلك فإن ألمانيا لم تثبت أن نزلت إلى ميدان الاستعمار في أفريقيا. فما الأسباب التي جعلت ألمانيا تنزل إلى ميدان الاستعمار؟

١- قوة الرأي العام الألماني: رغم أن بسمارك كان يعارض الاندفاع في الاستعمار، إلا أنه لم يلبث أن وجد دعاة الاستعمار يتزايدون في داخل البرلمان الألماني وفي خارجه، ممثلين في التجار ورجال المال والإرساليات الدينية، ممن شاركوا من قبل في النشاط الألماني في أفريقيا، خصوصاً وقد صحب ذلك تقدم في صناعة السفن، والحاجة إلى مواد خام،

وأسواق للمصنوعات الألمانية، ولذلك فإننا نلاحظ أن المستعمرات الألمانية في أفريقيا أقيمت في المناطق التي كانت مسرحاً لنشاط هؤلاء الرواد الألمان من المستكشفين والتجار والمبشرين في توجو والكمرون وأفريقيا الجنوبية الغربية وأفريقيا الشرقية.

وكانت ظروف ألمانيا الاقتصادية دافعاً إلى ازدياد الاقتناع بين الرأي العام الألماني بأهمية المستعمرات لبلادهم، وذلك بسبب التقدم السريع في الصناعة. ولكن التقدم الصناعي أدى إلى تراكم المصنوعات ورخص أثمانها، بل وإلى تعطل العمال وانخفاض الأجور، ووجد الألمان أنه لا حل لهذه المشكلات إلا بالاستحواذ على المستعمرات التي يمكنها في الوقت نفسه أن تزود المصانع الألمانية بغلات المناطق الحارة.

٢- العلاقات الدولية في أوروبا: لقد كانت ألمانيا في بداية الأمر

— رغبة في عزل فرنسا — تحاول ألا تنثير إنجلترا بمنافستها على المستعمرات في أفريقيا، إلا أن العلاقات بين ألمانيا وإنجلترا لم تلبث أن تدهورت بسبب النشاط الاقتصادي الألماني الذي صار ينافس الاقتصاد الإنجليزي، وازدياد قوة الأسطول الألماني الذي صار يهدد سيادة الأسطول الإنجليزي على البحار، ثم اتجه ألمانيا نحو التوسع السلمي في الإمبراطورية العثمانية، الأمر الذي جعل الطريق إلى الهند في خطر.

٣- رغبة الشباب الألماني في الهجرة: سرت بين الشباب

الألماني رغبة في الهجرة إلى الخارج، واتجه في بداية الأمر إلى العالم الجديد وأستراليا، حيث تتوفر الخيرات والمناخ المناسب، حتى لقد بلغ عدد المهاجرين الألمان بين عامي ١٨٢٠ - ١٨٧٠ نحو مليونين وثلاثة أرباع المليون، ولكن الحكومة الألمانية وجدت أنها تخسر بهذه الهجرة، بينما تستفيد الدول التي سبقت ألمانيا إلى الاستعمار في هذه الجهات. ورأت الحكومة الألمانية أنها لو حولت اتجاه الشباب الألماني إلى الهجرة إلى مستعمرات ألمانية، فإن هذا سيكون أجدى وأنفع لألمانيا، حيث أنه في هذه المستعمرات لن يفقد صلته بالوطن الأم.

٤- استكمال الوحدة الألمانية الداخلية: من المعروف أن ألمانيا

— شأنها شأن إيطاليا — خرجت إلى ميدان الاستعمار متأخرة عن غيرها من الدول الأوروبية، مثل إنجلترا وفرنسا وهولندا والبرتغال وأسبانيا، ويرجع ذلك إلى تأخر قيام الدولة الوطنية الموحدة، ذات الحكومة المركزية، التي تخضع لها كل الولايات الألمانية حتى السبعينيات من القرن التاسع عشر، ولذلك كان من الطبيعي بعد أتمت ألمانيا وحدتها أن تتجه نحو الاستعمار، فإنه من المسلم به أن الوحدة في الداخل يتبعها دائماً التوسع في الخارج، وقد رأينا ذلك في أسبانيا وإنجلترا وإيطاليا.

٥- التكاليف الاستعماري الأوروبي على أفريقيا: منذ أخذ ملك

بلجيكا لوبولد الثاني يتبع سياسة السيطرة على الكونغو حتى تفتحت أعين الدول الأوروبية الأخرى - ومنها ألمانيا - حتى تحصل كل منها على نصيب من هذه الأسلاب، خصوصاً وأن ألمانيا كانت الدولة الداعية إلى مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥)، ذلك المؤتمر الذي فتح باب التكاليف على المستعمرات في أفريقيا على مصراعيه، ومن الطبيعي أن تسعى ألمانيا لكي يكون لها نصيبها وأن يتخلى بسمارك عن سياسة العزوف المؤقت عن الحصول على مستعمرات حتى تعوض ألمانيا ما فاتها في هذا المجال.

ولذلك فإننا نجد أنه في عام واحد تقريباً بسط الألمان حمايتهم على أربعة أقاليم في أفريقيا، وهي الأقاليم التي كان مسرحاً لنشاط الشركات الألمانية - كما ذكرنا من قبل - .

غرب أفريقيا:

كونت ألمانيا مستعمرتي توجو والكامرون، ويرجع إنشاء مستعمرة توجو الألمانية إلى نشاط الدكتور ناخيتجال الطبيب بالجيش الألماني، وكان ميالاً للرحلات فاستقل وقام ببعض الرحلات في القارة الأفريقية، فوصل في إحدى رحلاته عام ١٨٨٤ إلى المنطقة الواقعة إلى الشرق من مستعمرة ساحل الذهب الإنجليزية (بين ساحل الذهب وداهومبي)، حيث استطاع أن يعقد اتفاقات مع الزعماء المحليين، ويرفع العلم الألماني على المدن الهامة فيها مثل لوبي، وأعلن قيام محمية توجو الألمانية.

وبعد ذلك اتجه الدكتور ناخبجال صوب الكمرون، وحصل من أحد الزعماء المحليين على تعهد بمنح الألمان حقوقاً فيها مقابل هدية سخية، ورفع العلم الألماني على مدينة دوالا على الساحل. معلناً بسط النفوذ الألماني على تلك الجهات، وقد أثار هذا التوسع الألماني فرنسا، التي كانت لها ادعاءات في كل من توجو والكمرون، وظل الخلاف بين الدولتين حتى عام ١٩١١، حينما وقع اتفاق بين الدولتين، تخلت ألمانيا بموجبه عن معارضة بسط نفوذ فرنسا على مراكش، مقابل تنازل فرنسا عن ادعاءاتها في الكمرون وتوجو. وطبقاً لهذا الاتفاق وسعت ألمانيا مستعمراتها في الكمرون شرقاً حتى نهر أوبانجي والساحل الشمالي للجابون.

جنوب غرب أفريقيا:

كانت هذه المنطقة مسرحاً للبعثات التنصيرية البروتستانتية الألمانية، التي تبعتها عدد من التجار، وقامت هذه البعثات التنصيرية الألمانية في عام ١٨٦٤ بشراء بعض الأراضي شمال خليج ولمش، ورفعت عليها العلم الألماني، وكانت نواة للنفوذ الألماني في جنوب غرب أفريقيا، وأخذت ألمانيا منذ ذلك الوقت (١٨٨٣) تعمل على توطيد وتوسيع نفوذها في جنوب غرب أفريقيا، وتوصلت إلى اتفاقات مع البرتغال وإنجلترا لتخطيط حدود منطقة النفوذ الألمانية، فأصبحت تمتد شمالاً إلى حدود أنجولا البرتغالية، وجنوباً حتى نهر أورانج وشرقاً حتى بنسوانا البريطانية.

شرق أفريقيا:

منذ منتصف القرن الثامن عشر كان للتجار الألمان علاقات مع ساحل أفريقيا الشرقي، وخاصة في منطقة زنجبار، ثم شرعت الحكومة الألمانية في الثمانينيات من القرن التاسع عشر في التفكير في السيطرة على مناطق من هذه الجهات. تأسيساً على نشاط التجار الألمان، وكذلك البعثات التنصيرية الألمانية، ومن هذه البعثات بعثة الدكتور كرامف في عام ١٨٨٤، الذي سمح له السلطان السيد سعيد بنشر المسيحية بين القبائل الوثنية.

وفي مارس عام ١٨٨٤ أسس الدكتور كارل بيترز وبعض الاستعماريين الألمان جمعية باسم "الجمعية الألمانية للاستعمار"، وأعلن بيترز صراحة أن هدفها القيام بمشروعات استعمارية، بعد أن وجد الشعب الألماني نفسه معزولاً لا يؤخذ برأيه في تقسيم العالم الذي بدأ منذ القرن الخامس عشر.

وبعد طول مناقشة في الجمعية حول المنطقة التي تنفذ فيها مشروعاتها الاستعمارية، استقر الرأي على اختبار ذلك الجزء من الساحل الشرقي الواقع خلف دار السلام. وأرسلت بعثة برئاسة بيترز استطاعت أن تحصل على معاهدات مع بعض الشيوخ والسلاطين الذين تنازلوا للشركة الألمانية التي يمثلها بيترز عن مساحات واسعة من الأرض مقابل بعض الهدايا.

وفي عام ١٨٨٥ أصدرت الحكومة الألمانية مرسوماً بتأسيس شركة شرق أفريقيا الألمانية. كما أخطرت ألمانيا الدول الموقعة على معاهدة برلين بما حصلت عليه الشركة الألمانية من أراض وحقوق

سيادة في شرق أفريقيا. وذلك تنفيذاً لما نصت عليه معاهدة برلين من ضرورة إخطار الدول الموقعة على قرارات المؤتمر بأي احتلال جديد يتم بواسطة أي دولة في المناطق الساحلية من أفريقيا، ورغم احتجاج سلطان زنجبار الذي لم يعترف بمعاهدات الشيوخ المحليين مع الألمان. فإن ألمانيا لم تعبأ خصوصاً وأنها لم تجد معارضة من إنجلترا التي كانت ترحب بالاحتفاظ بتأييد ألمانيا ضد فرنسا التي كانت تعارض الوجود الإنجليزي في مصر، وتطمع في مد نفوذها إلى بعض جهات السودان، وكذلك الأطماع الروسية في وسط آسيا.

وعندما وجد السلطان برغش أن إنجلترا لا تتوي تأييده ضد الأطماع الألمانية، اضطر تحت تهديد الأسطول الألماني إلى عقد معاهدة تمنح الألمان امتيازات في أراضيه وتسهيلات في المواني التابعة له. وقد أدى هذا إلى مطالبة الدول الأوروبية الأخرى ذات المصالح الاقتصادية في المنطقة بامتيازات مماثلة لما حصل عليه من الألمان.

وفي عام ١٨٨٦ توصل الألمان والإنجليز إلى اتفاق على تحديد منطقتي النفوذ الإنجليزي والألماني، بحيث تقسم الأراضي الداخلة الواقعة خلف الشريط الساحلي، والممتدة بين نهري روفوما وتانا إلى منطقتي نفوذ: شمالية لبريطانيا وجنوبية لألمانيا، ويفصلها خط يمتد من الساحل إلى جبال كلمنجارو وبحيرة فكتوريا، مع الاعتراف بسلطة سلطان زنجبار على جزر زنجبار وبمبا وعلى مدن قسمايو وبراو ومقديشو، وأبلغت إنجلترا السلطان بهذا الاتفاق، ونصحتة بقبول ما اتفقت عليه الدولتان، وتهديده بسوء العاقبة إذا عارض، كما أرسلت

ألمانيا سفينة حربية أمام زنجبار، ولذلك اضطر السلطان صاغراً للموافقة على اتفاق الدولتين الأوربيتين، وبذلك تأسست مستعمرة شرق أفريقيا الألمانية (تتجانيقيا).

ثورة الماجي ماجي:

تعتبر هذه الثورة أكثر الحركات الوطنية أهمية في شرق أفريقيا وكان نجاحها المحلي قد ساعد على امتدادها من بحيرة نياسا وساحل كلوة وشاركت فيها كل القبائل الإسلامية والوثنية في محاولة منها لطرد الألمان وقامت عمليات الاغتيال للموظفين الرسميين وأعضاء البعثات التبشيرية والمزارعين الأوربيتين والتجار، وقد شجع هذا النجاح على اندلاع الثورة وزيادة المقاومة ضد المستعمرين الألمان في أماكن مختلفة.

فما الأسباب التي أدت إلى قيام هذه الثورة ضد الألمان في شرق أفريقيا؟

للإجابة على هذا السؤال نشير إلى أن ثورة الماجي ماجي كغيرها من الثورات التي قامت بها القوى الوطنية الأفريقية ضد الحكم الأجنبي قد تعددت أسبابها مع أنها تتفق في المضمون فهي ثورة ضد المستعمر وأساليبه ووسائله في استغلال الشعوب، فقد ثار الشعب الأفريقي في شرق أفريقيا ضد وسائل الألمان الاستعمارية في فرض الضرائب وأهمها ضريبة الكوخ (Hut Tax) التي أدخلت عام ١٨٩٥، بالإضافة إلى فرض نظام العمل الجماعي سواء في رصف الطرق أو في المزارع الأوربية، كما ثار الأفارقة ضد نظم الحكم المحلية التي لم يتقبلها السكان.

ويرى جوهنستون (Johnston) أن سبب الثورة يرجع إلى سوء الحكم وإلى فرض الضرائب وخاصة ضرائب العمل على السكان والتي لم يألفها الوطنيون خصوصاً عندما كان العمل الإجباري يتم لصالح المزارعين الأوروبيين.

ولخص جوليوس نيريري (Julius Nyerere) أسباب الثورة حينما أشار إلى أن السعي نحو الحرية كان من أبرز الأسباب وراء القيام بهذه الثورة.

وخلص القول أن الثورة قد بدأت كحركة شعبية من الفلاحين الذين عانوا من مساوئ الحكم الألماني ثم قوى من خطورتها انتشار المعتقدات الدينية التي وصلت بها إلى الذروة. وكانت البداية الحقيقية للثورة عندما حاول أحد حكام شرق أفريقيا الألمانية زراعة القطن على نطاق واسع ونظراً لأن هذا المحصول قد فشلت زراعته في الساحل الشمالي فقد اقتصرَت التجربة على الجنوب، وأعتقد الألمان أن الزراعة الفردية لا تجدي لإنتاج القطن على نطاق واسع ولذا فقد أصدر الحاكم الألماني أوامره بوضع خطة لزراعة القطن بتنفيذها في منطقة التجارب بالقرب من نهر (روفيجي)، واحتاج الأمر إلى أن يعمل السكان مجتهدين في هذه المزارع الجماعية الأوروبية على أن تقوم الإدارات الاستعمارية بتقديم البذور والإشراف على الزراعة ثم القيام بعمليات التسويق وتقسيم العائد في النهاية بواقع الثلث لكل من الرؤساء الحكام والمشرفين على المشاريع الجماعية والثلث الأخير للعمال.

وطبقاً لهذا المشروع فإن كل قرية أجبرت على زراعة القطن في مساحات مخصصة وكان تمويل المشروع يتم من جانب مجموعة من صناعات المنسوجات الألمان الذين كانوا يبحثون عن مصفد بديل للقطن الأمريكي الغالي الثمن.

وابتدأ تنفيذ المشروع في منطقة دار السلام في سبتمبر عام ١٩٠٢ وكان اختيار أرض المزارع يتم بناء على توصيات الرؤساء والمفتشين وكانت المحاصيل السابق زراعتها في هذه المنطقة هي القمح والشعير والسمسم والأرز، وهي محاصيل يحتاجها الأهالي للاستهلاك الشخصي وقد رفض الأهالي في البداية العمل في هذه لمزارع الجماعية وفضلوا دفع ضرائب عن أكواعهم وأرسلت الحكومة الألمانية لجنة لتقصي الحقائق واكتشفت هذه اللجنة أن المشروع قد قضى على اقتصاديات الأسر في هذه المناطق وأن الحكام هم المستفيدون فقط.

وليس معنى وجود التوافق الزمني بين بداية تطبيق مشروع القطن وقيام الثورة أن هذا المشروع كان السبب الرئيسي أو الوحيد للثورة لكن يمكن القول بأن هذا المشروع كان من الأسباب الهامة لقيام الثورة وما يؤكد ويؤيد هذا القول: أولاً: بالرغم من أن مشروع القطن لم يكن منتشرًا في كل مناطق الثورة فإنها بدأت حيث يتفد المشروع. ثانياً: إن الثورة بدأت في أوائل موسم جني القطن. ثالثاً: عانى الكثيرون من زعماء الثورة من مشروع القطن وكان عدد كبير منهم على رأس الثوار.

رابعاً: كان القطن في نظر الوطنيين رمزاً للتواجد الأجنبي بدليل أنه في عدة مناطق أحرق الثوار المحصول في الحقول.

وتؤكد هذه الشواهد أن مشروع القطن كان سبباً جوهرياً لقيام الثورة ولذا فقد ذكر بعض الكتاب أن ثورة الماجي ماجي هي في الحقيقة (ثورة القطن) وعلي هذه فإن اقتلاع جذور القطن كان مجرد إنذار للسلطات الألمانية وإعلاناً لبدء قيام الثورة.

وإذا كانت الثورة قد قامت أساساً نتيجة لمعاناة الفلاحين وحقنهم على الحكم الأجنبي ممثلاً في المزارع الجماعية فسرعان ما ظهرت عوامل أخرى لتعبئة الناس وحفزتهم علي الثورة، (فالعامل الديني) مثلاً كان عاملاً قوياً وراء الثورة ضد الوجود الألماني في تنجانيقا وصار هذا العامل بعيد الأثر في أحداث الثورة حيث تفوق علي عوامل الولاء للقبيلة أو العشيرة.

فالماجي وهو الماء المقدس الذي قبله كل تائر كان يوزع باسم الثورة لكي يحمي الثوار ضد الطلقات الأوروبية وكان يجمع الناس تحت هدف واحد دون أن تكون لهم وحدة سابقة وكان الاعتقاد السائد أن هذه القوة الدينية كفيلة بوحدتهم وحمائتهم.

ويفسر الألمان هذا الدافع الديني بأنه من السحر وقد ألهم الرجال الشجاعة وغرس في نفوسهم شعوراً بالولاء وحباً في التضحية لم يتوفر لدى الألمان أنفسهم.

ويبدو أن الشرارة الأولى بدأت من نجارمبي (Ngarambi) على نهر روفيجي حيث توجد عائلة من الأطباء السحرة الذين يدرّبون

أتباعهم وهم يتلقون الماء ويرشونه على أتباعهم فيمحنهم الحصانة ضد أي سوء وضد الأسلحة الأوروبية بالذات.

ومما لاشك فيه أن هذا السحر كان قادراً على تجميع الناس تحت هدف واحد ونحو غرض معين، واتخذ الثوار من شعور عدم الرضا سبيلاً لتحقيق أغراضهم، وقد نجح الزعماء في التخطيط للثورة بشكل محكم لدرجة أنه لا يمكن القول أنها جاءت نتيجة قرارات فجائية عشوائية.

لقد نشأت الثورة بسبب غضب الفلاحين واتسعت من خلال المؤتمرات الدينية وظهرت الثقة بالنفس عندما هاجم أكثر من ثمانية آلاف محارب — مسلحين بالحرايب فقط معسكراً ألمانيا وحاولوا القبض على بنادق جنود المستعمر بأيديهم وترتب علي هذا خسائر فادحة في صفوف الثوار العزل أمام الأسلحة الأوروبية الحديثة لكنهم فعلوا ذلك إيماناً بقوة الما جي.

بالإضافة إلى ذلك اشتملت حركة الما جي على الاعتقاد في عالم مثالي (Utopia) يحكمه إله جديد سوف يقضي على كل الآثام بين البشر، وهكذا نجد أن الحركة كغيرها من الحركات الأفريقية ضد الحكم الاستعماري المبكر تطلبت مفهوماً جديداً وأيديولوجية من جانب الزعماء الدينيين لكي تساعد على انتشارها وتعطيها نوعاً من الوحدة الشاملة لأن الثورة نشبت بين سكان لا تنظيم لهم وقد صار الما جي (الدماء) رمزاً للوحدة والالتزام ومكن الثورة من التوسع والانتشار، ودخلت في مناطق لها تنظيم قبلي قوى فأفقدتها الجانب الديني وتغلب

عليه الجانب القبلي وخلاصة القول أن الثورة عكست الأيديولوجية السياسية والمعتقدات الدينية في المنطقة.

أحداث الثورة وتطورها:

شهد عام ١٩٠٥ ذروة الكفاح الوطني ضد الحكم الألماني على أرض تنجانيقا، ففي العقدتين السابقين لعام ١٩٠٥ لم تمر سنة دون حدوث مصادمات عسكرية ضد الألمان لكن هذه المقاومة كانت محلية ضعيفة ومنعزلة داخل مناطقها، أما عام ١٩٠٥ فقد سجل الانفجار الثوري في الجزء الجنوبي ضد الوجود الألماني.

ففي الثالث عشر من يولية ١٩٠٥ بدأت الثورة في منطقة جبال ماتمبي (Matumbi)، ومن هذه النواة انتشرت أعمال العنف شمالاً وجنوباً أي أن مركز الثورة كان الجزء الأوسط والأعلى من نهر روفيجي ولكنها امتدت شمالاً ثم توسعت تدريجياً.

ولما بدأت الثورة أعلن الأهالي الحرب باقتلاع جنود القطن ودقوا الطبول لدعوة جيرانهم للانضمام إليهم وحاصروا منزل الحاكم الموالي للألمان لكنه هرب قبل أن تصل إليه أيدي الثوار وامتدت الثورة بعد ذلك وتطورت بشكل واسع.

وفي ٣٠ يولية قامت كل عشيرة بمهاجمة مركز السلطة الألمانية المجاورة لها وطاردوا الحكام الأجانب واتجه السكان إلى المدن الساحلية بعد أن اقتلعوا عيدان القطن من المزارع التابعة للمزارعين الألمان وبعد أن أحرقوا المستعمرة التجارية الخاصة بالتجار الألمان والأسويين لجئوا إلى الجبال.

وقد أثار الهجوم السلطات الألمانية التي كانت قد تجاهلت من قبل تحذيرات الحاكم الموالي لهم فأرسل الحاكم الألماني أحد ضباطه مع قوة مكونة من مائتي جندي إلى كلوة لمهاجمة وكر الثوار هناك لكن هذا الضابط وجد مقاومة عنيفة من الثوار وأحس أن روحاً معنوية قوية غير عادية تسود بينهم. كما جاء في تقريره.

ولما انتشرت أخبار الثورة تحركت عدة قبائل وأعلنت التعبئة وهاجمت المراكز التجارية وبرز بين قادة الثوار أحد الوطنيين في تتجانيقا ويدعي عبد الله ماباندا ، وهو ينتمي إلي الأسر العربية ومن القواد المهرة الذين أظهروا براعة حربية فائقة، وقد حصل على الماجي أي الماء المقدس وأثناء عودته التقى بثلاثة من الجنود الألمان الذين كانوا قد كلفوا بعمليات البحث والتقصي عن الثوار، لكنه نجح في قتلهم وبعد ذلك أخذ ينظم قواته وبدأ بمهاجمة مراكز الألمان ولم يقتصر الأمر عند هذا الحدث بل أخذ يهاجم القوات الألمانية على الساحل وأجبرهم على الانسحاب إلى الداخل.

وانتشرت أخبار الحرب ناحية الشمال عبر نهر روفيجي إلى المناطق المحيطة بدار السلام كما امتدت جنوباً.

وفي شهر أغسطس ظهر قائدان آخران من جماعات الموارا هما القائد سليمان ممبا، وجومبي جبريل، وقد امتد نشاطهم إلى مراكز الإرساليات في الوادي وأجبروا بعض الجماعات هناك على الانضمام إليهم ووصل القائد سليمان إلى مقر الإرسالية الألمانية في ٢٨ أغسطس ولما وجدها مهجورة حطم المكان وأجبر الحراس على الإدلاء عن مخبأ رجال الإرساليات الذين كانوا قد فروا إلى مالندي (Mldende).

ولما وصلت أخبار تدمير الثوار لمقر الإرسالية إلى الحاكم الألماني في ٣١ أغسطس ١٩٠٥ أرسل إلى الحكومة الألمانية يطلب بعض التعزيزات، وقد أمر القيصر الألماني بإرسال طرادين من الصين ومن المحيط الهادي إلى دار السلام لإثارة الرعب في قلوب الثوار.

وفي ٥ سبتمبر تلقى الحاكم جوتزن أخباراً مثيرة حيث أن الثوار قد استولوا على عدة مدن وامتدت الثورة إلى المرتفعات الجنوبية وتوسع القتال جنوباً وغرباً ووصل الثوار إلى حافة الجبل.

القضاء على الثورة:

اضطرت الحكومة الألمانية أخيراً لإرسال التعزيزات بعد أن وصلت أخبار الثورة إلى هذا الحد وظهر أن الأمر خطير يهدد الوجود الألماني كله في شرق أفريقيا وعندما وصلت التعزيزات في أكتوبر ١٩٠٥ استطاع الحاكم الألماني أن يقضي على الثورة تدريجياً حيث تحركت ثلاث حملات إلى الداخل.

وكانت الأسلحة الأوربية الحديثة واستخدام النظم الحربية التي لم يألفها الثوار عاملاً فعالاً في تشتيت جهود الوطنيين وأرغمتهم على الاستسلام، ولم تكن هناك اشتباكات عسكرية بين القوات الألمانية وجموع الثائرين ذلك لأن الألمان اعتمدوا أساساً على سياسة تدمير المحاصيل مما ترتب عليه انتشار الدمار والخراب والجوع وكان هذا دافعاً قوياً وكافياً أجبر الثائرين على إلقاء ما لديهم من سلاح والاستسلام في النهاية.

لقد قامت خطة الألمان على أساس إحداث مجاعة في كل المناطق
 النائرة لأن الثوار كانوا يعتمدون على الموالين لهم من السكان المحليين
 في تقديم ما يحتاجون إليه من غذاء وطعام، ولذا قرر الألمان القضاء
 على كل ما يحتاج إليه الثوار من طعام ومأوى، كما نجح الألمان في
 محاصرة الثوار في اتجاه بحيرة نياسا التي كانت تغلق الطريق نحو
 الاتجاه غرباً، وفي ١٢ إبريل ١٩٠٦ أصدر القائد الألماني يوحنا
 (Johannes) أوامره لقوة تتكون من ٢,٨٠٠ جندي بالتقدم نحو معقل
 الثوار التي كانت تحت قيادة الزعيم الوطني مبيلا (Mbicyela) والذي
 كان قد صد طابوراً ألمانياً وانتهت المعركة بمصرع هذا الزعيم
 الإفريقي بعد أن كبد العدو خسائر فادحة وبعد أن قام مقاومة عنيفة.
 لكن المجاعة غطت الأرض وأنت على الأخضر واليابس وتساقط
 الناس من شدة الجوع لدرجة أن الإحصاءات أشارت إلى موت العديد
 من السكان من الجوع فقط، ناهيك عن مصرع ما لا يقل عن
 ٣٠٠,٠٠٠ وطني شاركوا في ثورة الما جي ماضي.

لقد كان عنف القضاء على الثورة والقبض على الزعماء الذين
 قادوا جموع الثائرين وإحداث الخراب والدمار وبالتالي المجاعة بين
 هذه القوى — من أسباب ضعف روح المقاومة عند شعنت تتجانياً.

لقد كانت المجاعة سبباً في فشل أي محاولة من جانب الوطنيين
 لتنظيم الحركة الشعبية التي تستطيع أن تقاوم الألمان وكانت الثورة في
 حاجة إلى قوى تنظيمية أقوى مما كان يتوقعه الأفارقة الذين تكبدوا
 خسائر فادحة في الأرواح نتيجة الحرب والمجاعة المدمرة التي أعقبت

هذه الحرب وأدت في النهاية إلى مصرع ما لا يقل عن ربع مليون أفريقي.

ويقودنا الحديث عن الثورة وعن فظائع الألمان في القضاء عليها إلى دراسة الآثار التي تركتها هذه الثورة الإفريقية المبكرة ضد السلطة الألمانية وضد نظام السخرة وضد نظام العمل في المزارع الأوربية وضد الضرائب على الأفارقة، ولعل من أبرز الآثار قبل الخوض في تفاصيل ما ترتب على هذه الثورة أن نذكر أن المجاعة كانت أبرز ما خلفه الألمان بعد أن اتبعوا سياسة حرق الأرض بشكل لا يسمح بزراعتها فترة طويلة بعد الحرب.

نتائج الثورة

أولاً: النتائج السياسية:

أحدثت هذه الحرب المدمرة نوعاً من الفوضى وصار الناس في حالة من الهمجية والتوحش. ويعيش كل إنسان حسب قانونه الخاص. وفقدت تتجانياً أعداداً ضخمة من الطبقة الأرستقراطية، واستمرت البلاد فترة من الزمان حتى ظهرت قيادات جديدة وبعبارة أخرى فإن الحرب دمرت مجتمعات كاملة وقضت على جيل من القيادات الأفريقية ورغم فشل الثورة ونجاح الألمان في القضاء عليها — فإنها هزت الإدارة الألمانية، فلم يكن ممكناً أن يديروا شؤون المستعمر حسب هواهم وخوفاً من احتمال قيام ثورات أخرى في المستقبل، وخوفاً من تورط الحكومة الألمانية في تحمل مسؤوليات مبنية على نتائج سوء

الإدارة - فقد عينت الحكومة الألمانية لجنة لتقصي الحقائق ومعرفة أسباب تدمير الأهالي ومعاقبة كل من استغل سلطاته ضد الوطنيين وكان ذلك بداية الإصلاحات التي طرأت علي الجهاز الإداري ونصت علي أن يكون عقد العمل مكتوباً، ونظمت العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، وحظي العمال الأفارقة بنصيب من العدالة وهكذا تمثل الماجي ماجي نقطة تحول في الإدارة الألمانية في شرق أفريقيا لكن الفترة كانت قصيرة لدرجة أن هذه العلاقة الجديدة لم تتضح بالشكل المناسب، وقبل أن تفقد ألمانيا مستعمراتها في الحرب العالمية الأولى قامت ببعض الإنجازات الفعالة لصالح الأفارقة فقد لجأت ألمانيا إلي تعيين بعض الزعماء من المثقفين لأن المجاعة والحرب قضت علي الأسر الحاكمة وكان علي الحكومة الألمانية بعد القضاء علي ثورة الماجي ماجي أن تعين حكاماً آخرين وقامت بالفعل بتعيين زعماء من المثقفين الذين تلقوا تعليمهم في مدارس البعثات التبشيرية كما عينوا بعض المدرسين في وظائف الإدارة المحلية.

وعلى هذا نجد أنه في الوقت الذي كسب فيه الألمان معركة في الميدان الحربي فإن الماجي ماجي جعلت السياسة الإستعمارية تعيد النظر في النظم التي طبقتها قبل قيام الثورة، وأجبر الألمان علي إحداث تغييرات جوهرية في نظام الحكم بالإضافة إلي قيام السلطات الألمانية برسم سياسة تنمية طويلة الأجل أطلق عليها "الاستعمار العلمي" لكن هذه السياسة لم تحقق الثمار المرجوة منها بسبب قيام الحرب العالمية الأولى وضياع المستعمرات الألمانية.

ثانياً: النتائج الاقتصادية:

تمتلك هذا العالم زينة جميلة، فيه حرية وابتعاد عن الجوع والمرض، ترتب على هذه الثورة الأفريقية تغير في طبيعة المنطقة فلم تعد نرى الأشجار الضخمة، وعم الجذب والقحط وانتشرت المجاعة وانخفض عدد السكان بشكل أثار دهشة المبشرين الذين جابوا المنطقة قبل الثورة وأحسوا بالفارق الشديد والاختلاف الكبير في أعداد السكان حيث مات البعض من المجاعة كما ذكرنا من قبل ومات آخرون من اليرقان والمرض، كما أن الحيوانات المفترسة قد التهمت أناساً كثيرين كانوا يهيمنون على وجوههم بحثاً عن الغذاء والمأوى، وأنت الحرب على الأخضر واليابس وتركزت المنطقة في حالة من الخراب والدمار وخسرت تنجانيقا معركة في حربها الطويلة مع الطبيعة. يشبهنا في هذه الحالة وبعد القضاء على الثورة بدأ اهتمام البنوك الألمانية والشركات التجارية بتحويل المستعمرة إلى سوق واسعة لتصناعتها، هذا بالإضافة إلى اعتبارها مورداً تعتمد عليه في الحصول على المواد الخام وجعلها وسيلة لحل مشكلة ميزان المدفوعات الألماني بعد رحيلهم عن البلاد وعلى هذا قدمت الحكومة الألمانية مساعدات وإعانات لكل من الإدارة الاستعمارية والشركات الألمانية وخاصة (شركة شرق أفريقيا الألمانية) ووصلت هذه الإعانات إلى حوالي مليون فرنك سنوياً. وبعد القضاء على ثورة المايجي عيّنت الحكومة الألمانية حاكماً جديداً يدعى البارون فون روشنبيرج Baron Von Rechenberg كما كلفت أحد رجال البنوك البارزين بإعادة تنظيم الشركات الألمانية في تنجانيقا وقد قام الاثنان في عام ١٩٠٧ بجولة في ربوع المستعمرة الألمانية يرافقهما عشرة من رجال الأعمال وأبرز رجال الصناعة،

وواجه الحاكم الجديد عداوة قوية من المستوطنين الألمان لأنه رفض الاستجابة لكل مطالبهم، وبدأت سياسة اقتصادية تهدف لجعل المستعمرة مكتفية ذاتياً من الناحية الاقتصادية.

ثالثاً: النتائج الدينية والثقافية :

لقد فقد كثير من الأفارقة الثقة في المعتقدات الوطنية التي كانت سائدة وكان فشل المايجي (الماء المقدس) في مقاومة الألمان سبباً في تحول عدد كبير من الزعماء إلى الدين الإسلامي والديانة المسيحية، وقد لاحظ أليفي Iliffe أن الفترة ما بعد ثورة المايجي كانت فترة توسع في التبشير المسيحي في تنجانيقا.

وينطبق هذا بشكل واضح على المناطق الجنوبية التي دمرتها الحرائق حيث بدأ عدد كبير من الناس يعتمد على البعثات التبشيرية، ويحدثنا رونالد أوليفر عن الزيادة السريعة في أعداد الذين بدعوا يقبلون على التعليم المسيحي بعد فشل الثورة فقد ازداد الإقبال على المدرسين الأوروبيين ورجال الإرساليات الذين ساعدوا على التبشير المسيحي بين هذه الجماعات.

وفي منطقة ماهنج (Machenge) حدث تحول نحو الدين الإسلامي خصوصاً بين الرجال الذين حاربوا الألمان، وازداد عدد الذين انتظموا في المدارس الإسلامية وبدأ الرؤساء المحليون يبنون المدارس في القرى لتعليم الطلاب كما حدثت في منطقة تابورا (Tabora).

ولقد بدأت السياسة الاستعمارية الألمانية تركيز على التدريب المهني، ووضح أن ذلك أيضاً في السياسة التعليمية التي طبقتها ألمانيا واعتبرت أن المدارس التي تمولها الحكومة الألمانية هي مهد الثقافة الألمانية في إفريقيا. وقد وضحت هذه السياسة في تقرير مارتن Martin الذي أوضح أن التلاميذ الذين يتخرجون من المدارس التي تمولها الإدارة الألمانية يشكلون طبقة خاصة تربط بين المستوطنين الألمان وبين الوطنيين الأفارقة، وأن تعليم الأفريقي يجب أن يكون لخدمة الأغراض الاستعمارية وتحويل المستعمرة إلى مناطق تابعة لألمانيا ومفيدة من الناحية الاقتصادية.

ومن الملامح البارزة لسياسة التعليم بعد ثورة المايجي ما صدر من قرارات تمنع استخدام وسائل العنف والعقاب البدني مع التلاميذ في المدارس، وفي نفس الوقت حدث تعاون وثيق بين سياسة الحكومة الألمانية وسياسة رجال الإرساليات في المجال التعليمي بعد ثورة المايجي.

الخاتمة:

من العرض السابق لثورة مائجي نجد أنها قد وضعت بداية المقاومة الحقيقية والفعالة للقوى الأجنبية، وكان انتشارها واتساع نطاقها عاملاً فعالاً في استمرارية المقاومة حتى تحقق الاستقلال، ولم تحدث هذه المقاومة من فراغ بل كانت لها استمراريته في المجتمع التتازي وأثرت بدورها على عقول الأجيال القادمة، فلقد ولدت الثورة شعور الولاء، وأحدثت تفاعلاً بين الجماعات المتباينة ثقافياً واجتماعياً،

وكانت هذه بداية القومية الجماعية حيث أوجدت المقاومة الأفريقية للتدخل الألماني شعوراً بالبحث عن الاستقلال المفقود، وكانت عملية القومية الشاملة قد قويت بمرور السنين وخلقت كواثر جديدة أخذت تمارس الكفاح، واستمرت العملية الديناميكية حتى وجدت الوسيلة الناجحة التي ساعدت على تحقيق الاستقلال الذي وضعت ثورة المايجي أولى لبناته.

مصير المستعمرات الألمانية في أفريقيا:

ارتبط مصير المستعمرات الألمانية في أفريقيا بأحداث أوروبا أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، إذ تعرضت هذه المستعمرات الألمانية لهجوم قوات الحلفاء، فهاجم البريطانيون من شرق أفريقيا البريطانية (كينيا) القوات الألمانية في أفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا)، كما سلمت توجو للقوات الفرنسية والإنجليزية، وسلمت جنوب غرب أفريقيا الألمانية لقوات اتحاد جنوب أفريقيا، ودخلت القوات الإنجليزية والفرنسية مستعمرة الكمرون الألمانية.

وبعد أن هزمت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، تقرر حرمانها من جميع مستعمراته عقاباً لها، وأصبحت هذه المستعمرات خاضعة لعصبة الأمم، التي عهدت بإدارتها إلى بعض الدول المنتصرة طبقاً لنظام الانتداب الذي استحدث في ذلك الوقت. والذي يعني أن تقوم الدولة المنتصرة بإدارة الإقليم، وأن تعمل على رفع مستوى سكانه معنوياً ومادياً، وأن تقدم تقارير سنوية إلى لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم توضح فيها مدى ما حققته الإدارة في الإقليم خلال العام، إلا أن نظام الانتداب في الواقع كان استعماراً تحت اسم جديد.

وبمقتضى هذا النظام:

١- وضعت أفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا) تحت الانتداب

البريطاني، وتولت بلجيكا الإشراف على إقليم رواندا وأوروندي.

٢- قسمت توجد إلى قسمين: ضم القسم الأكبر منها إلى داهومي الفرنسية، والقسم الآخر إلى ساحل الذهب الإنجليزي.

٣- قسمت الكمرون الألمانية إلى قسمين: قسم ضم إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية، والآخر إلى نيجيريا الإنجليزية.

٤- وضعت جنوب غرب أفريقيا تحت انتداب جنوب أفريقيا. ولما قامت هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ عقب الحرب العالمية الثانية، استحدثت نظام الوصايا ليحل محل نظام الانتداب، وعهدت هيئة الأمم المتحدة بإدارة المستعمرات الألمانية لنفس الدول السابقة في ظل نظام الوصاية، ولكن هذه المستعمرات استمرت في الكفاح في سبيل استقلالها:

أ- فحصلت تنجانيقا على استقلالها في آخر عام ١٩٦١، وزنجبار في آخر عام ١٩٦٣، وانضمتا في دولة موحدة باسم جمهورية تنزانيا الموحدة عام ١٩٦٤ وعاصمتها دار السلام.

ب- انضمت توجو البريطانية إلى غانا بعد استقلالها عام ١٩٥٧. أما توجو الفرنسية فقد أصبحت جمهورية مستقلة عام ١٩٦٠ وعاصمتها لومي.

ج- استقلت الكمرون الفرنسية عام ١٩٦٠ وانضم إليها الجزء

الجنوبي من الكمرون عام ١٩٦١، وقامت جمهورية الكمرون الاتحادية وعاصمتها ياوندى.

د- سيطرت جنوب أفريقيا على إقليم جنوب غرب أفريقيا، وطبقت فيه نظام التفرقة العنصرية أسوة ما هو مطبق في جنوب أفريقيا ذاتها، وفي عام ١٩٦٦ قررت الأمم المتحدة إنهاء إدارة جنوب أفريقيا للإقليم، وأعلنت في عام ١٩٦٨ تسميته باسم "ناميبيا" ولكن جنوب أفريقيا رفضت إنهاء إدارتها للإقليم، فشكل الوطنيون فيه منظمة "سوابو" لقيادة الكفاح الوطني، وبعد مفاوضات طويلة انسحبت جنوب أفريقيا من الإقليم، وأجريت انتخابات عام ١٩٨٩ فاز فيها حزب سوابو، وبذلك أصبحت ناميبيا جمهورية مستقلة عاصمتها وندهوك.

بعض المراجع لمزيد من الدراسة

- ١- د/ جمال حمدان: استراتيجية الاستعماري والتحرير ، ١٩٦٨.
- ٢- د/ رأفت الشيخ: أفريقيا في التاريخ الحديث والمعاصر ، ١٩٨٢.
- ٣- رولاند أوليفر: موجز تاريخ أفريقيا، ترجمة: د. دولت أحمد صادق.
- ٤- د/ زاهر رياض: استعمار أفريقيا واستقلالها، ١٩٦٦.
- ٥- د/ زاهر رياض: جنوب أفريقيا، ١٩٦١.
- ٦- د/ سليمان حزين: صفحات من تاريخ الاستعمار (د.ت).
- ٧- د/ شوقي الجمل، د/ عبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ١٩٨٧.
- ٨- د/ عبد الملك عودة: السياسة والحكم في أفريقيا، ١٩٥٩.
- ٩- د/ عبد الله عبد الرازق، د/ شوقي الجمل: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ٢٠٠١.
- ١٠- د/ محمد عوض محمد: الاستعمار والمذاهب السياسية.
- ١١- محمد عبد العزيز اسحاق: نهضة أفريقيا، ١٩٧١.
- ١٢- د/ محمد فؤاد شكري: الحكم المصري في السودان، ١٩٤٧.
- ١٣- د/ محمد فؤاد شكري : مصر والسودان وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ، ١٩٥٨.

فهرس الموضوعات

الفصل الأول

أفريقيا قبل الاستعمار الحديث ✓

- ٢ - لمحة جغرافية
- ١٢ - الحالة الاجتماعية
- ٢٩ - معرفة قدماء المصريين بأفريقيا
- ٣١ - دور العربي في انتشار الإسلام بأفريقيا

الفصل الثاني

الاستعمار الأوروبي لأفريقيا

- ٤٣ - الاستعمار ومراحله
- ٤٤ - تأخر كشف القارة
- ٤٧ - الدوافع الأوربية لاستعمار أفريقيا
- ٦٢ - الكشف الجغرافي لأنهار أفريقيا

الفصل الثالث

البرتغاليون في أفريقيا ✓

- ٨٤ - دوافع اتجاه البرتغال
- ٨٨ - مراحل استعمار البرتغال لأفريقيا
- ٩٦ - موقف الأفارقة من الاستعمار البرتغالي
- ٩٩ - نهاية الاستعمار البرتغالي

- ١٠٢ - نظم الحكم في المستعمرات البرتغالية

الفصل الرابع

الاستعمار الأسباني في أفريقيا

- ١١٠ - المستعمرات الأسبانية في أفريقيا
١١٦ - المقاومة الوطنية للاستعمار الأسباني

الفصل الخامس

الاستعمار الهولندي في أفريقيا

- ١٣٣ - تكوين مستعمرة رأس الرجاء
١٣٦ - هجرة البوير وأسبابها
١٤٠ - تكوين دولة أورانج والترتسفال
١٤٤ - الحروب بين الإنجليز والبوير ونهاية الاستعمار الهولندي
١٥١ - نظام الحكم الهولندي

✓ الفصل السادس

البلجيكا في الكونغو

- ١٥٧ - نشاط الملك ليوبولد المتعلق بأفريقيا (مؤتمر بروكسل ١٧٨٦م)
١٦٠ - مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥
١٦٣ أ - الأوضاع الدولية في الفترة السابقة على المؤتمر
١٦٥ ب - المؤتمر وما دار في جلساته

○ التطورات في الكونغو بعد مؤتمر برلين

الفصل السابع

✓ الفرنسيون في أفريقيا

- ١٧٧ - شمال أفريقيا
- ١٩١ - غرب أفريقيا
- ١٩٧ - وسط أفريقيا
- ٢٠٠ - شرق أفريقيا
- ٢٠٢ - نظم الحكم في المستعمرات الفرنسية

الفصل الثامن

✓ الإنجليز في أفريقيا

- ٢١٦ - في غرب أفريقيا
- ٢٢١ - في جنوب أفريقيا
- ٢٢٢ - في وسط أفريقيا (روديسيا)
- ٢٢٦ - في شمال أفريقيا
- ٢٣٤ - في شرق أفريقيا